

المسائل الصرفية والنحوية  
في كتاب  
الوساطة بين المتنبي وخصومه  
للقاضي الجرجاني (٣٩٢هـ)

رسالة تقدم بها

**عصام كاظم شناوة الغالبي**

إلى مجلس كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير  
في اللغة العربية وآدابها / لغة

بإشراف

**الأستاذ الدكتور**

**هاشم طه شلاش**

١٤٢٦هـ

٢٠٠٥م

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
٤ - ١	المقدمة
٢٢ - ٥	التمهيد : القاضي الجرجاني (حياته وكتابه)
١٠ - ٥	اولاً: القاضي الجرجاني
٥	اسمه وكنيته ولقبه
٥	ولادته ووفاته
٦	شيوخه وتلامذته
٦	مهنته
٨ - ٦	ثقافته
٨	آثاره
١٠ - ٩	شعره
٢٠ - ١١	ثانياً: كتاب الوساطة
١٢ - ١١	عنوان الكتاب
١٢	نسبته الى صاحبه
١٤ - ١٢	سبب تأليفه وتاريخه
١٥ - ١٤	مخطوطاته
١٧ - ١٦	طبعاته
١٨ - ١٧	مادته
١٩ - ١٨	آراء المتنبّي اللغوية فيه
٢٠ - ١٩	المصطلحات النحوية التي استعملها الجرجاني فيه
٢٢ - ٢١	- اسلوب مؤلفه في عرض مادتيه الصرفية والنحوية
٦٩ - ٢٣	الفصل الاول : المسائل الصرفية :
٢٩ - ٢٣	المبحث الاول : المصادر
٢٥ - ٢٣	استعمال (الاياء) بدلاً من (الإياء)
٢٧ - ٢٥	استعمال (النزع) بدلاً من (النزوع)

الصفحة	الموضوع
٢٧ - ٢٩	استعمال (القنوع) بمعنى الرضا بدلاً من (القناعة).
٣٠ - ٤٠	المبحث الثاني : الجموع
٣٠ - ٣٢	جمع (برث) على (برارث)
٣٢ - ٣٨	جمع (بوق) على (بوقات)
٣٨ - ٤٠	تشية الجمع (رماح) على (رماحان)
٤١ - ٥٧	المبحث الثالث : الاشتقاق والمشتقات
٤١ - ٤٢	تحريك الحرف الساكن في الصفة المشبهة
٤٢ - ٤٧	استعمال (صغرى وكبرى) بغير الف ولام
٤٧ - ٥٠	اشتقاق (فعال) في باب العدد مما تجاوز الأربعة
٥٠ - ٥٥	اشتقاق اسم التفضيل من الألوان
٥٥ - ٥٧	اشتقاق اسم فاعل لم يحك عن العرب
٥٨ - ٦٩	المبحث الرابع : مسائل صرفية متفرقة
٥٨ - ٦٤	تغيير بنية الكلمة بتضعيف احد أحرفها
٦٤ - ٦٦	تغيير بنية الكلمة بحذف احد حروفها
٦٦ - ٦٩	استعمال (أفعل) بمعنى (فعل).
٧٠ - ١٣٥	<b>الفصل الثاني : المسائل النحوية :</b>
٧٠ - ٩١	المبحث الأول : الأسماء
٧٠ - ٧٣	مجيء المثنى والأسماء الستة بالالف مطلقاً
٧٣ - ٧٥	قلب ياء المتكلم المضاف إليها الاسم في غير النداء الفاء
٧٥ - ٧٨	الجر على الجوار
٧٩ - ٨١	رفع المستثنى في الاستثناء التام الموجب
٨١ - ٨٣	وقوع الضمير المتصل بعد (ال)
٨٣ - ٨٥	حذف الياء المضاف إليها الاسم المضاف إليه المنذوب
٨٦ - ٩١	الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول

الصفحة	الموضوع
١١٣-٩٢	المبحث الثاني : الأفعال
٩٥ - ٩٢	فتح فعل الامر المسند الى ضمير المخاطب
٩٩ - ٩٥	تسكين الفعل المضارع على غير قياس
١٠٣-٩٩	حذف نون الأفعال الخمسة على غير قياس
١٠٦-١٠٣	ادخال الالف واللام على الفعل المضارع
١١٠-١٠٧	حذف نون (يكن) تخفيفاً
١١٣-١١١	الزام الفعل المتعدي
١٣٥-١١٤	المبحث الثالث : الحروف والادوات
١١٧-١١٤	حذف نون التثنية من دون إضافة
١٢٠-١١٧	إهمال (لم)
١٢٢-١٢٠	اسقاط تاء التأنيث الساكنة من الفعل الماضي المسند الى ضمير المؤنث
١٢٥-١٢٢	التشبيه بـ (ما)
١٢٩-١٢٦	الحاق هاء السكت بالمندوب في درج الكلام
١٣٢-١٢٩	حذف حرف النداء مع اسم الاشارة
١٣٥-١٣٢	نصب الفعل المضارع بـ (أن) محذوفة
١٣٩-١٣٦	خاتمة البحث ونتائجه
١٥٧-١٤٠	مصادر البحث ومراجعته
	خلاصة البحث باللغة الانكليزية

## المقدمة



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد محمد ، خاتم النبيين، وتمام عدة المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

أما بعد :

فقد زحرت المكتبة العربية بكثير من المؤلفات التي تؤلف بمجموعها إرثاً علمياً كبيراً يحق لنا أن نفخر به أيما فخر ، وقد تنوعت هذه المؤلفات في أصناف العلوم العربية.

ومن بين تلك المؤلفات الكتب التي وضعت في نقد الأدب العربي شعره ونثره ، ولعل كتاب الوساطة من أهم كتب النقد التي ظهرت في القرن الرابع الهجري، وترجع هذه الأهمية الى سببين (1) :

أحدهما : أن هذا الكتاب يرتبط بشاعر من أكبر شعراء ذلك القرن بل إنه أكبرهم من دون منازع وأبعدهم ذكراً وأذيعهم شهرة ؛ إذ ملأ الدنيا وشغل الناس فاختم الأدياء في شعره، فتعصب له فريق وعض من شأنه آخر .

والآخر : أن مؤلف هذا الكتاب كان موضوعياً في مناقشة كثير من مشكلات النقد مناقشة علمية منهجية نأى بعيداً عن الصاق التهم وإطلاق العيوب وإعطاء الشاعر ماليس له .. ولاعجب في أن نجد الجرجاني يختط هذا المنهج العلمي الموضوعي في تأليف كتابه، فهو عالم كبير وناقد مميز ، اشتهر بالفقه وفسر القرآن الكريم وقد بلغ من العلم منزلة جعلت صاحب اليتيمة يصفه بأنه "

(1) ينظر : تأريخ النقد العربي إلى القرن الرابع الهجري : ٢١٩ .

حسنة جرجان وفرد الزمان ونادرة الفلك وإنسان حدقة العلم ودررة تاج الأدب وفارس عسكر الشعر، يجمع خط ابن مقلة الى نثر الجاحظ ونظم البحري ... (2) " وقد اهتم الناقدون المحدثون بكتاب الوساطة ومؤلفه فدرسوها دراسات مستفيضة وجاءت هذه الدراسات على قسمين : قسم مختص بهما كدراسة الدكتور محمود السمرة التي سماها (القاضي الجرجاني الأديب الناقد) ودراسة الدكتور عبده قليقة التي سماها (القاضي الجرجاني والنقد الأدبي) وغيرهما، وقسم آخر تناول الكتاب ومؤلفه ضمن مؤلفات في نقد الأدب العربي، ومن هذه المؤلفات على سبيل المثال لا الحصر كتاب (النقد المنهجي عند العرب) للدكتور محمد مندور، وكتاب (تاريخ النقد العربي الى القرن الرابع الهجري) للدكتور محمد زغلول سلام، وكتاب (النثر الفني) للدكتور زكي مبارك وغيرها ، وقد انصب اهتمام هذه المؤلفات في القسمين المذكورين عند دراستها الجرجاني وكتابه على مسائل النقد الأدبي التي كانت مثار نقاش في ذلك الكتاب ، وتجدر الإشارة الى أن كتاب الوساطة قد ضمّ، فضلاً عن المسائل النقدية، مجموعة كبيرة من المسائل الصرفية والنحوية التي جاءت في سياق مؤاخذات الجرجاني أو غيره على أشعار الشعراء من العصر الجاهلي حتى عصر أبي الطيب المتنبّي.

ولما كان اهتمام تلك الدراسات متجهاً صوب مسائل النقد الأدبي من دون التطرق بشيء من التفصيل الى المسائل الصرفية والنحوية أشار عليّ الأستاذ الفاضل الدكتور نعمة رحيم العزاوي بدراسة هذا الجانب من الكتاب لتكون هذه الدراسة مكتملة ما ابتدأه الدارسون لهذا الكتاب.

وبعد الاتكال على الباري ، جل شأنه ، شرعت في قراءة كتاب الوساطة جامعاً ما فيه من مسائل صرفية ونحوية، ثم بدا لي أن أقسم هذا البحث بحسب طبيعة المادة المجموعة على فصلين يسبقهما تمهيد، فضلاً عن مقدمة وخاتمة.

(٢) بينية الدهر في محاسن أهل العصر ٣/٤ .

أما التمهيد فجعلته بعنوان (القاضي الجرجاني حياته وكتابه) إذ ذكرت فيه مايتعلق بحياة القاضي الجرجاني ومايتعلق بكتاب الوساطة سالكاً في ذلك طريق الإيجاز لكثرة من كتب فيهما من الباحثين من قبل.

وأما الفصل الأول فسميته (المسائل الصرفية)، وقد قسمته على أربعة مباحث، تناولت في المبحث الأول المسائل المتعلقة بالمصادر، وفي المبحث الثاني المسائل المتعلقة بالجموع، وفي المبحث الثالث المسائل المتعلقة بالاشتقاق والمشتقات، وفي المبحث الرابع مسائل صرفية متفرقة.

وأما الفصل الثاني فجاء بعنوان (المسائل النحوية) وقد جعلته في ثلاثة مباحث، درست في المبحث الأول المسائل المتعلقة بالاسماء، وفي المبحث الثاني المسائل المتعلقة بالأفعال وفي المبحث الثالث المسائل المتعلقة بالحروف والأدوات.

وكان المنهج المتبع في ذكر مسائل البحث ومباحثه منهجاً محددًا، وهو أن أذكر في بداية المسألة كل ماورد في كتاب الوساطة من كلام عليها سواء أطل أم قصر، ثم أعرض آراء العلماء فيها مناقشاً إياها مؤيداً أو رافضاً، وقد رتبت المسائل في المبحث الواحد بحسب تسلسل ورودها في الكتاب، أما المباحث فرتبتها على وفق الطريقة التي اعتمد عليها في عدد من كتب الصرف والنحو .

ولابد من الإشارة الى ان البحث قد اعترض سبيله صعوبات كثيرة كان من أهمها نزرة المصادر وصعوبة الوصول إليها ؛ إذ إن مادته جمعت والمكتبات معطلة بسبب ما حل فيها من الإحراق والدمار.

ولايسعني في نهاية هذه المقدمة الا أن أتقدم بالشكر والامتنان الكبيرين الى أستاذي الفاضل الدكتور هاشم طه شلاش المشرف على البحث أستاذي الذي عرفته منذ دراستي في البكالوريوس أباً رحيماً ومعلماً مخلصاً وعالمًا كبيراً من علماء عصرنا، فأسأل الله، تعالى، أن يمن عليه بالصحة ودوام العافية وأن يطيل في عمره ليستمر عطاؤه في خدمة اللغة العربية لغة القرآن الكريم.

وأشكر أساتذتي الفضلاء في قسم اللغة العربية الذين وجدت من إرشادهم وتوجيههم ما أعانني على بلوغ كثير مما كنت أرمي إليه، وأخص بالذكر منهم الاستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاوي الذي كان له فضل الإشارة علي بموضوع البحث، وأشكر أيضاً كل من مد يد العون لي في إتمام هذا البحث. وأود أن أذكر أنني قد بذلت في هذا البحث جهداً ليكون ناضجاً وسديداً قدر الامكان ولا أدعي فيه الكمال ؛ لأن الكمال المطلق لله وحده، وأختتم قولي هذا بالدعاء:

(( اللهم إنا نرغب إليك في دولة كريمة ، تعز بها الاسلام وأهله، وتذل بها النفاق وأهله، وتجعلنا فيها من الدعاة الى طاعتك والقادة الى سبيلك ، وترزقنا بها كرامة الدنيا والاخرة برحمتك يا أرحم الراحمين، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمين وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين المنتجبين)).

الباحث



# التمهيد

القاضي الجرجاني  
( حياته وكتابه )

## أولاً : القاضي الجرجاني : اسمه وكنيته ولقبه :

هو أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي بن اسماعيل ، وقد اشتهر بنسبته إلى مدينة جرجان \* مسقط رأسه ، فعرف باسم علي بن عبد العزيز الجرجاني<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف بين المؤرخين في اسم القاضي الجرجاني ، ولا في اسم أبيه ، ولا في نسبته إلى مسقط رأسه جرجان ، وقد كناه احمد بن يحيى (ت ٨٤٠هـ) بأبي الحسين<sup>(٢)</sup> ، ورد هذه الكنية أحد الباحثين بكون المكني متأخرا زمنا ، ومتفردا بها فضلاً عن القرب في الكتابة بين الحسن والحسين<sup>(٣)</sup> .

## ولادته ووفاته :

ولد الجرجاني في مدينة جرجان ، ولم يعرض احد من القدماء لسنة ولادته كما هو الشأن في اغلب من ترجم له من العلماء ، وقد اختلف في تحديد سنة وفاته ، فمن العلماء من ذهب الى انه توفي سنة ثلاثمئة وست وستين للهجرة<sup>(٤)</sup> ، ومنهم من قال انه توفي سنة ثلاثمئة واثنين وتسعين للهجرة<sup>(٥)</sup> ، وقد حقق بعض الباحثين سنة وفاته فاثبت انها كانت سنة ثلاثمئة واثنين وتسعين للهجرة<sup>(٦)</sup> .

\* جرجان مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان ، ينظر : معجم البلدان ١١٩/٢-١٢٢ .  
(١) ينظر في ترجمته : ينثمة الدهر ٣/٤ ؛ ومعجم الادباء ١٦/١٤ ؛ ووفيات الاعيان وأنباء ابناء الزمان ٤٤٢/٢ .

(٢) ينظر : المنية والامل : ٦٨ .

(٣) ينظر : القاضي الجرجاني والنقد الأدبي : ١٥ .

(٤) ينظر : وفيات الاعيان ٤٤٢/٢ .

(٥) ينظر : تاريخ جرجان : ٢٢٧ .

(٦) ينظر : القاضي الجرجاني والنقد الادبي : ١٦ - ٢٦ .

### شيوخه وتلامذته :

لم يذكر أغلب المؤرخين من تتلمذ القاضي الجرجاني لهم وإنما اكتفى بعضهم بالقول انه " اقتبس من أنواع العلوم والاداب ما صار به في العلوم علما وفي الكلام عالما " (١) ، وذكر غيره انه " لقي مشايخ وقته وعلماء عصره " (٢) .

اما تلامذته فلم يذكر لنا المؤرخون ايا منهم سوى ما ذكره ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) من ان عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) قد " قرأ عليه ، واغترف من بحره ، وكان اذا ذكره في كتبه تبخبخ به وشمخ بانفه بالانتماء اليه " (٣) ، وهذا الكلام غير دقيق ، لأن الفارق بين وفاة القاضي الجرجاني ووفاة عبد القاهر الجرجاني كبير جداً .  
مهنته :

لقب الجرجاني بالقاضي ، وقد ولاه الصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ) قضاء جرجان (٤) ، وهي مسقط راسه كما ذكر سابقا ، وانشده هذين البيتين :

اكرم اخاك بارض مولده      وامده من فعلك الحسن  
فالغز مطلوب وماتمس      واعزه ما نيل في الوطن (٥)

وعندما تمكن مؤيد الدولة من قتل ابي الفتح بن العميد انتقل الصاحب الى الري ، وكانت له كلمته في الملك والادارة ، فولى القاضي الجرجاني قضاء الري ، ثم ولاه قضاء القضاة بالري بعد ان عزل عن هذا المنصب القاضي عبد الجبار المعتزلي (٦) .

### ثقافته :

- (١) يتيمة الدهر ٣/٤ .
- (٢) معجم الادباء ١٦/١٤ .
- (٣) المصدر نفسه .
- (٤) ينظر : يتيمة الدهر ٣/٤ .
- (٥) ينظر : معجم الادباء ٢١/١٤ .
- (٦) ينظر : تاريخ جرجان : ٢٩٢ .

كان الجرجاني فقيها مفسرا مؤرخا شاعرا ناقدا ادبيا جامعا بين الكلام وفقه الشافعية فكان من مفاخر جرجان كما يقول حمزة السهمي (ت ٤٢٧هـ) <sup>(١)</sup> ، وقد وصفه الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) بانه " درة تاج الادب وفارس عسكر الشعر ، يجمع خط ابن مقلة الى نثر الجاحظ ونظم البحتري " <sup>(٢)</sup> ، ووصفه ايضا بانه من ظرفاء الادباء الذين جمعوا فصاحة العرب البلغاء الى اتقان العلماء ، ووعورة اللغة الى سهولة البلاغة... <sup>(٣)</sup> وقد ذكره ضمن من افاد منهم واخذ عنهم في تاليف كتابه (فقه اللغة وسر العربية) <sup>(٤)</sup>.

وذكر الشيخ ابو اسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) انه " كان فقيها ادبيا شاعرا وله ديوان " <sup>(٥)</sup>.

وذكر ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) انه " كان فقيها ادبيا شاعرا ، ... ، وشعره كثير ، وطريقه فيه سهل ، وله كتاب الوساطة ، ابان فيه عن فضل غزير واطلاع كثير ومادة متوفرة " <sup>(٦)</sup>.

وذكر عنه ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ) انه " سمع الحديث الكثير ، وترقى في العلوم حتى برع في الفقه والشعر والنحو وغير ذلك من العلوم " <sup>(٧)</sup>. ولم يذكر احد من المؤرخين انه برع في النحو سوى ابن تغري بردي ، ويمكن بيان مبلغ علمه فيه من خلال ما بسطه من مسائل صرفية ونحوية ، من ذلك ما ذكره في التصغير " ان من التصغير ما يكون جاريا على طريق الاستهانة والتحجير ، ومنه ما يراد به الصغر واللطافة ، فانت اذا قلت : جاعني رجيل ، لم تبال بصغر جسمه وتفاوت

(١) تاريخ جرجان: ٢٧٧ .

(٢) يتيمة الدهر ٣/٤ .

(٣) ينظر : فقه اللغة وسر العربية : ٢٢ .

(٤) ينظر : فقه اللغة وسر العربية : ١٦ ، ٢٢ .

(٥) طبقات الفقهاء : ١٠١ .

(٦) وفيات الاعيان ٤٤٠/٢ - ٤٤٢ .

(٧) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٢٠٥/٤ .

خلقه وقصر قامته ، إذا اردت تحقير شأنه والاهوان به ... " ١٠ ، وتعليقه على بيت ابي الطيب ( ت ٣٥٤هـ ) :

**واحر قلباه ممن قلبه شبح ومن بجسمي وحالي عنده سقم ١١**

قائلا : " وانما الوجه : و احمر قلبياه ، وكذلك وانقطاع ظهرياه ؛ لان الياء انما تسقط حيث يحذف التنوين من المنادى ، فلما كنت تقول : يا زيد ، فتحذف التنوين ، قلت : واغلاماه ، فاسقطت الياء ، ولو قلت : واغلام غلامياه ، اثبت الياء ؛ لانك تقول في النداء : يا غلام زيد ، فتنون المضاف الى المنادى ، ولك في المفرد اثبات الياء ، تقول : واغلامياه ، واذا جاء موضع تثبت فيه النون ، فليس غير اثبات الياء ... " ١٢ وغيرهما .

**آثاره :**

للجرجاني مؤلفات كثيرة ، فقد الف في التفسير والتاريخ والادب ، وقد فقد معظم هذه المؤلفات ، ولم يصل اليها منها الا كتاب الوساطة ، وكتبه بايجاز .

١- تفسير القرآن الكريم ١٣ .

٢- تهذيب التاريخ أو صفوة التاريخ ١٤ .

٣- ديوان شعر ١٥ .

٤- مجموعة رسائل ١٦ .

٥- الوساطة بين المتتبي وخصومه ١٧ .

٦- الوكالة ، وهو كتاب في الفقه ١٨ .

(١) الوساطة بين المتتبي وخصومه : ٤٥٩ .

(٢) ديوانه : ٣٣١ .

(٣) الوساطة : ٤٦٤ .

(٤) ينظر : معجم الادباء ١٩/١٤ ؛ وهدية العارفين اسماء المؤلفين وآثار المصنفين ٦٨٤/١ ؛ ومعجم المؤلفين ١٢٣/٧ .

(٥) ينظر : يتيمة الدهر ٧/٤ ؛ والقاضي الجرجاني والنقد الادبي : ٦٠ .

(٦) ينظر : طبقات الفقهاء : ١٠١ ؛ وكشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون ٧٨٢/١ .

(٧) ينظر : معجم الادباء ١٦/١٤ .

(٨) ينظر : يتيمة الدهر ٤/٤ ؛ ومعجم الادباء ١٩/١٤ .

### شعره :

ذكر فيما تقدم ان الجرجاني كان شاعرا وان له ديوان شعر \* ، وقد اعجب بشعره الكثير ممن ترجم له ، فالثعالبي يصفه بانه فارس عسكر الشعر <sup>(١)</sup> ، وابن خلكان يصفه بانه كان شاعرا وشعره كثير ، وطريقه فيه سهل <sup>(٢)</sup> ، ومن امثلة شعره قوله يصف نفسه الابية العزيزة :

يقولون لي فيك انقباض وانما	راوا رجلا عن موقف الذل احجما
وما زلت منحازا بعرضي جانباً	من الذم اعتد الصيانة مغنما
اذا قيل هذا مشرب قلت قد ارى	ولكن نفس الحر تحتمل الظما
ولم اقص حق العلم ان كان كلما	بدا مطمع صيرته لي سلما
ولم ابتذل في خدمة العلم مهجتي	لاخدم من لاقيت لكن لاخدما
الشقى به غرسا واجنيه ذلة	اذن فابتياح الجهل قد كان احزما

(4)

وقد علق تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) على هذه الأبيات قائلاً : " الله در هذا الشعر ما ابلغه واصنعه ! ، وما أعلى على هام الجوزاء موضعه ! ، وما أنفعه لو سمعه من سمعه ! ، وهكذا فليكن والا فلا أدب كل فقيه ، ولمثل هذا الناظم يحسن النظم الذي لانظير له ولا شبيهه ، وعند هذا ينطق المنصف بعظيم الثناء على ذهنه الخالص لا بالتمويه ... " <sup>(٥)</sup> .

ونرى في شعره كيف يثور على زينة الحياة الدنيا سخطاً على ما يصحبها من مواقف الهوان ، فلينظر كيف يعتذر من انقباضه عن اخويه ، وكيف يلمح برفق ولطف

(١) ينظر : هدية العارفين ٦٨٤/١ ؛ ومعجم المؤلفين ١٢٣/٧ .

\* ذكر ذلك في موضوعي (ثقافته) و(آثاره) .

(٢) ينظر : يتيمة الدهر ٣/٤ .

(٣) ينظر : وفيات الاعيان ٤٤٠/٢ - ٤٤٢ .

(٤) يتيمة الدهر ٢٣/٤ .

(٥) القاضي الجرجاني والنقد الأدبي : ٦٥ .

وكيف انس بالوحدة والوحشة هربا من مواقع الظنون ، وكيف جعل نفوره من العلم  
سجية فطر عليها <sup>(١)</sup> وذلك حيث يقول :

ايا معهد الاحباب ذكرهم عهدي      ودم لي وان دام البعاد على الود  
ولي خلق لا استطيع فراقه      يفوتني حظي ويمعني رشدي  
نفور عن الاخوان من غير ريبة      يعد جفاء والوفاء لهم وكدي  
غذيت به طفلا فان رمت هجره      تابى واغررتني به الفة المهدي  
كما الفت كفاكما البذل والندی      فاعياكما ان تمنعا كف مستجدي  
على اني اقضي الحقوق بنيتي      وابلغ اقصى غاية القرب في بعدي  
ويخدمهم قلبي وودي ومنطقي      وابلغ في رعي الذمام لهم جهدي <sup>(٢)</sup>

والقاضي الجرجاني شأنه شأن أغلب الشعراء ، خاض في مختلف أغراض  
الشعر كالوصف والاخوانيات والمدح والحكم والغزل <sup>(٣)</sup> ، وما قصيدته اللتان ذكرتا  
سابقا الا غيضا من فيض شعره الغزير .

(١) ينظر : النثر الفني ١٣/٢ .

(٢) يتيمة الدهر ٢٥/٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ٩ /٤ - ٢٦ .

## ثانياً : كتاب الوساطة : عنوان الكتاب :

اختلف المؤرخون في تسمية هذا الكتاب فذهب الجمهور<sup>(١)</sup> الى ان اسمه (الوساطة بين المتبني وخصومه) وله تسميات أُخر منها (الوساطة بين المتبني وخصومه في شعره) ، كما يرى الثعالبي<sup>(٢)</sup> أو (في نقد شعره) كما يرى حاجي خليفة<sup>(٣)</sup> ، أو (الوساطة بين المتبني وخصومه ونقد شعره) كما يرى اسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)<sup>(٤)</sup> ، أو " الوساطة بين المتبني وبين من رد شيئاً من شعره في الفاظه ومعانيه) كما هو اسم المخطوطة المصرية بالمكتبة الازهرية ، أو (الوساطة بين المتبني ومن رد شيئاً من شعره كما جاء على ظهر المخطوطة العراقية " <sup>(٥)</sup> .

ويرى بعض المحدثين " ان الاسم الاصيلي للكتاب هو (الوساطة بين المتبني وخصومه) بدليل انه اسمه عند جمهور المؤرخين " <sup>(٦)</sup> ، ويرى ايضا " ان الزيادات التي اضافها \* الثعالبي وغيره زيادات مخصصة او موضحة وهذه ليس مكانها عنوان الكتاب بل خطبته كما جرت بذلك عادة المؤلفين ، لكن ... المؤرخين بعد ان قرؤوا مقدمة الوساطة ، بل بعد ان قرؤوا الوساطة كلها ، وعرفوا مضمونها ارادوا ان يحددوا مجال الخصومة وموقف الجرجاني منها بكلمة او كلمتين مع المحافظة على الاسم الاصيلي ، فاضافوا (في شعره) او (في نقد شعره) او (ونقد شعره) او (ونقد الشعر) ، ولم يتصرف في الاسم الاصيلي الا كاتب المخطوطة ، فقد استغنى عن كلمة (وخصومه) بقوله : (ومن رد شيئاً من شعره) في المخطوطة العراقية و (بين من رد شيئاً من شعره

(١) ينظر : معجم الابداء ١٩/١٤ ؛ ووفيات الاعيان ٤٤٢/٢ ؛ وتاريخ الادب العربي ٢٧١/٢ .

(٢) ينظر : يتيمة الدهر ٤/٤ .

(٣) ينظر : كشف الظنون ٢٠٠٦/٢ .

(٤) ينظر : هدية العارفين ٦٨٤/١ .

(٥) القاضي الجرجاني والنقد الادبي : ١٨٧ .

(٦) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

\* كذا والصواب : زادها .



في ألفاظه ومعانيه) في المخطوطة المصرية ، وهي عبارة يمكن ان تحمل محمل الشرح والتفسير ، وقد املتها روح من يخط ... " (١) .  
نسبته الى صاحبه :

لم يختلف احد من المؤرخين القدامى او المحدثين في نسبة هذا الكتاب الى القاضي الجرجاني ، وقد مدحه به عدد منهم (٢) ، ففيه يقول بعض اهل نيسابور :

ايا قاضيا قد دنت كتبه وان اصبحت داره شاحطة  
كتاب الوساطة في حسنه لعقد معاليك كالواسطة (٣)  
سبب تأليفه وتاريخه :

ظهر المنتبي في القرن الرابع الهجري ، فملاً الدنيا ، وشغل الناس ، واختصم الابداء في شعره ، فكان " مصدر حركة نقدية كبرى ... فقد اختصم الناس في شاعريته ، وانقسموا الى قسمين \* : قسم لها يفرط في تقريظها ، وقسم عليها يبالغ في ذمها ، ويحرص على ثلبها حتى لا يرى لها ، ولا لصاحبها وجودا ادبيا ، وانما هي مظهر من مظاهر التكلف والادعاء وتناول المرء لما لا يحسنه " (٤) .

وقد الفت رسائل كثيرة في الرد على أبي الطيب واطهار مساوي شعره ، منها الرسالة الحاتمية للحاتمي (ت ٣٨٨هـ) والكشف عن مساوي المنتبي للصاحب بن عباد وغيرهما (٥) .

ويرى الثعالبي ان رسالة ابن عباد هي السبب الرئيس لتأليف الوساطة ، قال :  
"ولما عمل صاحب رسالته المعروفة في اظهار مساوي المنتبي ، عمل القاضي ابو الحسن كتابه (الوساطة بين المنتبي وخصومه في شعره) ، فاحسن وابدع ، واطال واطاب ، واصاب شاكلة الصواب ، واستولى على الامر في فصل الخطاب ، واعرب

(١) القاضي الجرجاني والنقد الادبي : ١٨٧ - ١٨٨ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٨٨ .

(٣) يتيمة الدهر ٤/٤ ؛ ومعجم الابداء ١٩/١٤ .

\* كذا في النص والصواب : على قسمين .

(٤) القاضي الجرجاني والنقد الادبي : ١٩٥ .

(٥) ينظر : تاريخ النقد العربي : ٢٠٩ ، ٢١٢ .

عن تبحره في الادب وعلم العرب ، وتمكنه من جودة الحفظ وقوة النقد ، فسار الكتاب مسير الرياح ، وطار في البلاد بغير جناح ... " (١) .

وقد تابعه في رأيه هذا المستشرق بلاشير ، فرأى ان القاضي الجرجاني الف كتاب الوساطة ؛ " لكي يرد على ابن عباد ، حيث اراد ان يؤيد ما هو صحيح من الهجمات التي وجهت إلى الشاعر ، ويبين ايضا ما يستحقه بجدارة من مدح المعجبين به " (٢) .

ويرى الدكتور محمود السمرة ان " الحياة النقدية في العصر كانت تدفع أبا الحسن الى تأليف كتابه ، ولم يكن كتاب الصاحب سوى حافز من حوافز عدة \* " (٣) .  
وذكر الدكتور عبده قلقيلية ان كتاب الوساطة لم يكن " عملا انعكاسيا او رد فعل مضاد لرسالة الكشف ، ولم يكن القاضي الجرجاني متوجها بها الى صديقه الصاحب " (٤)  
لذا لا يصح ان تجعل رسالة الكشف عن مساوئ المتنبى السبب الوحيد او السبب المباشر في تأليف الوساطة (٥) ، وقد دعم رأيه بان راجع الوساطة على رسالة الكشف ، فلم يجد الا ثلاثة عشر بيتا اشترك الكتابان في ايرادها لكن موقف كل ناقد من الناقدين يختلف عن موقف الاخر (٦) .

اما تاريخ تأليفه فلا يعلم بالدقة متى الف هذا الكتاب ، فيرى الدكتور محمود السمرة ان الجرجاني الفه " بعد وفاة المتنبى ؛ لان النيسابوري صاحب بيتي الشعر \* ، يخاطبه بالقاضي ، وهو لم يصير قاضيا الا بعد سنة ٣٦٦هـ ، وهي السنة التي اصبح فيها الصاحب بن عباد وزيرا " (٧) .

(١) بيتمة الدهر ٤/٤ .

(٢) ديوان المتنبى في العالم العربي وعند المستشرقين ١٢/١١ .

\* كذا ، والصواب : عدة حوافز .

(٣) القاضي الجرجاني الاديب الناقد : ١١١ .

(٤) القاضي الجرجاني والنقد الادبي : ١٢١ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٦) ينظر : القاضي الجرجاني والنقد الادبي : ١٢١ .

\* ذكر البيتان في موضوع (نسبة الكتاب الى صاحبه) .

(٧) القاضي الجرجاني الاديب الناقد : ١١٢ .

ويرى الدكتور عبده قليقله انه الف بعد سنة ٣٨٥هـ<sup>(١)</sup> ، واستدل بمجموعة من الأدلة منها ان نزعة الجرجاني في كتابه الوساطة " هي نزعة القاضي الذي اشرب طبعه وذوقه وعقله حب العدالة ومجانبة الهوى ودقة الحكم ، وهي نزعة لا بد انه قد استمدها من تجاربه الطويلة في القضاء وتمرسه بواجباته ، وهذا معناه انه الف الوساطة في آخر حياته قائلاً فيه كلمة الحق ومقيماً به ميزان العدل في قضية المتنبّي وشعره"<sup>(٢)</sup> ، ومنها ايضاً ان الجرجاني لو كان قد الف كتابه " في حياة الصاحب لكان قد اشار اليه في مقدمته او في اثناؤه بما يدل على ذلك ولا سيما وان له في موضوعه كتاباً مهما يكن رايه فيه ، فهو لصديقه الصاحب ، وواجب المجاملة يقتضيه ذلك ، فقد كانا من الصفاء والاخاء بحيث يفكر كل منهما بعقل الاخر ... والجرجاني لم يذكر اسم الصاحب الا مرة واحدة وهو ينسب اليه بيتاً قاله ، وقد ذكره باسمه الحقيقي اسماعيل بن عباد"<sup>(٣)</sup> .

ومما يؤيد ان الجرجاني قد الف كتابه بعد ان اصبح قاضياً تلقب به نفسه بالقاضي في كتابه في موضعين من كتابه<sup>(٤)</sup> .

### مخطوطاته :

اصل طبعات كتاب الوساطة مخطوطتان ، اولاهما بمصر والاخرى بالعراق ، كما ذكر الاستاذ احمد عارف الزين<sup>(٥)</sup> ، اما العراقية فقال فيها : ان بعض افاضل النجفيين قد كتبها لنفسه سنة الف وثلاثمئة وخمس عشرة للهجرة ، وذكر ايضاً انه علم ان النسخة الاصلية التي نسخ عنها عدد من النسخ في النجف ، ومن جملتها هذه النسخة منقولة عن نسخة قديمة موجودة في مكتبة الالوسيين ببغداد<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر : القاضي الجرجاني والنقد الادبي : ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٢٩ .

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) ينظر : الوساطة : ١٩٠ ، ٤٧٧ .

(٥) ينظر : الوساطة طبعة الزين : ٢ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

وذكر كوركيس عواد ان من هذا الكتاب نسخة خطية في مكتبة الامام الصادق  
عليه السلام في الكاظمية برقم مئة وثلاثة وثمانين (١) .

واما المصرية فموجودة بالمكتبة الازهرية تحت رقم الف وخمسة وستة  
وعشرين ، وخطها واضح وحديث ، كتبها سويقي احمد العدوي بتاريخ السادس من  
جمادى الاولى سنة الف وثلاثمئة وثمان وعشرين عن نسخة كتبت في بغداد بخط  
ابراهيم المؤذن من جانب الرصافة في جمادى الآخرة سنة الف وثلاثمئة وست وعشرين  
عن نسخة مكتوبة في بلدة احمد آباد سنة الف ومئة وست وثلاثين للهجرة بخط عبد الله  
بن الحاج عبد الله بن طلاع البغدادي (٢) .

وذكر احد الباحثين ان " من المحتمل ان يكون مصدر المخطوطتين واحداً ،  
وهو النسخة المكتوبة في بلدة احمد اباد سنة الف ومئة وست وثلاثين للهجرة بخط عبد  
الله بن طلاع ، ... ، وقد قارن \* الاستاذ الزين بين المخطوطتين ولم يذكر ان بينهما  
شيئاً من الاختلاف ... " (٣) .

وكل واحدة من هاتين المخطوطتين " جزءان :

الجزء الاول : ويبدأ باول الكتاب ، وينتهي بقول المؤلف تعليقا على بيت المتنبي :

**ابعد نأي المليحة البخل في البعد ما لا تكلف الابل (٤)**

فاستوى المعنى واكده في مصراع واحد .

والجزء الثاني : يبدأ بقول المؤلف : وقد احسن ابراهيم بن العباس في المعنى بقوله :

**وان مقيمات بمنقطع اللوى لا قرب من ليلى وهاتيك دارها (٥)**

وينتهي بنهاية الكتاب " (٦) .

(١) ينظر : رائد الدراسة عن المتنبي : ١٥١ .

(٢) ينظر : القاضي الجرجاني والنقد الأدبي : ١٨٩ .

\* كذا في النص والصواب (وازن) .

(٣) القاضي الجرجاني والنقد الادبي : ١٨٩ - ١٩٠ .

(٤) ديوانه : ١٣٥ .

(٥) البيت من شواهد التبيان ٢٠٩/٣ .

(٦) القاضي الجرجاني والنقد الادبي : ١٩٠ .

## طبعاته :

طبع كتاب الوساطة عدة طبعاات وهي بحسب تسلسلها الزمني :

١- طبعة الاستاذ احمد عارف الزين بمطبعة العرفان في صيدا بلبنان سنة الف وثلاثمئة وواحدة وثلاثين للهجرة في اربعمئة وواحدة وعشرين صفحة ، وهي مذيلة بثلاثة فهارس ، الاول عام لموضوعاته <sup>(١)</sup> ، والثاني لما ورد فيه من اسماء الاعلام والقبائل والاماكن <sup>(٢)</sup> ، والثالث للبايات الشعرية <sup>(٣)</sup> ، وقد ختم بترجمة مختصرة لابي الطيب <sup>(٤)</sup> .

وقد اخذ على هذه الطبعة عدة مأخذ ، منها ان الناشر ربما اقحم في الشرح ما لا دخل له في معنى النص ، وانه لم يراع في فهرس الاعلام ترتيب الحروف الهجائية ، وهو يذكر الاعلام المبدوءة بكل حرف على حدة <sup>(٥)</sup> .

٢- طبعة محمد صبيح في مصر ، وقد جاءت هذه الطبعة في اربعمئة وحدى وعشرين صفحة ، وهي مجهولة التاريخ ، والفرق بينها وبين طبعة الزين انها صححت الاخطاء التي نبه عليها الاستاذ الزين ، واستغنت بهذا عن اثبات جدول الخطأ والصواب في آخر الكتاب <sup>(٦)</sup> .

٣- طبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه بتحقيق الاستاذين علي الجاوي ومحمد أبي الفضل ابراهيم سنة الف وثلاثمئة واربع وستين للهجرة أي سنة الف وتسعمئة وخمس واربعين للميلاد في خمسمئة وتسع واربعين صفحة ، وكان مما عنيا به فيها مراجعة نصوص الشعر على دواوين الشعراء وكتب الادب وضبط الاعلام على المعجمات وكتب التاريخ ، وشرح ما غمض من الكلمات والعبارات وتوضيح معالم الكتاب بعنوانات تقرب مرماه وتوضح غايته ، وتذييله بفهارس وافية كافية ،

(١) الوساطة طبعة الزين : ٣٦٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٦٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٨٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٤١٩ .

(٥) ينظر : القاضي الجرجاني والنقد الادبي : ١٩١ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٢ .

فهرس للموضوعات وفهرس للشعراء وفهرس للقبائل وفهرس للبلدان والاماكن والجمال وفهرس للشعراء وقوافي شعرهم وفهرس للمراجع وقد ختمت بالتنبيه على الاخطاء المطبعية واصلاحها (١) .

وأعيد طبعه سنة الف وتسعمئة وواحدة وخمسين وهي تشبه الاولى الا ان فيها زيادة في الشرح والضبط والتحقيق (٢) ، ثم توالى طبعاته بعدئذ \* .

٤ - طبعة محمد صبيح لحساب الشيخين عبد المتعال الصعيدي وعبد المنعم خفاجي ، سنة الف وثلاثمئة وثمان وستين للهجرة أي سنة الف وتسعمئة وثمان واربعين للميلاد ، وتقع في ثلاثمئة وثمان وثمانين صفحة ، وهي مشابهة لطبعة صيدا او طبعة صبيح المذكورتين أنفا غير ان الصعيدي مهرها بتوقيعه زاعما انه راجع تعليقات الزين وهذبا ، وان الاستاذ عبد المنعم خفاجي قدم للوساطة بدراسة محمودة (٣) .

مادته :

قسم عدد من النقاد كتاب الوساطة على ثلاثة أقسام :

الأول : " وهو بمثابة مقدمة يوضح فيها المؤلف منهجه العام في النقد تمهيداً للدفاع عن المتنبي ، فيعرض لأخطاء الجاهليين حتى يلتبس لشاعره العذر فيما اخطأ فيه " ، فهذه " دواوين شعراء الجاهلية والاسلام لاتجد فيها قصيدة تسلم من بيت او اكثر لايمكن لعائب القرح فيه ، إما في لفظه ونظمه أو ترتيبه وتقسيمه أو معناه واعرابه ، وإذا كان الحجج الثقافات من الشعراء يخطئون ، فلماذا نستغرب ان يخطئ المتنبي " .

(١) ينظر : القاضي الجرجاني والنقد الادبي : ١٩٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : والصفحة نفسها .

\* آخر ما رآه الباحث من طبعات الوساطة الطبعة الرابعة وهي الطبعة المعتمدة لديه في البحث ينظر : القاضي الجرجاني والنقد الادبي : ١٩٢ .

(٤) ينظر : النقد المنهجي عند العرب : ٢٧١ ؛ والقاضي الجرجاني الاديب الناقد : ١١٣ ؛ والقاضي الجرجاني والنقد الادبي : ١٩٣ .

(٥) النقد المنهجي عند العرب : ٢٧١ ؛ وينظر : الوساطة : ٤ - ١٥ .

(٦) القاضي الجرجاني الاديب الناقد : ١١٥ ؛ وينظر : الوساطة : ٤ .

وقد " رأى الناس في ابي الطيب فئتين : من مطنب في تقريضه منقطع إليه بجملته إلى عائب يروم ازالته عن رتبته ، ويحاول حطه عن منزلة بواه اياها ادبه ، وكلا الفريقين اما ظالم له او للادب فيه " (١) .

والقسم الثاني : " وليس في هذا القسم نقد حقيقي بل دفاع عن المتنبى بطريقة سالبية ، فالجرجاني لا يناقش مآخذ الخصوم على ابي الطيب ، ولكنه يسلم بها ويرد عليهم بان كبار الشعراء وقعوا فيما وقع فيه المتنبى من اخطاء " (٢) ، فمنهج " الناقد المدافع هنا... منهج من يقيس الاشباه والنظائر ، فان كان المتنبى قد اخطا او احال او سرق فقد فعل ذلك غيره كما انه له الى جانب ذلك الشعر الجيد المطبوع الاصيل " (٣) .

والقسم الثالث : " وهذا هو القسم الذي تصدق تسميته بالوساطة ؛ وذلك لان الناقد يتناول فيه ما عيب على ابي الطيب في شعره وما اخذه عليه العلماء من ماخذ ، يناقشه ، ويحلله ، ويفصل القول فيه " (٤) ، وهذا هو القسم الذي نجد فيه النقد الموضوعي الدقيق (٥) ، او النقد المنهجي (٦) ، او النقد التطبيقي (٧) ، ويرى الجرجاني في هذا القسم ان خصوم المتنبى احد فئتين : " نحوي لغوي لا بصر له بصناعة الشعر " (٨) ، او " معنوي مدقق لا علم له بالاعراب ولا اتساع له في اللغة " (٩) .

### آراء المتنبى اللغوية فيه:

ضم كتاب الوساطة مجموعة كبيرة من اقوال ابي الطيب المتنبى واراائه التي جاءت ردا على خصومه ودفاعا عن شعره (١٠) ، ولا تكاد اغلب هذه الاقوال والاراء موجودة في غير هذا الكتاب .

(١) القاضي الجرجاني والنقد الادبي : ١٩٣ ؛ وينظر : الوساطة : ٣ .

(٢) القاضي الجرجاني الاديب الناقد : ١١٤ .

(٣) النقد المنهجي عند العرب : ٢٧٢ .

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ؛ وينظر : الوساطة : ٤٣٤ - ٤٧٩ .

(٥) ينظر : النقد المنهجي عند العرب : ٢٧٢ .

(٦) ينظر : القاضي الجرجاني والنقد الادبي : ١٩٥ .

(٧) ينظر : القاضي الجرجاني الاديب الناقد : ١١٧ .

(٨) الوساطة : ٤٣٤ .

(٩) المصدر نفسه : ٤٣٨ .

(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٧٠ .

ولما كان عصر الجرجاني قريبا من عصر ابي الطيب ، وزمن تأليف الكتاب بعد وفاته بقليل \* كان لهذا الكتاب أهمية كبيرة في نقل هذه الاراء وتدوينها .

ومن اراء ابي الطيب الموجودة في كتاب الوساطة ما نقله الجرجاني عنه من ان (ما) تأتي لتحقيق التشبيه <sup>١</sup> ، وان (بوق) اسم مولد لم يسمع جمعه بغير التاء وانما هو مثل حمام وحمامات ... وسائر ما جمعه من المذكر بالتاء <sup>٢</sup> ، وانه قد جاء عن العرب خماس وسداس الى عشار <sup>٣</sup> ، وان تصغير ليلة على ليلة تصغير تعظيم <sup>٤</sup> ، وان كلمة (مخشلب) كلمة عربية فصيحة <sup>٥</sup> ، وانه يقال : اترجة و اترج و اترج <sup>٦</sup> .

### المصطلحات النحوية التي استعملها الجرجاني فيه :

المصطلحات النحوية التي وضعتها المدرستان البصرية والكوفية ثلاث طوائف : طائفة بصرية خالصة ، لم يعرفها الكوفيون مثل لام الابتداء ، وطائفة كوفية خالصة لم يعرفها البصريون مثل الخلاف ، وطائفة كوفية بصرية الا ان لها عند الكوفيين اسما وعند البصريين اسما اخر نحو النفي عند البصريين يقابله الجدد عند الكوفيين <sup>٧</sup> .

ومن يطالع على كتاب الوساطة يجد ان القاضي الجرجاني يستعمل المصطلح البصري تارة والمصطلح الكوفي تارة اخرى ، و احيانا يجمع بين المصطلحين فيذكر المصطلح الكوفي في موضع معين ثم يذكر المصطلح البصري الذي يقابله في موضع اخر .

ومن المصطلحات البصرية التي استعملها الجرجاني مصطلح النفي الذي يقابله الجدد عند الكوفيين <sup>٨</sup> ، فقد استعمله الجرجاني عدة مرات <sup>٩</sup> منها في قوله : " دخلت

\* توفي ابو الطيب سنة ٣٥٤هـ وقيل ان كتاب الوساطة الف بعد سنة ٣٦٦هـ .

(١) ينظر : الوساطة : ٤٤٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤٤٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٥٧ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤٥٨ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤٦١ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٤٧٠ .

(٧) ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٣٠٥ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠٩ ؛ ومذاهب النحو وتسيره : ٤٣ .

(٩) ينظر : الوساطة : ٤٥ ، ٤٤٣ .



(ما) للنفي ، فنفت ان يكون المرء الا كالشهاب" (١) ، وكذلك مصطلح الصفة وجمعها صفات (٢) الذي يقابله النعت عند الكوفيين (٣) ، وكذلك مصطلحا المعطوف والمعطوف عليه (٤) ، والمعروف ان العطف بالحرف يسمى عند الكوفيين النسق (٥) .

اما المصطلحات الكوفية التي استعملها الجرجاني فهي مصطلح النصب (٦) مع فعل الامر ويقابل هذا المصطلح عند البصريين الفتح ؛ لان فعل الامر مبني (٧) ، ومصطلح المكني ، وهو مصطلح كوفي يقابله الضمير عند البصريين (٨) ، وقد استعمله الجرجاني في كلامه على الاضافة اذ قال : " وقد تكون الاضافة اسما ظاهرا ومكنيا ، وقد تكون نسبا " (٩) .

وقد جمع بين المصطلحين فذكر الخفض ، وهو مصطلح كوفي ، في موضع (١٠) ثم ذكر الجر ، وهو مصطلح بصري يقابل الخفض ، في موضع اخر (١١) . ويجدر بالذكر ان الجرجاني استعمل مصطلحا غريبا لم يذكر في ضمن مصطلحات البصريين ولا الكوفيين ، فقد عبر عن (افعل التفضيل) بانها (افعل التي للمبالغة) (١٢) .

- (١) ينظر : الوساطة : ٤٤٣ .
- (٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٢ .
- (٣) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣١٤ .
- (٤) ينظر : الوساطة : ٨٠ .
- (٥) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣١٥ .
- (٦) ينظر : الوساطة : ٥ ؛ ومدرسة الكوفة : ٣١٥ .
- (٧) ينظر : النحو مذاهبه وتيسره : ٤٤ .
- (٨) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣١٤ ؛ والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : ١٧٤ .
- (٩) الوساطة : ٤٤ .
- (١٠) ينظر : الوساطة : ٨ ؛ ومدرسة الكوفة : ٣١١ .
- (١١) ينظر : الوساطة : ٩ ؛ ومدرسة الكوفة : ٣١١ .
- (١٢) ينظر : الوساطة : ٤٣٩ .

## أسلوب مؤلفه في عرض مادتيه الصرفية والنحوية :

لم يلتزم الجرجاني اسلوبا واحدا في ذكر مادتيه الصرفية والنحوية ، بل تعددت

اساليبه في عرض هاتين المادتين ، ويمكن ايجاز اهم هذه الاساليب بما ياتي :

١- محاولته الدفاع عن اخطاء المتأخرين الصرفية والنحوية بانهم ليسوا الوحيديين الذين يخطئون ، وانما سبقهم الى ذلك الشعراء المتقدمون ، واولهم الجاهليون ، فقد ذكر مجموعة من الابيات لعدد من الشعراء المتقدمين وبين ما وقع فيها من اخطاء صرفية ونحوية (١) .

٢- ذكره شعر شاعر معين وبيان جيده ورديئه ثم ذكر ما وقع فيه من لحن ، وهذا ما فعله مع الشاعر ابي نواس (٢) .

٣- ذكره ما اخذ على ابي الطيب المتتبي والرد عليه بنفسه ، فقد انكر الخصوم الفعل (اثاب) في قول ابي الطيب :

إذا ظفرت منك العيون بنظرة اثاب بها معيي المطي ورازمه (٣)

فردهم الجرجاني بقوله : " وهذا ابو زيد يروي عن العرب : اثاب الرجل اذا ثاب اليه جسمه ، وقد حكاه ابو عبيد في الغريب المصنف ، وحكى غيره ثاب واثاب بمعنى واحد " (٤) .

٤- يعرض احيانا رأي خصوم المتتبي وراي المدافعين عنه من دون ان يرجح احد الرأيين (٥) .

٥- لا يذكر اسماء خصوم ابي الطيب ولا اسماء المحتجين عنه ، وانما يكتفي بالاشارة اليهم بتعابير مختلفة منها : " فقال اهل الاعراب " (٦) و" قال

(١) ينظر : الوساطة : ٤ - ٨ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٥٥ - ٦٢ .

(٣) ديوانه : ٢٥٧ .

(٤) الوساطة : ٤٤٠ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤٥٦ .

(٦) المصدر نفسه : ٤٤ .

- الخصم" و" فانكروا" و" قال المحتج عنه" و" زعم بعض المحتجين عنه" وغيرها .
- ٦- قد يذكر رايه فيما يعرضه مباشرة ، او يصدره بعبارة " واقول" او "وانا ارى" او "وقد سمعت" وغيرها .
- ٧- يذكر احيانا المؤاخذه على ابي الطيب من دون ان يذكر قول الخصم او المحتج معتمدا في ذكرها على ما قاله النحويون .
- ٨- ذكره عددا من اراء ابي الطيب التي دافع بها عن شعره رادا على الخصوم.

- 
- (١) الوساطة : ٤٤٥ .
- (٢) المصدر نفسه : ٤٤٩ - ٤٥٠ ، ٤٥٧ .
- (٣) المصدر نفسه : ٤٤٤ .
- (٤) المصدر نفسه : ٤٤٧ .
- (٥) المصدر نفسه : ٤٤٩ .
- (٦) المصدر نفسه : ٤٥٧ .
- (٧) المصدر نفسه : ٤٦٣ .
- (٨) المصدر نفسه : ٤٦٦ .
- (٩) ينظر : المصدر نفسه : ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٥٠ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٧٠ .

# الفصل الاول المسائل المصرفية

المبحث الاول : المصادر  
المبحث الثاني : الجموع  
المبحث الثالث : الاشتقاق والمشتقات  
المبحث الرابع : مسائل مصرفية  
متفرقة

## المبحث الأول

### المصادر

#### ١ - استعمال الايياء بدلا من الالباء :

ذكر في الوساطة <sup>(١)</sup> ان من اللحن الذي وقع فيه ابو نواس قوله :

**فلمّا خشي الايياء ء من صحب وجلاس** <sup>(٢)</sup>

قال الجرجاني : " وانما هو الالباء " <sup>(٣)</sup> .

والالباء هو مصدر الفعل (ابى) ، يقال : " ابى الشيء ياباه ويابيه اباة واباءة

-بكسرهما- : كرهه ... " <sup>(٤)</sup> ، ولكن ابا نواس استعمل (الايياء) بدلا من (الالباء) فعد

الجرجاني هذا الاستعمال لحنًا .

وفي ما ذهب اليه نظر ؛ لان الشاعر قد يكون اشبع الكسرة التي تحت الهمزة

فتكون منها ياء ، وهذا جائز للشاعر عند الضرورة ، قال ابن عصفور (٦٦٩هـ) :

"ومنها \* : اشباع الحركة فينشا عنها حرف من جنسها ، فمن انشاء الالف عن الفتحة

قول ابن هرمة :

**فانت من الغوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنتزاح** <sup>(٥)</sup>

يريد : بمنتزح ، ... ومن اشباع الواو عن الضمة قوله ، انشده الفراء (٢٠٧هـ) :

**الله يعلم انما في تلفتنا يوم اللقاء الى احبابنا صور**

**وانني حيث مايتي الهوى بصري من حيثما سلكوا ادنو فانظور** <sup>(٦)</sup>

(١) ينظر : الوساطة : ٦٢ .

(٢) ديوانه (واصف) : ٩٥ ، والرواية في ديوانه برواية الصولي : ٤٦٣ ، فيها الإلحاح بدلا من الايياء .

(٣) الوساطة : ٦٢ .

(٤) القاموس المحيط : (ابى) .

\* أي : من ضرائر الشعر ...

(٥) ديوانه : ٨٧ .

(٦) البيتان لابن هرمة في ديوانه : ١١٧ - ١١٨ .

يريد : فانظر ، ... ومن انشاء الياء عن الكسرة قوله :

(١) **يحبك قلبي ما حيت فان امت يحبك عظم في التراب تريب**

يريد : تريا ، اسم فاعل من ترب ، ... وقول الفرزدق :

(٢) **تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدناير تنقاد الصياريف**

يريد : الصيارف ، وقول زهير :

(٣) **عليهن فرسان كرام لباسهم سوابغ زغف لاتخرقها النبل**

يريد : سوابغ ، ولو حذف الياء لم يضر ذلك بالبيت ، وقول التغلبي :

(٤) **وسواعيد يختلن اختلاء كالمغالي يطرن كل مطير**

يريد : سواعد ... " (٥) .

ويمكن ايضا ان يقال : ان (الاياء) الذي استعمله الشاعر هو مصدر الفعل (ابى) الذي اصله (ابى) على زنة (افعل) والهزمة فيه للتعدية ، فقد نقل الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) عن المحكم قول الفارسي (٣٧٧هـ) : ابى زيد من شرب الماء وابيته اياه ، قال ساعدة بن جوية :

(٦) **قد اوبيت كل ماء فهي صادية مهما تصب افقا من بارق تشم**

... " (٧) .

(١) لم اقف على نسبه الى قائل معين .

(٢) ديوانه : ٥٧٠ .

(٣) ديوانه : ٦٠ ، والرواية فيه :

عليها اسود ضاريات لبوسهم  
سوابغ بيض لاتخرقها النبل  
وعليه لاشاهد فيه .

(٤) البيت لعمر بن الاثم التغلبي في : الوحشيات : ٤١ ، ورسائل ابى العلاء : ٧٠ .

(٥) ضرائر الشعر : ٣٢ - ٣٧ .

(٦) ديوان الهذليين : ١٩٨ ، وفيه (طاوية) بدلا من (صادية) .

(٧) تاج العروس من جواهر القاموس (ابى) .

و(الايياء) اصله (الائباء) على زنة (الافعال) اجتمعت همزتان في بداية الكلمة ،  
الاولى متحركة مكسورة والثانية ساكنة ، فقلبت الثانية حرف مد من جنس حركة الاولى  
أي قلبت ياء فاصبحت الكلمة (الايياء) .

ويبدو من كل ما تقدم ان لاصحة في تخطئة أبي نواس في قوله السابق وتلحينه  
فيه من صاحب الوساطة ، وان استعمال ابي نواس (الايياء) استعمال جائز اما  
للضرورة أو لانه مصدر قياسي للفعل (ابى) المتعدي .

## ٢ - استعمال النزاع بدلا من النزوع :

ذكر القاضي الجرجاني <sup>(١)</sup> ان من اللحن الذي وقع فيه ابو نواس قوله :

وإذا نزعنا الى الغواية فليكن **الله ذاك النزاع لا للناس** <sup>(٢)</sup>

فقال بعد ذكر بيت ابي نواس : " وانما هو نزع عن الشيء نزوعا " <sup>(٣)</sup> .

وليس الجرجاني اول من خطا ابا نواس في بيته هذا وانما سبقه الى ذلك ابن  
قتيبة ( ٢٧٦هـ ) الذي علق على هذا البيت بقوله : " وفي هذا حرف يؤخذ عليه وهو  
قوله : ذاك النزاع ، وكان ينبغي ان يقول : النزوع ، يقال : نزعنا عن الأمر نزوعاً ،  
ونزعنا الشيء من مكانه نزعا ، ونزعنا الى اهلي نزاعا ، ... " <sup>(٤)</sup> .

وذكر القزاز (ت ٤١٢هـ) ان الاصل في الأفعال الثلاثية " ان يأتي مصدرها  
على الفعل ... اذا كان الفعل متعديا نحو : ضربه ضربا ، فان لم يكن متعديا فاصله  
فعل ، كقولك : قعد قعودا ، ... " <sup>(٥)</sup> ثم بين أن هذا الاصل ليس مطردا في كل حال ؛  
اذ قد يأتي مصدر الفعل المتعدي على وزن (فعلول) مثل (شكره شكورا) ، وقد يأتي  
مصدر الفعل اللازم على وزن (فعل) مثل : (عجز الرجل عجزا) <sup>(٦)</sup> وعلق على بيت  
ابي نواس المذكور سابقا بقوله : " فقال : النزاع ، وحقه ان يقول : النزوع ؛ لان العرب

(١) ينظر : الوساطة : ٦٢ .

(٢) ديوانه : ١٦٣ ، والرواية فيه (عن الغواية) بدلا من (الى الغواية) .

(٣) الوساطة : ٦٢ .

(٤) الشعر والشعراء : ٥٥٥ .

(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٨٢ .

(٦) ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٨٢ .

تقول : نزع الرجل عن الامر نزوعا اذا اقلع عنه ، ونزع الثوب نزعا ، ... " (١) ، ثم حاول ان يجد لابي نواس عذرا في قوله السابق فرأى ان ابا نواس قد شبه فعله بنزع الثوب فأتى بمصدره او كان المصدر الذي على زنة (فعل) هو الاصل عنده فرده اليه (٢) .

ولا حاجة لمثل هذا التاويل والتماس العذر ؛ لان السماع والقياس بخلافه ، اما السماع فيمثله قول ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) : " نزعت الشيء من مكانه نزعا ... ونزعت اليه ؛ اذا اشتتهه ... ونزع عن الامر نزوعا ... " (٣) ، وقول الجوهري (٤٠٠هـ) : " نزعت الشيء من مكانه انزعه نزعا : قلعته ... ونزع فلان الى اهله ينزع نزاعا ، أي اشتاق ... ونزع عن الامر نزوعا : انتهى عنه ... : (٤) ، وقول الفيروز ابادي (٨١٧هـ) عند حديثه عن الفعل (نزع) : " ... وعن الامور نزوعا " (٥) .

اما الزبيدي فيقول : " ... ونزع عن الامور والصبأ : انتهى عنها وكف ، وربما قالوا : نزعا " (٦) .

وقوله : " وربما قالوا : نزعا " لايفيد غير معنى التقليل والشك فيما يقول ؛ اذ لاداعي لكلمة : (ربما) اذا كان هذا المصدر مسموعا مع هذا المعنى وبكثرة .  
واما القياس فيمثله خير تمثيل قول ابن مالك (٦٧٢هـ) في الفيته :

**وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد كغدا (٧)**

وقول ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) شارحاً له : " ياتي مصدر فعل اللازم على فعول قياسا ، فنقول : قعد قعودا ، وغدا غدوا ، وبكر بكورا ... " (١) .

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٨٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه .

(٣) مجمل اللغة (نزع) .

(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (نزع) .

(٥) القاموس المحيط (نزع) .

(٦) تاج العروس (نزع) .

(٧) شرح ابن عقيل ١٢٣/٣ .



والذي يبدو ان ابا نواس كان مضطرا لاستعمال هذا المصدر على ذلك الوزن ليستقيم له وزن البيت \* ؛ لانه لو قال على القياس : (النزوع) لانكسر وزن البيت وما استقام ابدا .

وما دام هذا المصدر الذي استعمله مخالفاً للسمع والقياس كان الجرجاني محقا في تخطئته اياه .

### ٣- استعمال القنوع بمعنى الرضا بدلا من القناعة:

ذكر الجرجاني <sup>(٢)</sup> ان مما اخذ على ابي الطيب المتنبى قوله:

ليس التعلل بالامال من اربي ولا القنوع بضنك العيش من شيمي <sup>(٣)</sup>

فقال بعد ذكره هذا البيت: "قالوا: القنوع خطأ، وانما هي القناعة، فاما القنوع فالمسألة، يقال: قنع يقنع قناعة، اذا رضي، وقنع يقنع قنوعا، اذا سأل، والفاعل فيهما قانع.

قال المحتج: الرواية المسموعة هي:

ولا القناعة بالاقبال من شيمي <sup>(٤)</sup> .....

وقد علق الجرجاني على كلام الخصمين بقوله: "وقد سمعت رواة الشاميين يذكرون انه انشدهم قديماً القنوع ثم غير الانشاد، ورجع إلى القناعة، ثم ان القنوع بمعنى القناعة محكية عن العرب، وان لم تكن مشهورة، وقد ذكرها اهل اللغة، وحكوا عن اوس بن الحارث الطائي انه اوصى ابنه، فقال في بعض وصيته: خير الغنى القنوع، وشر الفقر الخضوع، ولا يحتمل معنى القنوع هنا في هذا الكلام الا الرضا والقناعة." <sup>(٥)</sup>

(١) المصدر نفسه ١٢٤/٣ .

\* البيت من البحر الكامل ، ولو قال الشاعر النزوع لاخل بوزن البيت .

(٢) ينظر: الوساطة: ٤٦٢ .

(٣) ديوانه: ٣٧، وفيه القناعة بدلا من القنوع.

(٤) الوساطة: ٤٦٢ .

(٥) المصدر نفسه: ٤٦٢ .

ومن هذا النص يبدو أن الجرجاني لا يرى بأساً في كون القنوع بمعنى الرضا. وإذا بحثنا عن معنى القنوع في كتب اللغة وجدنا أن مؤلفيها على قسمين: أما القسم الأول فلا يرى معنى للقنوع إلا التذلل والسؤال ويمثل هذا القسم ابن فارس الذي يقول: "قنع الرجل يقنع قنوعاً، إذا سأل، وقنع قناعة، إذا رضي"<sup>(١)</sup>، والجوهري الذي يقول: "القنوع: السؤال والتذلل في المسألة، وقد قنع بالفتح يقنع قنوعاً، قال الشماخ:

**لمال المرء يصلحه فيقني**      **مفاقره اعف من القنوع** <sup>(٢)</sup>  
يعني: من مسألة الناس.."<sup>(٣)</sup>.

وأما القسم الثاني فيرى أن للقنوع أكثر من معنى ومن معانيه الرضا، فقد نقل ابن منظور (ت ٧١١هـ) عن ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) قوله: "ومن العرب من يجيز القنوع بمعنى القناعة، وكلام العرب الجيد هو الأول.."<sup>(٤)</sup>، ونقل أيضاً عن بعض أهل العلم <sup>(\*)</sup> أن القنوع قد يكون بمعنى الرضا أي: بالقسم واليسير من العطاء فهو ضد <sup>(٥)</sup>.

وقال الفيروز آبادي: "القنوع بالضم: السؤال، والتذلل والرضى بالقسم، ضد. والفعل كمنع. ومن دعائهم: نسأل الله القناعة، ونعوذ بالله من القنوع. وفي المثل: خير الغنى القنوع، وشر الفقر الخضوع.."<sup>(٦)</sup>.

(١) مجمل اللغة: (قنع).

(٢) ديوانه: ٥٦.

(٣) الصحاح: (قنع).

(٤) لسان العرب: (قنع).

(\*) قال ابن بري: المراد ببعض أهل العلم هنا: أبو الفتح عثمان بن جني. ينظر لسان العرب: (قنع).

(٥) ينظر: المصدر نفسه: (قنع).

(٦) القاموس المحيط: (قنع).

ويتبين مما سبق ذكره ان القنوع بمعنى السؤال والتذلل هو الأكثر شيوعاً،  
وانه بمعنى الرضا قليل ونادر، ولكن "ذلك لا يجعلنا نخطئ استعمالاتها في ذلك  
المعنى ففرق بين الخطأ والقليل".<sup>(١)</sup>  
وعلى هذا لا يكون المنتبى مخطئاً إذا استعمل القنوع بمعنى الرضا، على  
رواية:

**ولا القنوع بضنك العيش من شيمي**

وأما الرواية التي تقول:

**ولا القناعة بالاقبال من شيمي**

ويرويه أغلب شراح ديوانه<sup>(٢)</sup> فلا مؤاخذة عليه فيها حينئذ لأنه استعمل  
المصدر (القناعة) في معناه الموضوع له.

(١) المنتبى بين ناقديه في القديم والحديث ٦٤.

(٢) ينظر: معجز أحمد: ١٣٥، وشرح الواحدي: ٥٥، والتبيان في شرح الديوان ٣٩ / ٤، وشرح  
البرقوقي، ١٥٥ / ٤.

## المبحث الثاني الجموع

### ١- جمع (برث) على برارث:

من أغلاط الشعراء التي ذكرها الجرجاني في كتابه الوساطة <sup>(١)</sup> كلمة (البرارث) في قول رؤبة:

أفقرت الوعاء والعثاء من بعدهم والبرقُ البرارث <sup>(٢)</sup>

قال الجرجاني: "وانما هي (البراث) جمع برث، وهي الأماكن السهلة من الأرض.." <sup>(٣)</sup>.

ويبدو أن الجرجاني متأثر بما ورد في كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة فقد ورد فيه تعقيباً على هذا البيت: ".. انما هي البراث جمع برث وهي الأرض اللينة.." <sup>(٤)</sup>.

وقد يكون متأثراً بقول ابي حنيفة الدينوري (ت ٢٨١هـ — أو ٢٨٢هـ —): "والجمع البراث على فعال.." <sup>(٥)</sup>، وقول الازهري (ت ٣٧٠هـ): "أراد ان يقول: براث فقال: برارث، أو هي خطأ" <sup>(٦)</sup>، وقد ذكر الجوهرى جموع كلمة (البرث) بقوله: "... والجمع براث وأبراث وبروث، وفي شعر رؤبة البرارث، ويقال انه خطأ" <sup>(٧)</sup>، وقوله الأخير منقول عن الأزهري كما يبدو. وجمع برث على براث او بروث هو المقيس فيه؛ لأن براث على وزن (فعال) ومما يطرد فيه فعال الاسم الذي على زنة (فعل) وليست عينه ولا فاؤه ياء، نحو: كلب وكلاب وصعب

(١) ينظر: الوساطة: ٧.

(٢) ديوانه: ٢٩، وفيه (الوعساء) بدلاً من (الوعثاء).

(٣) الوساطة: ٧.

(٤) الشعر والشعراء: ٤٠٢.

(٥) المخصص: ١٠/١٢٥.

(٦) تهذيب اللغة (رثب).

(٧) الصحاح: (برث)، وينظر: القاموس المحيط: (برث).

وصعاب<sup>(١)</sup> ، ولأن الجمع (بروث) وزنه (فعول)، ومما يطرد فيه (فعول) الاسم الثلاثي الساكن العين المثلث الفاء، مثل: فلس وفلوس، وجند وجنود، وعلم وعلوم<sup>(٢)</sup> .

أما جمع برث على أبحاث فليس بقياسي وإنما هو سماعي مثل بحث وأبحاث؛ لأن الاسم الذي على زنة (فعل) إذا كان صحيح الفاء والعين غير مضعف يجمع في القلة على (أفعل)، مثل: نهر وأنهر فكان القياس أن يقول في جمع برث في القلة: أبرث.<sup>(٣)</sup>

وقد التمس العذر لرؤية عدد من العلماء، فأبو حنيفة الدنيوري يتصور أن الشاعر جعل مفرداً للبرارث غير البرث وهو (بريثة) إلا أنه عد هذا التصور بعيداً<sup>(٤)</sup> ، وهو محق في وصفه هذا التصور بالبعيد؛ لأن هذا المفرد الجديد غير مستعمل في اللغة ولم يذكر له معنى من المعاني فضلاً عن أن جمعه (براريث) في القياس، وليس برارث.

ويرى ابن بري (ت ٥٨١هـ) في سبب كون جمع برث على برارث غلطاً أن برثا اسم وثلاثي ولا يجمع الثلاثي على فاعل<sup>(٥)</sup> ، ولكنه التمس العذر لرؤية فكرر ما تصوره أبو حنيفة قبله إلا أنه خالفه بعدم وصفه هذا التصور بالبعيد، وإنما راح يأتي بالأمثلة التي تؤيد هذا التصور، فهو يرى أن الجمع برارث هو من قبيل ما يجمع على غير واحد المستعمل، كضرة وضرائر، وحررة وحرائر وكنة وكنائن، وشبه ومشابه وذكر ومذاكر، وإنما هما جمعان لمشبه ومذكار وإن كانا لم يستعملا، وكذلك برارث كان واحده بريثة أو بريثة، وإن لم يستعمل<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر: المهذب في علم التصريف: ١٩٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٣-١٧٥.

(٤) ينظر: المخصص: ١٠/١٢٦.

(٥) ينظر: تاج العروس (برث).

(٦) ينظر: تاج العروس (برث).

وتابعه ابن عصفور في ان هذا الجمع هو من قبيل ما يجمع على غير واحد بقوله: "فأما قول رؤبة.. فانه من قبيل ما يجمع على غير واحد الملفوظ [كما يقال] في جمع لمحة ملامح.."<sup>(١)</sup> ويرى بعض العلماء ان رؤبة "وإن كان فصيحاً، لكنه لقوة عارضته يضع أحياناً ألفاظاً في شعره جيدة، ومنها ما لا يوافق قياسهم"<sup>(٢)</sup> وأشار إلى الجمع (البرارث).

ويبدو ان ما رآه ابن بري وتابعه فيه ابن عصفور ليس سليماً؛ لأنه مجرد افتراض وليس شرطاً أن يكون هذا الافتراض صحيحاً ثم ان الامثلة التي استشهد بها قليلة، لا يمكن القياس عليها زد على ذلك ان هذه الأمثلة واردة ومسموعة اما البرارث فلم تسمع الا من رؤبة، وما دام هنالك أكثر من جمع قياسي للبرث لا نجد مسوغاً لمثل هذا التأويل.

والظاهر ان القول بان البرارث هي من وضع رؤبة هو الاقرب إلى الصواب، ويؤيده أنه إنما استعملها على هذه الصيغة لكي ينسق بينها وبين كلمة (العثاث) في الرجز الأول، ولو قال: البراث او البروث أو الابرث او الابراث لما كان هذا التنسيق.

## ٢- جمع (بوق) على بوقات:

قال الجرجاني: "وأنكروا قوله"<sup>(\*)</sup>:

إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة ففي الناس بوقات لها وطبول<sup>(٣)</sup>

فقالوا: ان جمع بوق على بوقات خطأ، وانما يجمع باب فعل على افعال في ادنى العدد، مثل: قفل واقفال، وعود واعواد، وقد يخرج عنه الى افعال، مثل: برد وابرذ، فاما في اكثر العدد فالباب فعول، نحو: جند وجنود، وبرد وبرود، فان كان من المضاعف ففعال، نحو: خف وخفاف، وحب وحباب، وقد جاء على فعلة،

(١) ضرائر الشعر: ٥٦ ولفظنا [كما يقال] زائدتان من الباحث ليستقيم الكلام.

(٢) تاج العروس: (برث).

(\*) الضمير في كلمة (قوله) يعود على أبي الطيب.

(٣) ديوانه: ٣٥٩.

نحو: ترس وترسة، وجحر وجحرة، وعلى فعلات، نحو: كوز وكيزان، وعلى فعالة، نحو: مهر ومهارة، وانما يجمع على فعلات ما كان على فعلة، نحو: ركبة وركبات، فيكون فيها ثلاثة اوجه: فتح الكاف وضمها وتسكينها، فأما فعل وفعلات فمما لا يعرف في شيء من الكلام في صحيح ولا معتل.

وسئل ابو الطيب عن ذلك فقال: هذا الاسم مولد لم يسمع واحده الا هكذا، ولا جمعه بغير التاء، وانما هو مثل: حمام وحمامات، وساباط وساباطات، وسائر ما جمعه من المذكر بالتاء.

وقال المحتج عنه: ان اصل الجمع التأنيث؛ ولذلك جاء ما جاء منه بالتاء، وان كان في الأصل مذكرا.

قال: فمن جمع اسما لم يجد عن العرب جمعه فاجراه على الاصل لم يسغ الرد عليه، ولم يجز ان ينسب الى الخطأ لأجله، وهذا اسم اعجمي تكلمت به العرب، ولم يحفظ عنهم جمعه، فلما احتاج المولدون اليه اجروه على اصل الجموع، وتبعوا فيه عادة العرب في الاسماء المنقولة عن الاسماء الأعجمية، نحو: سرادق وسرادقات، وساباط وساباطات، وخان وخانات، وهارون وهارونات، واوان واوانات، فعدلوا بجميع هذه الابنية عن اصول قياسها، والحقوها بأصل الجمع، وغلبوا فيها التأنيث، ولولا ذلك لما جاز في خان وهو مثل: مال أن يجمع على خانات، كما لا يقال: مال ومالات، ولا في اوان وهو مثل جراب [أن يجمع على إوانات] \*، وقد ترخصوا في الاسماء العربية بمثل ذلك تغليبا للتأنيث في هذا الباب، فأخرجوها عن أبوابها، وخالفوا فيها اخواتها، قالوا: بوان وبوانات، وخيال وخيالات، وجمل سجل وجمال سجلات، ولميلهم لهذا الاختيار قالوا في جمع ذي القعدة: ذوات القعدة، وفي جمع ابن آوى بنات آوى، وكذلك بنات عرس، وقالوا مثل ذلك في الشهور، فجمعوا رمضان وشوال رمضانات وشوالات، كل هذا؛ تقديمًا للتأنيث في باب الجمع، وميلا به عن التذكير، ولكل اسم من هذه الاسماء

\* ما بين القوسين زيادة من الباحث ليستقيم الكلام .

قياس مطرد، وباب متسق، عدلوا به عنه وهو معرض، وتركوه وهو سهل ممكن؛  
فلهذا وأشباهه اختار ابو الطيب بوقات على أبواق، والوزن يتم بهما، والضرورة  
لا تدفع أحدهما.

قال الخصم: هذه اللفظة وان كانت قليلة عن العرب فقد تكلمت بها، وعرفت  
قديما في لغتها، وانشدوا:

..... سحيف رحي طحانة صاح بوقها (١)

وقد روي في الحديث ان النبي ﷺ لما استشار اصحابه في أمر ينصبه  
علما للصلاة، يجمع الناس عليها، قال بعضهم: ناقوس كناقوس النصارى، وقال  
آخرون: بوق كبوق اليهود. (٢)

ولسنا نبعد ان تكون الكلمة عربية صحيحة، وأن تكون اللغتان اتفقتا فيها،  
فإننا نجد لها اشتقاقاً واصلاً في العربية مشهوراً، وهو قولهم: اصابتنا بوقة من  
المطر، أي: دفعة، قال رؤبة:

من باكر الوسمي نضاح البوق (٣)

ويقولون للشيء إذا انفجر دفعة: انباق، وهذا البوق المصوت يندفع فيه  
الصوت فكأنه ينفجر منه، وينفلت انفلات البوقة من المطر، فان كانت عربية فباب  
جمعها معروف، وان كانت اعجمية فالعرب اذ عربت اعجمياً الحقتة بكلامها،  
واجرتة على ابنيتهما، الا تراهم قالوا: مهرق ومهارق، وبلاس وبلس، وبستان  
وبساتين، ويلمق ويلامق، ورزدق ورزادق، وأمثال ذلك كثير موجود، وانما  
يعدلون ببعضها عن بابها إلى التاء كما يعدلون بالعربي في نحو قولهم: بوان  
وبوانات، وانما هذه الأحرف التي عددتموها ألفاظ خرجت عن القياس، وشذت عن  
العبرة، وانما يتبع فيها السماع، ويوقف عند الرواية، لا يتعدى إلى غيرها، ولا

(١) لم اقف على نسبته إلى قائل معين، وهو من شواهد جمهرة اللغة، ٣٢٤/١، وتاج العروس  
(بوق).

(٢) ينظر: صحيح البخاري: ١٥٠/١، وفيه: (بل بوقاً مثل قرن اليهود).

(٣) ديوانه: ١٠٥



يتجاوز تلك الحروف بأعينها، ولا تكاد تجد بابا من العربية يخلو من نواذر وشواذ، ولو جعلت اصولاً، واجريت على حكم القياس لبطلت الأصول واختلط الكلام، ولجاز ان يقال في جمل: اجمل، كما قالوا: جبل واجبل، وجاز كلب وأكلاب، كما قالوا: فرخ وافراخ.

قال المحتج: ليس هذا من الباب الذي ذكرته، وليس بجار مجرى الشاذ والنادر، بل قياس مستمر في جميع مالا يوجد له مثال القلة من المذكر، وقد جاء ايضاً فيما له مثال القلة وان لم يكن مستمراً،  
وانشد قول أوس بن حجر:

تكنفنا الاعداء من كل جانب لينتزعوا علقاتنا ثم تربعوا (١)

فجمع علقا على علقات، وأنشد لغيره:

يرى عيسا يسودهن ماء من النجدات يحلبها الذميل (٢)

يريد جمع النجد، وهو العرق؛ ... " (٣) .

وقد عقب الجرجاني على ما نقله من اقوال الفريقين بقوله: "قد قال الفريقان ما حكيناه، وقد كان لأبي الطيب في الصحيح مندوحة، وفي المجتمع عليه متسع." (٤) .

وخلاصة أقوالهم جميعاً ان الخصم يرى ان (بوق) عربية؛ واذا كانت عربية وجب ان يراعى في جمعها القياس المتبع في جمع أمثالها، واذا لم تكن عربية وجب ان تلحق بكلام العرب وتجرى على ابنيته، وان المحتج يرى أن الاصل في الجمع التأنيث وان (بوق) لم يسمع لها جمع في مثال القلة، لذا اجريت على الاصل في الجمع، فجمعوها جمع مؤنث سالماً قياساً على مثل حمام

(١) ديوانه : ٥٧ ، ورواية عجزه فيه : لينتزعوا عرقاتنا ثم يرتعوا

(٢) وهي الأفضل لأن وزن البيت الشعري يستقيم بها ، وما ذكر في المتن غير موزون .  
لم أقف على قائله .

(٣) الوساطة : ٤٤٣ - ٤٤٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٤٦ .

وحمامات وساباط وساباطات، وغيرها، والجرجاني يرى ان ابا الطيب ليس مضطرا في استعمال (بوقات) وأنه لو استعمل الجمع المتفق عليه لكان خيرا له. وقد حاول عدد من شراح ديوان المتنبى الدفاع عنه في استعماله السابق، ومن هؤلاء ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي قال معلقا على بيت ابي الطيب السابق: "عاب عليه من لا مخبرة له بكلام العرب جمع بوق، والقياس يعضده؛ إذ له نظائر كثيرة، مثل: حمام وحمامات، وسرادق وسرادقات، وجواب وجوابات، وهو كثير في جمع ما لا يعقل من المذكر، إذ لا يوجد له مثال القلة." (١) وكذلك الواحدي (٤٨١هـ) الذي يقول: "البوق قد جاء في كلام العرب، أنشد الأصمعي :

### زمر النصارى زمرت في البوق (٢)

ومنه سميت الداهية بائقة، ويقال: اباق عليهم الدهر: أي هجم عليهم كما يخرج الصوت من البوق، ويجمع على بوقات وان كان مذكرا وهو جائز كما قالوا: حمام وحمامات وسرادق وسرادقات وجواب وجوابات وهو كثير...". (٣) والملاحظ في كلام الواحدي انه يوافق الخصم في كون (بوق) عربية، وان كان يخالفهم في قولهم بعدم جواز جمعها على (بوقات)، فهو يجيز هذا الجمع متابعا فيه ابن جني في قوله السابق. ولم تذكر اغلب المعاجم العربية القديمة جمعا لـ (بوق)، وانما اكتفت بذكر معانيه مع ذكر عدد من الشواهد التي تؤيد تلك المعاني (٤)، الا المصباح المنير،

(١) التبيان ٣ / ١٠٨ ، وشرح ديوان المتنبى للبرقوقي ٢٢٩/٣ - ٢٣٠.

(٢) لم اقف على نسبته إلى قائل معين، وهو من شواهد لسان العرب (برق)، وتاج العروس (بوق).

(٣) شرح الواحدي ٢ / ٥٣١.

(٤) ينظر الصحاح (بوق) ولسان العرب (بوق) وتاج العروس (بوق).

فقد ذكر الفيومي (ت ٧٧٠هـ) جمعين للبوق، قال: "البوق بالضم: معروف، والجمع: بوقات وبيقات بالكسر..".<sup>(١)</sup>

والظاهر ان هذا النص لا يرتقي إلى مستوى القبول فلا يمكن قبول الرأي الذي يقول بجمع بوق على بوقات ؛ لأن صاحبه متأخر جداً، وان كان عالماً، ولم يؤيد كلامه بشاهد واحد، اما الجمع الثاني (بيقات) فالظاهر انه محرف عن (بيقان) بالنون على زنة فعلان وإلا فلا يمكن ان يسلم بجمع بوق على بوقات، إذ ما الداعي إلى قلب واو (بوق) ياء على الرغم من كون فاء الكلمة مضمومة؟. واذا كانت فاء الكلمة مكسورة فما الذي دعا إلى هذا الكسر؟.

ومن المعجمات الحديثة التي ذكرت عدداً من الجموع لـ (بوق) محيط المحيط للبيستاني فقد ذكر لنا ثلاثة جموع لـ (بوق) هي: أبواق وبيقان وبوقات.<sup>(٢)</sup> والقياس يعضد الجمع (ابواق) لأنه على زنة (أفعال) الذي يطرد في كل مالم يطرد فيه أفعال، وافعل يطرد في الاسم الثلاثي الصحيح الفاء والعين على وزن (فعل) ولم يضاعف، نحو فحل وافحل وكلمة (بوق) معتلة العين وعلى زنة (فعل) بضم الفاء لذا لا يطرد جمعها في أفعال في القلة فيكون جمعها على (أفعال) فنقول: أبواق. ومثلها: نور وأنوار وغيرها.<sup>(٣)</sup>

ويعضد القياس ايضاً الجمع (بيقان) لأنه على زنة (فعالن) الذي يطرد فيه الاسم الذي على زنة (فعل) نحو: حوت وحيتان، فكذلك بوق وبيقان.<sup>(٤)</sup>

واما الجمع (بوقات) ففيه نظر وعليه كلام من ناحية أن المعجم الذي ذكر فيه هذا الجمع معجم حديث لا يمكن الأخذ بكل ما ذكر فيه وان صاحب المعجم لم

(١) المصباح المنير (بوق).

(٢) محيط المحيط (بوق).

(٣) ينظر: المهذب في علم التصريف ١٨٣-١٨٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ١٩٥.

يأت لنا بشاهد على كلامه ولم يذكر لنا الموضوع الذي نقل منه هذا الجمع، والظاهر انه نقله من المصباح المنير للفيومي. (١)

والظاهر ان المتنبي لو استعمل الجمع (أبواق) أو (بيقان) لكان افضل ولجنب بيته كلاماً كثيراً قيل فيه؛ لأنهما جمعان قياسيان لاختلاف فيهما، ولأن وزن البيت الشعري ماض بهما (\*)، وهذا معنى ما قصده الجرجاني بقوله: "وقد كان لأبي الطيب في الصحيح مندوحة، وفي المجتمع عليه متسع." (٢).

### ٣- تثنية الجمع (رماح) على (رماحان) :

ذكر الجرجاني في وساطته (٣) أن مما أخذ على ابي الطيب المتنبي قوله: **مضى بعدما التف الرماحان ساعة كما يتلقى الهدب في الرقدة الهدبا (٤)** قال الجرجاني: "فأنكروا تثنية الرماح، وهو جمع رمح، فحاجهم ابو الطيب ببيت ابي النجم:

**تنقلت من أول التنقل بين رماحي مالك ونهشل (٥)**

والتثنية عند النحويين جائزة في مثل هذا إذا اختلفت الضروب والاجناس، وأكثر ما على ابي الطيب ان يتبع ابا النجم واضرابه من شعراء العرب، فهم القدوة وبهم الائتمام، وفيهم الاسوة. (٦).

والجرجاني في هذا النص يحيلنا إلى مصدر مهم من مصادر أخذ اللغة، وهو السماع، فهو يرى ان الشاعر اذا جاء بشيء في شعره يوافق ما جاء به شاعر قبله يحتج بشعره فلا يصح ان يؤخذ ذلك الشاعر بذلك الشيء.

(١) ينظر المصباح المنير، (بوق).

(\*) البيت من البحر الطويل وهو مستقيم وزنا بابواق وبيقان.

(٢) الوساطة، ٤٤٦.

(٣) ينظر: الوساطة، ٤٤٩.

(٤) ديوانه: ٣٢٧.

(٥) البيت لأبي النجم العجلي، وهو من شواهد الوساطة ٤٤٩، وشرح المفصل ١٥٤/٤.

(٦) الوساطة: ٤٤٩ - ٤٥٠.

وتثنية الجمع جائزة عند النحويين إذا اختلفت الضروب والاجناس كما عبر بذلك الجرجاني قال سيبويه (١٨٠هـ) : "وقالوا: ابلان، لأنه اسم لم يكسر عليه، وانما يريدون قطيعين، وذلك يعنون، وقالوا: لقاحان سوداوان جعلوهما بمنزلة ذا، وانما تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر؛ وذلك لأنهم يقولون: لقاح واحدة، كقولك: قطعة واحدة، وهو في ابل اقوى، لأنه اسم لم يكسر عليه شيء." (١) .

فسيبويه في هذا النص علل صحة تثنية اسم الجنس (ابل) على (ابلان) بأن المتكلمين ارادوا (قطيعين) أي: ابل هؤلاء وابل هؤلاء، وهو يؤيد ذلك بقوله: "وذلك يعنون"، ثم ذكر أنهم يجعلون تثنية الجمع بمنزلة تثنية اسم الجنس، فيجوز تثنية (لقاح) على (لقاحان)، وعلل صحة كلامهم بانهم يقولون: لقاح واحد كقولنا قطعة واحدة، أي ان (لقاح) تعامل معاملة المفرد عند الوصف فتوصف بالمفرد كما يوصف المفرد بالمفرد، واسم الجنس مفرد ، وان دل على الجمع؛ لأنه لم يكسر عليه شيء كما يقول سيبويه، فما دامت تثنية اسم الجنس لانه مفرد جائزة كانت تثنية ما يعامل معاملة المفرد كذلك، وختم كلامه بأن تثنية اسم الجنس أقوى من تثنية الجمع؛ لأن اسم الجنس لم يكسر عليه شيء.

وأجمع اغلب شراح ديوان المتنبي على جواز تثنية مثل هذا الجمع بالشرط المذكور سابقا، فيرى ابن جني والمعري (٤٤٩هـ) والواحدي وصاحب التبيان والبرقوقي جميعهم (٢) ان المتنبي أراد رماح الفريقين أو العسكريين فثنى.

وزعم ابن يعيش (٦٤٣هـ) أن القياس "يأبى تثنية الجمع، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة ، والتثنية تدل على القلة، فهما معنيان متدافعان، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة.." (٣) . وقال أيضا: "وقد جاء شيء من ذلك عنهم

(١) الكتاب (هارون) ٦٢٣/٣ - ٦٢٤ .

(٢) ينظر : الفسر ١٧١/١-١٧٢، ومعجز احمد ٢٣٦/٣-٣٢٧، وشرح الواحدي، ٤٧٦/٢،

والتبيان ٦٤/١، وشرح البرقوقي، ١٨٩/١ .

(٣) شرح المفصل، ١٥٣/٤ .

على تأويل الافراد، قالوا: ابلان وغمان وجمالان، ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد، وضموا اليه مثله فثووه، أنشد ابو زيد:

هما ابلان فيهما ما علمتم      فعن أيها ما شئتم فتكبوا (١)

وقالوا: لقاحان سواداوان، حكاه سيويوه، وانما لقاح جمع لقحة، وقالوا: جمالان، يريدون قطيعين منها.. فالتثنية تدل على افتراقهما قطيعين، ولو قال: لقاح أو جمال لفهم منه الكثرة الا انه لا يدل على انها مفترقة، وهي في ابلان أسهل؛ لأنه جنس، فهو مفرد، وليس بتكسير، كجمل وجمال ومن ذلك قول ابي النجم:

تبعلت في أول التبقل      بين رماحي مالك ونهشل (٢)

أعلم بالتثنية افتراق رماح هؤلاء من رماح هؤلاء، فأما قوله **الكليلة**: "مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين" (٣) فإنه شبه المنافق، وهو الذي يظهر انه من قوم او ليس منهم ، بالشاة العائرة وهي المترددة بين الغنمين، أي بين القطيعين، لا تعلم من أي القطيعين هي.. " (٤).

والذي ينظر إلى النص الأول من كلام ابن يعيش يجد أنه يعلل تعليلاً منطقياً على عدم جواز تثنية الجمع؛ لأن الجمع يدل على الكثرة والتثنية تدل على القلة وهما في رأيه متناقضان لا يمكن ان يجتمعا في كلمة واحدة.

وما استدل به ليس سليماً لأن هنالك شروطاً يجب ان تتوافر ليتحقق التناقض وهذه الشروط يعبر عنها بالوحدات الثماني عند أهل المنطق (٥) ، ومن هذه الوحدات وحدة الموضوع، وهذه الوحدة غير متوافرة في تثنية الجمع؛ لأن الجمع كان للكلمة عندما كانت مفردة، والتثنية كانت للجمع لا للمفرد وعلى هذا لم يتحقق التناقض المزعوم لعدم توافر وحدة الموضوع.

(١) البيت لشعبة بن قمير ينظر النوادر ١٤٣، وفيه (فعن أية) بدلا من (فعن أيها).

(٢) سبق تخريج البيت.

(٣) صحيح مسلم ١٢٥/٨ .

(٤) شرح المفصل، ٤/ ١٥٣-١٥٤-١٥٥.

(٥) ينظر: مدخل إلى العلوم الاسلامية ، المنطق - الفلسفة : ٥٣ .

والظاهر من كل ما سبق ان تثنية الجمع جائزة قياساً وسماعاً، ولا مؤاخذه على أبي الطيب عندئذ.

## المبحث الثالث

### الاشتقاق والمشتقات

#### ١- تحريك الحرف الساكن في الصفة المشبهة:

ورد في كتاب الوساطة <sup>(١)</sup> أن من اغلاط الشعراء قول رؤية:

قد شفها النوح بمأزول ضيق <sup>(٢)</sup>

فعلق الجرجاني على هذا البيت بقوله: "فتتح الياء" <sup>(٣)</sup>.

والظاهر ان الشاعر اراد بكلمة (ضيق) الصفة المشبهة باسم الفاعل من الفعل ضاق يضيق التي على زنة فيعل أي (ضيق) ولكنه خفف الحرف المشدد بحذف احدى الياءين، فاذا كانت الياء الأولى الساكنة هي المحذوفة أصبحت الكلمة (ضيق)، واذا كانت الياء الثانية هي المحذوفة أصبحت الكلمة (ضيق).

ويبدو ان القول الثاني هو الأرجح لوجود لغة ثانية في الضيق وهي (الضيق) يدل عليها ما حكاه ابن جنى بقوله: "اضاقه اضاقه وضيقه تضيقا، فهو ضيق وضيق، كميت وميت.." <sup>(٤)</sup>، وما حكاه ابن فارس بقوله: "... والضيق: الشيء الضيق.." <sup>(٥)</sup>.

والذي فعله الشاعر هو فتح الياء بعد ان كانت ساكنة، وهذا جائز للشاعر عند الضرورة قال القزاز: "ومما يجوز له <sup>(\*)</sup>: تحريك الساكن اذا اضطر الى ذلك، مثل قول الشاعر:

(١) ينظر: الوساطة، ٨.

(٢) ديوانه: ١٠٥، والرواية فيه: وشفها اللوح بمأزول ضيق.

(٣) الوساطة: ٨.

(٤) تاج العروس: (ضيق).

(٥) مجمل اللغة: (ضيق).

(\*) أي للشاعر.

ثم استمروا وقالوا ان مشربكم ماء بشرقي سلمى فيد او ركك<sup>(١)</sup>  
وانما اسم الموضع (رك) فلما اضطر حرك الكاف الساكنة، فظهر  
التضعيف، ومثله قول الآخر:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

مشتبه الاعلام لماع الخفق<sup>(٢)</sup>

وانما هو الخفق، فحرك لما اضطر إلى ذلك، وكذا قول الآخر:

هاجك من أروى كمنهاض الفكك<sup>(٣)</sup>

وإنما هو الفك،...، وكذا قول الآخر:

فالحمد لله الذي أعطى الحبر<sup>(٤)</sup>

فحرك وإنما هو مسكن، وهو السرور، ومثله:

وشفها اللوح بمأزول ضيق<sup>(٥)</sup>

يريد ضيقا فحرك، وكذا قوله:

صواديق العقب مهاذيب الولق<sup>(٦)</sup>

يريد الولق، وهو السرعة... " (٧) .

ومن هذا النص وهذه الأبيات يظهر جواز استعمال الشاعر (ضيق) بفتح

الياء، ولا مؤاخذاً عليه حينئذ، بخلاف ما يراه صاحب الوساطة.

٢- استعمال صغرى وكبرى بغير ألف ولام:

ذكر في الوساطة<sup>(٨)</sup> بيت أبي نواس:

(١) البيت لزهير بن ابي سلمى في ديوانه ١٦٧.

(٢) البيتان لرؤية في ديوانه : ١٠٤.

(٣) الرجز لرؤية في ديوانه : ١١٧.

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه : ٤ .

(٥) سبق تخريج البيت ، تنظر : ١٤١ .

(٦) الرجز لرؤية في ديوانه : ١٠٥.

(٧) ما يجوز للشاعر في الضرورة، ١١٩-١٢٠-١٢١، وينظر: ضرائر الشعر، ١٧، ١٨.

(٨) ينظر: الوساطة : ٥٧.



كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على أرض من الذهب<sup>(١)</sup>  
 فعلق عليه الجرجاني بقوله: "وان كان النحويون ينكرون صغرى وكبرى  
 بغير ألف ولام."<sup>(٢)</sup> .  
 وقد أنكر (صغرى وكبرى) بغير ألف ولام عدد من العلماء، منهم الحريري  
 (ت ٥١٥هـ) الذي يرى ان صغرى وكبرى "من قبيل مالم تتكره العرب بحال،  
 ولا نطقت به الا معرفا حيث وقع في الكلام..."<sup>(٣)</sup> ، وضياء الدين ابن الأثير  
 (ت ٦٣٧هـ) الذي قال: "... وقول أبي نواس "صغرى" و"كبرى" غير جائز، فإن  
 فعلى أفعل لا يجوز حذف الألف واللام منها، وانما يجوز حذفها من فعلى التي لا  
 أفعل لها، نحو (حبلى) إلا ان تكون فعلى أفعل مضافة، وهاهنا قد عريت عن  
 الاضافة وعن الألف واللام،..."<sup>(٤)</sup> ،  
 فهذان العالمان لا يجوزان صغرى وكبرى نكرتين، فصغرى وكبرى  
 عندهما معرفتان في كل حال، لوجود مذكريهما بحسب تعليل الثاني منهما، وهذا  
 التعريف يكون اما بـ (الـ) أو بالاضافة.  
 وممن لحن أبا نواس في قوله، ابن هشام (٧٦١هـ) والأشموني (٩٢٩هـ)  
 اللذان يريان ان صغرى وكبرى اسما تفضيل مجردان من (الـ) والاضافة واذا  
 كانا كذلك وجب افرادهما وتذكيرهما<sup>(٥)</sup> ؛ لأن اسم التفضيل اذا كان مجردا من  
 (الـ) والاضافة لزم الافراد والتذكير والاتيان بالمفضل عليه بعده مجروراً  
 بـ(من)<sup>(٦)</sup> .

(١) ديوانه: ٩٠ .

(٢) الوساطة : ٥٧ .

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص : ٢٦ .

(٤) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ١ / ٥٢ .

(٥) ينظر: أوضح المسالك، ٢ / ٢٩٤، وشرح الأشموني، ٢ / ٢٦٨-٢٦٩ .

(٦) ينظر: أوضح المسالك، ٢ / ٢٩٥، وشرح الأشموني، ٢ / ٢٦٩ .

ويبدو ان وجود حرف الجر (من) في بيت أبي نواس هو الذي دفع هذين العالمين الى تبني مثل هذا الرأي فضلاً عن ان (صغرى وكبرى) على زنة (فعلى)، وفعلى هي مؤنث أفعل الذي قد يكون اسم تفضيل. وقد اعتذر لأبي نواس خلق كثير وتكلفوا الجواب عنه بكل غث وسمين، قال ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ) معقّباً على قول ابن الاثير السابق: "انا لا ننكر ان كثيراً من أئمة العربية طعن في هذا البيت، لكن كثيراً منهم انتصر له، وقالوا: قد وجدنا فعلى افعل في غير موضع وارادة بغير لام ولا مضافة، مثل: دنيا في قول الراجز:

في سعي دنيا طال ما قد مدت (١)

وقول الآخر:

لا تبخلن بدنيا وهي مقبلة (٢)

ومثلها أخرى، وقد جاء جلى في قوله:

وان دعوت إلى جلى ومكرمة (٣)

وقالوا: (طوبى لك)، وفي البيت وجه، وهو ان يجعل (من) في قوله: من فواقعها، زائدة على مذهب ابي الحسن (\*) في زيادة (من) في الواجب، فإنه يذهب إلى ذلك، ويحتج بقوله تعالى: ﴿فِيهَا مِنْ بَرْدٍ﴾ (٤)، أي فيها برد، وعلى هذا يكون فعلى من البيت مضافة، وقد وقع الاتفاق على جوازه. (٥)

(١) لم أفق على نسبة إلى راجز معين.

(٢) لم أفق على قائله.

(٣) ينسب البيت لبعض بني قيس بن ثعلبة، ويقال انه لبشامة بن حزن النهشلي وعجزه: يوماً سراة كرام الناس فادعينا، ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ١/١٠١، ١٠٠.

(\*) يعني أبا الحسن الأخفش.

(٤) النور، آية ٤٣.

(٥) الفلك الدائر : ٤٣-٤٤.

وقال ابن يعيش: "... والاعتذار عنه أنه استعمله استعمال الاسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم موصوف، نحو صغيرة وكبيرة، فصار كالصاحب والاجرع والابطح، فاستعمله لذلك نكرة، ويجوز ان يكون لم يرد فيه التفضيل، بل معنى الفاعل، كأنه قال: كأن صغيرة وكبيرة من فواقعها، على حد قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (١) ...» (٢).

ويرى ابن عقيل صحة قول ابن هانئ مستنداً بقول الشاعر:

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وانتم ما أقام الائم (٣)

أي: لئام، فألائم جمع الأم بمعنى لئيم، و"إذا صح جمع أفعل العاري المجرد عن معنى التفضيل إذا جرى على جمع، جاز تأنيثه إذا جرى على مؤنث، وعلى هذا يكون قول ابن هانئ... صحيحاً؛ لأنه تأنيث اصغر وأكبر بمعنى صغير وكبير، لا بمعنى التفضيل" (٤).

فابن عقيل يرى ان صيغة أفعل قد تأتي بمعنى الصفة المشبهة، لا بمعنى التفضيل، وإذ انت بهذا المعنى جاز جمعها، وان كانت مجردة من (الـ) والإضافة، كما في قول الشاعر السابق فقد قال (الائم) فأتى به جمعا على الرغم من انه مجرد من (الـ) والاضافة؛ لأنه اراد الام بمعنى لئيم لا بمعنى التفضيل، ولو اراده بمعنى التفضيل لقال: وأنتم ما اقام الام؛ لأن حكمه في مثل هذه الحالة لزوم الافراد والتذكير، واذ صح مجيئه جمعا جاز تأنيثه إذا جرى على مؤنث فيصح قول ابن هانئ (صغرى وكبرى) لأنهما تأنيث أصغر وأكبر بمعنى صغير وكبير لا بمعنى التفضيل.

(١) سورة الروم، من الآية ٢٧.

(٢) شرح المفصل ١٠٢/٦-١٠٣.

(٣) البيت منسوب إلى الفرزدق وليس في ديوانه، ينظر شرح التصريح ١٠٢/٢، وشرح

الأشموني ٥١/٣.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١٧٩-١٨٠/٢.

وقد سبقه إلى ذلك ابن هشام إذ اعتذر لابن هانئ بمضمون ما ورد عن ابن عقيل (١) .

ويمكن ان يرد على ما نقله ابن ابي الحديد بان ما وجد من هذه الصيغة بغير الف ولام قليل ولا يصح القياس على القليل، أما الوجه الثاني الذي ذكره وهو ان تجعل (من) في قول الشاعر (من فواقعها) زائدة على رأي أي الحسن الأخفش فهو مردود أيضاً؛ لأن جمهور البصريين اشترطوا في زيادتها شرطين: "أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة.

والثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد بشبهه النفي: النهي نحو (لا تضرب من احد)، والاستفهام نحو (هل جاءك من احد)" (٢) ، ولأن الكوفيين اشترطوا تنكير مجرورها ، وان كانوا اجازوا زيادتها في الايجاب مثل: (قد كان من مطر) (٣) ، وقول ابن هانئ (من فواقعها) لم يسبق بنفي و شبهه ، كما لم يكن مجرور (من) نكرة وعلى هذا لا يصح ان تكون (من) هنا زائدة لعدم توافر شرطي البصريين، وكذلك شرط الكوفيين، وقد رد القول بأن (من) في قول ابن هانئ زائدة ابن هشام بقوله: "وقول بعضهم ان من زائدة... يرده ان الصحيح ان (من) لا تقم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور..." (٤) .

ويبدو ان اصح ما قيل في بيت ابن هانئ وأوضحه هو ان الشاعر "لم يرد معنى التفضيل من "صغرى وكبرى" وانما معنى الصفة المشبهة، أي: كأن الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة من فقاع هذه الخمر.

وانت تعلم ان الصفة المشبهة يجب فيها ان تطابق موصوفها، فإن كان الموصوف مذكرا وجب تذكير الصفة المشبهة وان كان مؤنثاً وجب تأنيث الصفة، وكذلك في الافراد والتثنية والجمع، والموصوف ههنا مفرد مؤنث وهو الفقاعة

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ٢ / ٣٨٠.

(٢) شرح ابن عقيل، ٣ / ١٧.

(٣) ينظر : المصدر نفسه ، والموضع نفسه .

(٤) مغني اللبيب ٢ / ٣٨٠.

على ما عرفت، فالواجب الذي تقتضيه العربية ان تكون الصفة مفردة مؤنثة، وهو الذي نطق به الشاعر، ولو انه اتى بالصفة مفردة مذكرة كما يقول النحاة فقال: كأن اكبر وأصغر لكان مخطئاً.

ومثل هذا التخريج يجري في قول العروضيين: "فاصلة صغرى" وقولهم: "فاصلة كبرى" فإنهم يريدون: فاصلة صغيرة وفاصلة كبيرة، ولم يريدوا معنى فاصلة أكبر من أخرى، وفاصلة أصغر من أخرى. (١)

وهذا الكلام يؤيد ويوضح ما رآه ابن يعيش في توجيهه الثاني وما رآه ابن هشام ومن تابعه على ان الباحث له ان يقول ان اسم التفضيل اذا ادى معنى الصفة المشبهة كانت مرتبته في الدلالة المعنوية أقوى فرقاً بين البناءين وتلمساً للفرق الدلالي الدقيق بين الاستعمالات اللغوية.

### ٣- اشتقاق فعال في باب العدد مما تجاوز الاربعة:

قال الجرجاني في قول المتنبى:

أحاد أم سداس في احاد لييلتنا المنوطة بالنتادي (٢)

: "تعرض فيه لوجوه من الطعن: منها قوله: "سداس"، وقد زعموا انها غير مروية عن العرب، وانما روي احاد وثناء وثلاث ورباع وعشار، وهذه معدولات لا يتجاوز بها السماع ولا يسوغ فيها القياس..." (٣).

وقال في موضع آخر: "... وقد كان ابو الطيب سئل عنه فأجاب عن قولهم: ان سداساً غير محكي عن العرب، وان اهل اللغة يزعمون انهم لم يزيّدوا على رباع، وانما هي الفاظ معدولة يوقف بها على السماع بان قال: انه قد جاء عن العرب خماس وسداس إلى عشار، حكاه ابو عمرو الشيباني وابن السكيت، وذكره ابو حاتم في كتاب الابل، وزعم ابو عبيدة في المجاز (٤) أنه لا يعلمهم قالوا فوق

(١) هامش شرح الأشموني، ٢ / ٢٧٠.

(٢) ديوانه ٨٥.

(٣) الوساطة، ٨٩-٩٩.

(٤) ينظر: مجاز القرآن، ١ / ١١٦.

رباع، وهؤلاء ثقات لم يحكموا الا ما علموا، وقد جاء ذلك في الشعر، قال الكميت:

فلم يستريثوك حتى رمي — ت فوق الرجال خصالا عشارا (١)  
آخر:

ضربت خماس ضربة عبشمي أدار سداس ان لا يستقيما (٢)  
وقد نسبت العرب إلى كل ذلك، فقالوا: خماسي وسداسي وعشاري، قال ابو النجم:

فوق الخماسي قليلا تفضله (٣)

..... (٤)

اتفق العلماء على صياغة بناء (فعال) في باب العدد من الواحد إلى الاربعة؛ لأنه مسموع عن العرب، يقال: أحاد وثناء وثلاث ورباع، واختلفوا في جواز اشتقاق (فعال) مما فوق الاربعة، فيرى قسم منهم ان هذا البناء يتوقف عند العدد اربعة ولا يمكن تجاوزه، الا في عشار؛ لورود السماع فيها، قال ابو عبيدة: "... ولا تجاوز العرب رباع، غير ان الكميت بن زيد الأسدي قال:

فلم يستريثوك حتى رمي — ت فوق الرجال خصالا عشارا (٥)» (٦)

وزعم ابو عبيد القاسم بن سلام أنه لم يسمع أكثر من أحاد وثناء وثلاث ورباع إلا في قول الكميت السابق (٧)، كما ذكر الواحدي وصاحب التبيان ان

(١) شعر الكميت، ١ / ١٩١.

(٢) لم أفق على نسبته إلى قائل معين، وهو من شواهد همع الهوامع، ١ / ٢٦.

(٣) الرجز لأبي النجم، فهو من شواهد الوساطة ٤٥٨ .

(٤) الوساطة، ٤٥٧-٤٥٨.

(٥) سبق تخريج البيت

(٦) مجاز القرآن، ١ / ٦٦.

(٧) تاج العروس (عشر).

المشهور في لغة العرب ان هذا البناء لا يتجاوز الاربعة، وحكي نادراً او جاء في الشاذ أنه يقال إلى عشار (١) .

ويذكر ابن هشام ان أكثر العلماء يأبى استعمال سداس، ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة (٢) ، ويرى الحضرمي (٩٧٥هـ) أن استعمال سداس إلى عشار خطأ؛ لأن المشهور في لغة العرب لا يتجاوز الأربعة. (٣)

أما القسم الآخر - ويمثله الكوفيون والمبرد (ت٢٨٥هـ) - فيذهب إلى جواز قياس فعال في باب العدد إلى ما بعد الأربعة، قال رضي الدين الاستربادي (ت٦٨٨هـ): "والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة، نحو خماس ومخمس، وسداس ومسدس ، والسماع مفقود..." (٤) ويؤكد ما حكاه الاستربادي قول المبرد: "ومن المعدول قولهم : مثتى وثلاث ورباع ، وكذلك ما بعده..." (٥) .

ويمكن أيجاز ما تقدم بأن طائفة من العلماء ترى عدم جواز بناء فعال في باب العدد مما تجاوز الأربعة مستدلة بعدم وروده عن العرب كما زعمت الا في عشار وطائفة أخرى ترى جواز ذلك قياساً على ما دون الخمسة، أما بناء ما دون الخمسة على فعال فالكل متفق عليه.

وقد ذكر سابقاً ان ابا الطيب قد رد زعمهم بعدم ورود سداس عن العرب بأن ذكر شاهداً على ورودها عنهم ، وذكر ايضا ان قسماً من العلماء الثققات قد رووها كأبي عمرو الشيباني وابن السكيت وابي حاتم، ورده ايضا بقوله: ان العرب قد نسبوا إلى خماس وسداس فقالوا خماسي وسداسي، واستدل على ذلك ببيت ابي النجم:

(١) ينظر على التوالي: شرح الواحدي، ١/١٣٧، التبيان، ١/٣٥٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب، ١/٤٨.

(٣) ينظر: تنبيه الأديب على ما في شعر أبي الطيب من الحسن والمعيب، ١٠٤-١٠٥.

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ١/٤١.

(٥) المقتضب، ٣/٣٨٠.

### فوق الخماسي قليلاً تفضله (١)

ويؤكد ما حكاه المتنبى عن النسب قول الرضي: "... بلى يستعمل على وزن فعال من واحد إلى عشرة مع يائي النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي..."، فالنسب إلى هذه الكلمات يدل على انها مسموعة، فان لم تكن مسموعة فكيف ينسبون إلى شيء غير موجود؟.

فالمتكلم مثلاً عندما يقول: كوفي أو بصري نستدل من كلامه على أن الكوفة والبصرة موجودتان وهكذا خماسي وسداسي وسباعي وثمانى نستدل منها على ان (خماس وسداس وسباع وثمان) موجودات.

ويظهر مما ذكر ان استعمال المتنبى (سداس) جائز لا مانع منه لأنه وارد عن العرب، ومحكي عنهم بدليل وروده في شعرهم وقولهم في النسبة اليه سداسي.

### ٤- اشتقاق اسم التفضيل من الألوان:

ورد في كتاب الوساطة (٢) أن مما أنكر على ابي الطيب قوله:

لأنت أسود في عيني من الظلم (٣) .....

قال الجرجاني: "قائه (\*) أنكر أسود من الظلم، ولم يعلم انه قد يحتمل هذا الكلام وجوها يصح عليها، وأن الرجل لم يرد "أفعل" التي للمبالغة،..." (٤) .

ومعنى ما يقوله الجرجاني ان الخصم ينكر اشتقاق اسم التفضيل من السواد، والجرجاني يرى ان ابا الطيب قد يكون لم يرد في قوله: (أسود) معنى المفاضلة، أي: أسم التفضيل.

وقد اختلف النحاة في جواز اشتقاق اسم التفضيل من البياض والسواد، فيرى البصريون عدم جواز ذلك، فقد جعل سيبويه بابا خاصا لمسألة عدم جواز

(١) سبق تخريج البيت ، تنظر الصفحة السابقة .

(٢) ينظر: الوساطة، ٤٣٩ .

(٣) ديوانه ٣٦ و صدر البيت: ابعده بعدت بياضا لا بياض له .

(\*) الضمير يعود الى الشخص المنكر .

(٤) الوساطة، ٤٣٩ .



التعجب من الألوان، أو الخلقة، وأشار إليه بقوله: "هذا باب ما لا يجوز فيه ما فعله" (١)، وتكلم فيه على عدم جواز التعجب مما كان فعل و كان لونا او خلقة، ثم بين ان ما لا يصح فيه التعجب لا يصح فيه المفاضلة، قال: "وما لم يكن فيه ما فعله لم يكن فيه فعل به رجلا، ولا هو فعل منه..." (٢).

أما الكوفيون فيرون جواز اشتقاق اسم التفضيل من البياض والسواد، واحتجوا على ذلك بالنقل والقياس، اما النقل فقد روي قول الشاعر:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ (٣)

ووجه الاحتجاج به انه قال: (أبيضهم)، وقول الشاعر:

أبيض من أخت بني اباض (٤)

فقال: "أبيض" وهو فعل من البياض.، واما القياس فقالوا: انما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الالوان؛ لأنهما اصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرهما كالحمرة والصفرة وغير ذلك، فاذا كانا هما الاصلين للألوان كلها جاز ان يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الالوان؛ اذ كانا اصلين لها ومتقدمين عليها. (٥)

وقد ذكر ابو البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ) ان البصريين احتجوا على عدم الجواز بأن قالوا: "انا اجمعنا على انه لا يجوز ان يستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الالوان، فكذلك لا يجوز منهما، وانما قلنا ذلك؛ لأنه لا يخلو امتناع ذلك: اما ان يكون؛ لأن باب الفعل منهما ان يأتي على فعل نحو احمر واصفر واخضر وما أشبه ذلك، او لأن هذه الاشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى اعضائه، وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض

(١) الكتاب- هارون، ٩٧ / ٤.

(٢) الكتاب- هارون، ٩٧ / ٤.

(٣) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه، ١٥٠، والرواية فيه:

ان قلت نصر فنصر كان شر فتى قدما و ابيضهم سربال طباخ

(٤) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه، ١٧٦.

(٥) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ١٤٨-١٤٩-١٥٠.

والسواد، وبسائر الألوان في علة الامتناع، فينبغي ان لا يجوز فيهما كسائر الألوان. (١) .

وقد حمل البيتان الشعريان اللذان احتج بهما الكوفيون على الشذوذ، او ان المراد من كلمة (أبيضهم) في البيت الأول، و(أبيض) في البيت الثاني الصفة المشبهة وليس اسم التفضيل. (٢)

وقد تصدى عدد من العلماء للكلام على استعمال المتنبى (أسود)، وتأويله تأويلاً معيناً بدلاً من حمله على الشذوذ، قال ابو الفتح: "لا يقال: أسود من كذا، لأن الألوان لا يبنى منها افعال التفضيل، وفعل التعجب، على ان الكوفيين قد حكي عنهم ما أسود شعره وما أبيضه، فان صح هذا فانما لكثرة استعمالهم هذين الحرفين، واما قول الراجز:

جارية في درعها الفضااض      ابيض من اخت بني اباض (٣)

وقول طرفة:

اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم      فأنت ابيضهم سربال طباخ (٤)

فانا نقول: هو افعال الذي مؤنثه فعلاء، وما هو افعال الذي تصحبه من التي للمفاضلة، فهو بمنزلة قولك: هو احسن القوم وجهاً، واکرمهم ابا، فكأنه قال: مبيضهم، وهذا احسن من حمله على الشذوذ، ويمكن ان يكون: "لأنت اسود في عيني" كلاماً تاماً، ثم ابتدأ من الظلم، كما تقول: هو كريم من احرار، وسري من اشراف، فـ(من) في موضع نصب على الحال، وفي عيني في موضع رفع؛ لأنها وصف لأسود، كقول الآخر:

وابيض من ماء الحديد كأنه      شهاب بدا والليل داج عساكره (١)

(١) الانصاف في مسائل الخلاف، ١٥١.

(٢) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف، ١٥١-١٥٢-١٥٣.

(٣) سبق تخريج البيت.

(٤) سبق تخريج البيت.

فـ(من ماء الحديد) وصف لأبيض، وليس متصلا به كاتصال من بخير في قولك: هو خير منه وكقول الآخر:

ولما دعاني السمهري اجبته بابيض من ماء الحديد صقيل (٢)

فـ(من) في موضع جر وصف لأبيض، كأنه قال: بأبيض كائن من ماء الحديد. (٣)

وذكر ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) ان قوما خطؤوا المتبني في قوله السابق: (أسود)، لا لأنه لا يجوز اشتقاقه من اللون، وانما لأنه مشتق من فعل غير ثلاثي "وهو (اسود) فلا تقع المفاضلة فيه الا بـ (أشد) و(أبين) وغيرهما من الافعال الثلاثية التي تصاغ ليوصل بها الى التعجب من الافعال التي على اكثر من ثلاثة... (٤) وقد رد عليهم بان المتبني لم يرد معنى المفاضلة، واحتج بمضمون ما كان يراه ابن جني. (٥)

وذكر الواحدي انه سمع العروضي (ت ٤١٦ هـ) يقول: "أسود هاهنا واحد السود والظلم الليالي الثلاث في أواخر الشهر التي يقال لها: ثلاث ظلم، يقول لبياض شبيهه: انت عندي واحدة من تلك الليالي الظلم... (٦)

وقول العروضي: (أسود هاهنا واحد السود) يعني ان (اسود) في بيت المتبني صفة مشبهة ولست اسم تفضيل؛ لأن السود جمع على زنة (الفعل)، وهو يطرد في كل صفة على زنة افعل وفي كل صفة على زنة فعلاء نحو: اشقر

(١) لم اقف على نسبته الى شاعر معين، وهو من شواهد امالي المرتضى، ٣١٧ / ٢، وخزانة الادب، ٤٨٥ / ٣.

(٢) لم اقف على نسبته الى شاعر معين، وهو من شواهد الانصاف، ١٥٤، وشرح المفصل، ٧ / ١٧٤.

(٣) التبيان، ٣٥ / ٤، وينظر: امالي المرتضى، ٩٣ / ١.

(٤) شرح مشكل ابيات المتبني، ٥٢.

(٥) ينظر، المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦) شرح الواحدي، ٥٣ / ١.

شقرء شقر واحمر حمراء حمر فكذلك اسود سوداء سود،<sup>(١)</sup> ولو كان يعني اسم التفضيل لقال: (أسود هاهنا واحد الاسود) لأن اسم التفضيل المذكر يجمع على صيغة الافعال نحو: امجد وأماجد، واکرم واکارم وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

وزعم ابن القطاع الصقلي (٥١٥هـ) ان ابا الطيب سئل عن هذا البيت فقال: "أردت: لأنت أسود في عيني، وتم الكلام، ثم بين فقال: من الظلم، وقولي: من الظلم، في موضع الحال أي مظلماً."<sup>(٣)</sup> ، كما ذكر الصقلي توجيهاً آخر للبيت وهو انه "على التقديم والتأخير، أراد: لأنت من الظلم في عيني أسود،..."<sup>(٤)</sup>.

ولا يمكن ان يسلم بما ذكره الصقلي عن ابي الطيب؛ وذلك لطول الفارق الزمني بين وفاة أبي الطيب ووفاة الصقلي، فالصقلي توفي بعد وفاة ابي الطيب بمئة وستين سنة تقريباً<sup>(\*)</sup>، وهو لم يذكر لنا عن أخذ هذا النص، فضلاً عن عدم ذكر من عاصر المتنبى كابن جني والجرجاني وغيرهما هذا النص عنه.

ويبدو من كلام المدافعين عن ابي الطيب كالجرجاني وابن جني وابن سيده وغيرهم انهم يحاولون ان يجدوا له مخرجاً في قوله السابق وان ادى الأمر إلى التعسف في التأويل.

والظاهر انه اراد المفاضلة بخلاف ما يراه هؤلاء المدافعون، والدليل على ذلك سياق الكلام فالشاعر يخاطب شبيهه ويطلبه بالابتعاد ويقول له: لأنت أسود في عيني من الظلم، أي: أشد سواداً من الظلم، والدليل الآخر هو توافر شروط حالة

(١) ينظر: المهذب في علم التصريف، ١٨٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ٢٠٢.

(٣) شرح المشكل من شعر المتنبى، ٢٤٢.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(\*) توفي المتنبى سنة ٣٥٤هـ وتوفي الصقلي سنة ٥١٥هـ، والفارق بين الوفاة كبير كما ترى، ولو فرضنا ان الصقلي قد عاش ٨٠ سنة تقريباً فهذا يعني انه ولد بعد وفاة المتنبى بثمانين سنة. وهذا يمنع ان ينقل عنه مباشرة.

من حالات اسم التفضيل، فاسم التفضيل هنا مجرد من (الـ) والاضافة فجاء مفردا مذكرا ، والمفضل عليه بعده مجرور بـ (من) ، كما ان الظاهر جواز اشتقاق اسم التفضيل من السواد والبياض بدليل ما رواه الكوفيون من ابيات الشعراء، وما رواه ابن جني ايضا التي اولها المنكرون والمدافعون لتستقيم مع ما يذهبون اليه، على الرغم من ان اكثرها ظاهر الدلالة على ان اصحابها ارادوا اسم التفضيل وليس الصفة المشبهة، والمعروف ان عدم التأويل أولى من التأويل، فضلا عن انهم لم يأتوا بدليل مقنع على عدم جواز اشتقاق اسم التفضيل من الألوان، زد على ذلك ان ابا الطيب كوفي المذهب (١) ، واشتقاق اسم التفضيل من السواد والبياض جائز عند الكوفيين.

ومما تقدم يبدو ان استعمال ابي الطيب (أسود) استعمال جائز، لا لأنه لم يرد به المفاضلة كما يرى الجرجاني واصحابه، بل لأن اشتقاق اسم التفضيل من السواد والبياض جائز لا مانع منه خلافا لما يراه منكر قول المتنبى، وتأييداً لما يراه الكوفيون.

### ٥- اشتقاق اسم فاعل لم يحك عن العرب :

ورد في الوساطة (٢) ان مما غلط به المتنبى قوله:

فدى من على الغبراء أولهم انا لهذا الابي المائد الجائد القرم (٣)

قال الجرجاني: "قالوا: لم يحك عن العرب: الجائد، وانما المحكي عنهم رجل جواد، وفرس جواد، ومطر جواد.

قال المحتج: هذا الباب يستغنى فيه بالقياس عن السماع لا طرده، واتساق امره على الاعتدال، فكل فعل في الكلام يقتضي التصريف الى فاعل ومفعول،

(١) ينظر: مدرسة الكوفة : ٩٠ .

(٢) ينظر: الوساطة : ٤٧٠ .

(٣) ديوانه: ٨٢ .

وكل فعل (\*) فله مفعل ومفعل، ولسنا نحتاج في مثل هذا الى التوقف واتباع المسموع، وهذا اشبه بمذاهب القياس، والاصل الذي عليه أهل اللغة. (١) .  
ومسألة عدم سماع كلمة (الجائد) عن العرب مسألة ثابتة لانقاش فيها (٢) ،  
الا ان هذا لا يمنع المتنبى من استعمالها؛ لأن القياس يجيزها، فكلمة (جائد) اسم  
فاعل من الفعل الثلاثي (جاد - وجود) وأصلها (جاود) وقعت الواو بعد الف اسم  
الفاعل وهي معلة في الفعل لذا قلبت همزة فأصبحت الكلمة (جائد)، ومثلها: (قائد)  
من الفعل (قاد - يقود)، و(عائد) من الفعل (عاد - يعود) وغيرهما.

ويرى الدكتور أبراهيم انيس ان كثيرا من الصيغ التي يجوز اشتقاقها لا  
وجود لها فعلا في نص صحيح من نصوص اللغة وان ليس من الضروري ان  
يكون لكل فعل اسم فاعل او اسم مفعول مرويان في نصوص اللغة؛ لأن المتكلم او  
الكاتب قد لا يحتاج إلى كليهما من فعل من الافعال. (٣)

واشتقاق اسم الفاعل من الفعل احد أمثلة الاشتقاق العام (\*)، ومذهب جمهور  
العلماء بصدده "أنه لا يصح القيام به الا حين يكون له سند من نصوص اللغة  
يبرهن على ان العرب اصحاب اللغة قد جاؤوا بمثله او نظيره، وان هذا النظير  
كثير الورود في كلامهم المروي عنهم.

ولما ثبت لدى هؤلاء العلماء ان بعض المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول  
ونحوهما قد رويت كثيرا في اساليب العرب، وجاءت من معظم الافعال، قالوا: ان  
هذا النوع من المشتقات قياسي، وجوزوا لنا نحن المولدين ان نصوص امثالها اذا لم  
تكن قد رويت في الاساليب القديمة. (٤)

(\*) الظاهر أن الصحيح: وكل افعل.

(١) الوساطة: ٤٧٠.

(٢) لم يذكر احد من المعجميين ان كلمة (جائد) مروية عن العرب.

(٣) ينظر: من اسرار اللغة: ٦٣.

(\*) الاشتقاق العام ويسمى ايضا الاشتقاق الصغير وهو ان نشق من الفعل (فهم) مثلا صيغا

أخرى مثل: فاهم، مفهوم، تفاهم... ينظر من اسرار اللغة: ٦٣.

(٤) المصدر نفسه: ٦٤.

ويرى بعض الباحثين ان استعمال "المتنبي كلمة (جائذ) ينبغي ان يحمل على الضرورة الشعرية." (١) مستدلاً بما نقله عن ابن جني من ان الشاعر "اذا اضطر جاز له ان ينطق بما يبيحه القياس وان لم يرد به السماع" (٢) .  
والظاهر ان استعمال المتنبي كلمة (جائذ) جائز في كل حال وليس محمولاً على الضرورة الشعرية فقط كما يرى هذا الباحث؛ وذلك لتوافر شروط صحة الاشتقاق فيها، فالعرب اصحاب اللغة قد جاؤوا بنظيرها، ونظيرها كثير الورد في كلامهم، فكل اسم فاعل من الفعل الاجوف الواوي هو نظيرها وما اكثره من نظير، وما دامت كذلك فلا "وجه لرفضها وحرمان اللغة منها" (٣) .

## المبحث الرابع مسائل صرفية متفرقة

### ١- تغيير بنية الكلمة بتضعيف أحد أحرفها :

ورد في كتاب الوساطة (٤) ان من مآخذ العلماء على ابي الطيب قوله:

فأرحام شعر يتصلن لدنه وارحام مال ما تتي تتقطع (٥)

قال الجرجاني: "فأنكروا تشديد النون من لدن، وانما هو لدن ولدن، فاما تشديد النون فغير معروف في لغة العرب، وقد كان ابو الطيب خوطب في ذلك فجعل مكان لدنه ببابه، ثم احتج بما اذكره جملة، قال: قد يجوز للشاعر من الكلام ما لا يجوز لغيره لا للاضطرار اليه، ولكن للاتساع فيه، واتفاق اهله عليه، فيحذفون ويزيدون.

وروى ابياتا منها:

- 
- (١) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي : ١٥٣ .  
(٢) الخصائص، ٣٩٧ / ١ .  
(٣) النقد اللغوي بين التحرر والجمود : ٤٨، وينظر: المتنبي بين ناقديه : ٦٢ .  
(٤) ينظر: الوساطة: ٤٥٠ .  
(٥) ديوانه: ٣١ .

إذا غاب غدوا عنك بلعم لم تكن جليدا ولم تعطف عليك العواطف<sup>(١)</sup>

انما هو ابن العم، ...، وقول لبيد:

درس المنا بمتالع فأبان<sup>(٢)</sup> .....

يريد المنازل، ...، ومما زاد فيه قول شبيب بن ثعلبة:

ولسبة الحرقوص بالقفن ودمل في الاست مستقرن

أحب منك موضع الوشحن فذاك من ذاك إلى السنن

قطنة من أجود القطن<sup>(٣)</sup>

فزاد هذه النونات، وقول الآخر:

تعرضت لم تال عن قتل لي تعرض المهرة في الطول<sup>(٤)</sup>

فزاد لاما، وقال الآخر:

يا لييتها قد خرجت من فمه<sup>(٥)</sup>

... والتشديد في لدن أحسن من هذا كله؛ لأن النون ساكنة مع هاء، والنون

تتبين عند حروف الحلق؛ لتباعدها منها، فزاد في تبينها فاجتلب التشديد، وهذه

زيادة نون، وقد قال بعض العرب:

مذ لد شولا فإلى اتلائها<sup>(٦)</sup>

فحذف النون من لدن، ...، وقال آخر:

ان شكلي وان شكلك شتى فالزمي الخص واحفظي تبيضني<sup>(١)</sup>

(١) لم أف على قائله.

(٢) ديوانه: ٢٠٦، وعجزه: وتقادمت بالحبس فالسوبان.

(٣) تنسب بعض هذه الابيات إلى قارب بن سالم المري وقيل دهل بن قريع، ينظر: النوادر، ١٦٧، ولسان العرب (وشحن) و(قفن).

(٤) لم أف على قائله.

(٥) لم أف على قائله.

(٦) الرجز من شواهد سيبويه وهو مما لم يعرف قائله، ينظر الكتاب (يولاق)، ١٣٤/١.



أراد تبيضي، فزاد ضادا أخرى، والعرب تقول: انظور بمعنى انظر،  
وانشدوا:

وانني حيث ما يثني الهوى بصري من حيث ما سلخوا ادنو فانظور<sup>(٢)</sup>  
قال<sup>(\*)</sup>: وللفصحاء المدلين في اشعارهم مالم يسمع من غيرهم، كقول امرئ  
القيس: "ديمة هطلاء"، وذي الرمة: "أمانة" - يعني ادماء، وفي شعر ابن احمر  
وامية: "الهيمان"، و"البقوس"، و"القساوسة"، في جمع قس، ومثل هذا أكثر من ان  
يحصى.

فقال الخصم: قد خلط هذا الرجل في احتجابه، وجمع بين أمور مختلفة،  
ودلنا على بعده عن تحصيل المعاني، وذهابه عن مقاييس النحو، واجرى كلامه  
إلى غاية توجت قلب اللغة، ونقض مباني العربية؛ لأنه جعل الشعراء بزعمه  
امراء الكلام، واباح لهم التصرف على غير ضرورة، وهذه القضية ان سيقت على  
اطراد قياسها زال نظام الاعراب، وجاز للشاعر ان يقول ما شاء، وان يتناول ما  
اراد عن قرب، فيثقل كل مخفف، ويخفف كل مثقل، ويحذف ويزيد، ويغير  
الجموع، ويتحكم في التصريف، ويتعدى ذلك إلى حركات الاعراب، ويتجاوزها إلى  
ترتيب الحروف، فاذا كان هذا ممتعا محظورا، ومتعذرا محجورا، فلا بد من حد  
يقف عنده الشاعر، وينتهي اليه الفرق بين النظم والنثر، فيزول هذا الاساس الذي  
مهده، والأصل الذي قرره، ويرجع إلى ما قالت العلماء فيه، وما أجاز للمضطرب  
من التسهيل، وفصل به النظم من التسامح، وهي أبواب معروفة، ووجوه محصور  
أكثرها، ومعظم ما يوجد فيها رد الكلمة إلى اصلها، والى ما أوجب القياس الاعم  
لها، مثل: صرف ما لا ينصرف؛ لأن ترك الصرف لعله، فازيلت والحق الاسم

(١) لم أف على نسبته إلى شاعر معين وهو من شواهد سر صناعة الاعراب، ٢٢٢/١، وتأويل  
مشكل القرآن، ٢٣٥.

(٢) سبق تخريج البيت.

(\*) القائل هو أبو الطيب.

باصل الاسماء، ومثل: قصر ما يمد؛ لأن المدة زيادة عارضة فحذفت، ومثل:  
إظهار التضعيف، كقوله:

..... أني أجود لأقوام وان ضنونا (١)

لأنه الأصل، ونحو هذا وشبهه.

وقد يجيء عن العرب شواذ لا تجعل اصولاً، ولا يلزم لها قياس؛ لأن ذلك لو ساغ واستمر لانقلبت اللغة، وانتقضت الحقائق، وهم إلى الحذف فيه أميل، وبالتخفيف أولع، وعلى ذلك قالوا: درس المنا، يريد المنازل،...، وهذا باب يتسع فيه القول، وتتشعب فيه الوجوه،...، ولأهل الكوفة فيه رخص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين، كإجازتهم مد المقصور، وترك صرف الاسم المنصرف، ونحو ذلك، غير انهم لا يبلغون به مرتبة الإهمال، ولا يعرضونه لتحكم الشعراء، ويجعلون هذا الباب من الضرورة، ويقتصرون به على الحاجة.

فأما ذكر ابي الطيب في هذا الكلام بلعم وعلماء، ونحو ذلك فبمعزل عن هذا الشأن؛ لأنه سائغ في غير الشعر، وجائز في كل الكلام، وأكثر ما تقول العرب: علماء بنو فلان، وله باب ولا حاجة بنا إلى ذكره، بعد ان عرفناك أنه غير متصل بما تتازعه من ضرورات الشعر،... فاما قوله: تبيضضي، فجار على ما خبرناك باحتمال الشعر له من اظهار التضعيف، فاما التشديد الزائد فيه، وفي مستقرن والطول ونحو ذلك، فلأنها حروف الروي وخواتم القوافي، ومنقطع الكلام، فاحتملت ما لا يحتمله غيرها، ولو ساغ ان ينصب ذلك علماء، ويجعل عبرة، ويستمر على شريطة القياس لوجب ان لا ينكر على الشاعر اذا قال: رأيت حسنا؛ فشدد النون، أو ضربت محمدا فتقل الدال، كما جاز لك في الطول ومستقرن...

فاما الالفاظ التي زعم ان الشعراء تفرّدوا بها فانها موجودة عن ائمة اللغة، وعن ينتهي السند اليهم، ويعتمد في اللسان عليهم؛ وانما نتكلم بما تكلموا به،

(١) العجز من بيت لقنّب بن ام صاحب وصدرة: مهلاً اعاذل قد جربت من خلقي، ينظر:

النوار في اللغة : ٤٤ والموشح : ١٤٨.

وواحد كالجميع، والنفر كالقبيلة، والقبيلة كالأمة فإذا سمعنا من العربي الفصيح الذي يعد حجة كلمة اتبعناه فيها، ثم ان لم تبلغنا عن غيره، ولم نسمع بها الا في كلامه لم نزع انه اخترعها، ولم نحكم انه ابو عذرها، وعلى هذا أكثر اللغة، ولاسيما الالفاظ النادرة، والحروف الفردة، ....

وقد أيد بعض من يحتج لأبي الطيب ما قدمناه من كلامه بأن قال: قد بين الرجل العلة في حسن هذه الزيادة، وذكر ان النون كما كانت خفيفة وكانت ساكنة، ومن حقها ان تتبين عند حروف الحلق حسن تشديدها لتظهر ظهوراً شافياً، فهذه علة قريبة قد يحتمل للشاعر تغيير الكلام لأجلها، ويؤكد ذلك ان النون اقرب الحروف إلى حروف العلة: الياء والواو، وأكثرها شبيها بهما، ومناسبة لهما؛ لأنها تدغم فيهما، وتزاد حيث يزدان؛ فتنصب علماً للصرف، كما يجعلان علامة للإعراب، وتبدل الألف منها في قولك: اضربن، إذا اردت النون الخفيفة، كما تبدل منها في مواضع البذل، وتحل محل الواو في قولك: بهراني وصنعاني، وإنما هو بهراوي وصنعاني، وتحذف إذا كانت خفيفة كما يحذفان لالتقاء الساكنين، فلما جرى معهما هذا المجرى، وحل من مناسبتهما هذا المحل، احتمل ما يحتملانه من حذف وزيادة، وحروف العلة أكثر الحروف احتمالاً، وأوسعها متصرفاً؛ ولذلك يحمل عليها في الحذف، ويتجاوز فيها بالزيادة، وعلى هذا استجازوا زيادة الياء في صياريف، وإنما هو صيارف؛ اشباعاً للمدة للزوم الكسرة في هذا الموضع، قال الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف (١)

وقد قال الفرزدق ، فزاد ياء لغير علة الا لإقامة الوزن ، :

وتبكي عليه الشمس والقمر الذي به يبهج السارون ليل التمام (٢)

أراد التمام فزاد الياء، وقال الهذلي:

به الروم أو تنوخ أو الآ طام من صوران أو زيد (١)

(١) سبق تخريج البيت ، تنظر ص ٢٤ .

(٢) ديوانه : ٢٣٩ ، ورواية عجزه فيه: به يدع السارين ميل العمائم . وعليه لا شاهد فيه .

فشدد الواو من صوران، وانما هو صوران، ولإجرائهم النون هذا المجرى  
قالوا:

### قطنة من أجود القطن (٢)

فشدد النون من قطنة وليس هو في موضع قافية، ولا هو حرف  
روي،... (٣) .

وقد اعتذر لأبي الطيب بعض شراح ديوانه بغير ما ذكره هو والمحتجون  
عنه فضلا عن بعض ما ذكروه، فقد نقل الواحدي نصا عن ابن جني يقول فيه:  
"قوله: لدنه فيه قبح وبشاعة؛ لأن النون إنما تشدد اذا كانت بعدها نون، نحو لدني  
ولدنا، واذا لم يكن بعدها نون فهي خفيفة، كقوله تعالى: ﴿مِنْ لُدْنِهِ﴾ (٤) ، وكقوله  
تعالى: ﴿مِنْ لُدْنِ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (٥) ، وأقرب ما ينصرف اليه هذا ان يقال:

أنه شبه بعض الضمير ببعض ضرورة، وان لم يكن في الهاء ما في النون  
من وجوب الادغام، كما قالوا: يعد، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم  
قالوا: أعد ونعد وتعد، فحذفوا الفاء ايضا، وان لم يكن ما يوجبها،...، ويجوز ان  
يكون ثقل النون كما قالوا في القطن القطن، وفي الجبن: الجبن. (٦) .

فابن جني بدأ كلامه بالاعتراض على قول ابي الطيب من ناحية ان النون  
في لدن لا تشدد مع الهاء وانما تشدد مع ياء المتكلم او (نا) المتكلمين، وتشديدها  
مع الياء سببه وجود نون الوقاية بين نون (لدن) وياء المتكلم فتدغم بنون (لدن)،  
وتشديدها مع (نا) المتكلمين سببه اجتماع نونين اولاهما ساكنة فادغمت بالثانية، ثم  
اعتذر لأبي الطيب بان تشديد النون مع الهاء حمل على تشديد النون مع الياء او نا

(١) لم أفق على قائله ، وهو غير مستقيم الوزن .

(٢) سبق تخريج البيت ، تنظر ص ٥٨ .

(٣) الوساطة : ٤٥٠-٤٥٦ .

(٤) من سورة الكهف، الآية: ٢ .

(٥) من سورة هود، الآية: ١ .

(٦) شرح الواحدي، ١ / ٤٤-٤٥، وينظر: التبيان، ٢ / ٢٤٠-٢٤١ .

المتكلمين من باب حمل الهاء على الياء ونا المتكلمين، كما حمل حذف الواو في أعد ونعد وتعد على حذفها في يعد لوقوعها بين كسرة و الف، كما اعتذر له أيضا بأنه قد ثقل النون، كما قالوا في القطن: القطن.

ويبدو ان هذا الحمل غير دقيق ولا صحيح؛ لأن الواو المحذوفة في (اعد و نعد و تعد) لم تكن منطوقا بها ثم حذفت فهي كالواو المحذوفة في (يعد) فتحقق الحمل، اما النون في لدن فإنها ينطق بها مفردة مع الهاء فنقول: لدنه، بخلاف نطقها مع الياء أو (نا) المتكلمين اذ ينطق بها مشددة فنقول: لدني ولدنا، وبعبارة اخرى ان ذلك الحمل يختلف عن هذا الحمل.

ولم يذكر احد من اللغويين ان تشديد النون في (لدن) لغة من اللغات، على الرغم من ان لها لغات متعددة، فقد نقل ابن منظور عن جماعة من العلماء ثماني لغات في لدن، هي: لدن ولدن ولدن ولدن و لذي ولدن ولدن ولدن (1) ، وذكر الدكتور عبد الرحمن شعيب ان صاحب اقرب الموارد ذكر احدى عشرة لغة في لدن لم تكن فيها المشددة النون (2) ، وقال في موضع آخر: "ولسنا ندري من اين سوغ المتنبى لنفسه المجيء بها على هذه الصيغة حين اضافتها الى ضمير الغائب، مع ان مقتضى القياس عدم التشديد؛ لأنها وردت مضافة الى ضمير الغيبة دون تضعيف،..." (3) .

ويبدو ان ابا الطيب ليس واثقا تماما بقوة ما احتج به من كلام وما ذكره من شواهد شعرية، بدليل ما رواه الجرجاني من ان المتنبى لما خوطب في ذلك جعل مكان (لدنه) بيابه، فضلا عن ان ابن جنى والمعري قد ذكرا لنا رواية ثالثة للبيت يكون فيها (بجوده) بدلا من (لدنه) (4) .

(1) ينظر: لسان العرب (لدن).

(2) ينظر: المتنبى بين ناقيه : ٥٦، وأقرب الموارد في فصح العربية والشوارد ، ١١٣٨ / ٢ .

(3) المتنبى بين ناقيه : ٥٦ .

(4) ينظر: شرح الواحدي، ٤٤،٤٥/١، ومعجز أحمد، ١١٥/١ .

والظاهر مما تقدم عدم صحة استعمال ابي الطيب (لدنه) بتشديد النون للأسباب التي ذكرت، ولأن العرب لم تتطرق بها مشددة النون عند اتصالها بضمير الغائب، ومادامت كذلك "... فليس من حق المتنبى ان يقول ما لم يقوله...".<sup>(١)</sup>

## ٢- تغيير بنية الكلمة بحذف أحد أحرفها:

ذكر في كتاب الوساطة<sup>(٢)</sup> ان مما اخذ على ابي الطيب قوله:

شديد البعد من شرب الشمول      ترنج<sup>(٣)</sup> الهند او طلع النخيل<sup>(٤)</sup>

قال الجرجاني: "قالوا: المعروف من العرب الأترج، والترنج مما يغلط به العامة. فقال ابو الطيب: يقال: اترجة وارج وترنج، حكاها ابو زيد، وذكرهما ابن السكيت في ادب الكاتب<sup>(\*)</sup>".<sup>(٥)</sup>

والذي ينظر إلى كلمة (ترنج) يجد ان تغييرا حصل في بنيتها اذا قيست بكلمة الاترج فقد حذفت همزة الاترج كما ابدلت إحدى الجيمين نونا.

وقد اختلف العلماء فيما ذكروا في هاتين الكلمتين، فحكى ابو عبيدة (ت ٢١٣هـ) ترنجة وترنج، وروى ابو زيد (ت ٢١٥هـ): ترنجة والجمع ترنج<sup>(٦)</sup>، ونظيرها ما حكاه سيبويه: وترعند أي غليظ، والعامة تقول اترنج وترنج، والاول كلام الفصحاء<sup>(٧)</sup>، وذكر القزاز الاترج والترنج معا ولكنه يرى

(١) المتنبى بين ناقيه : ٥٨ .

(٢) ينظر: الوساطة : ٤٧٠ .

(٣) الترنج نبات ذو رائحة طيبة ينظر لسان العرب، (ترج)، وتاج العروس (ترج).

(٤) ديوانه : ٣٤٣ .

(\*) لا يوجد كتاب لابن السكيت بعنوان (أدب الكاتب) ويبدو انه يقصد (إصلاح المنطق)، ينظر:

تاج العروس (ترج).

(٥) الوساطة: ٤٧٠ .

(٦) ينظر: تاج العروس (ترج).

(٧) لسان العرب (ترج).

ان الأول افصح، كما يرى ان الترنج لغة مرغوب عنها <sup>(١)</sup> ، وقال الجوهري:  
"هي الاترجة والاترج، قال علقمة بن عبدة:

يحملن اترجة نضح العبير بها كأن تطيابها في الأنف مشموم <sup>(٢)</sup>

... <sup>(٣)</sup> ، ويرى المعري ان الترنج لغة، والاصح: الاترج، والاترجة <sup>(٤)</sup> ،  
اما الواحدي فيرى ان اللغة الصحيحة اترجة واترج <sup>(٥)</sup> ، وقال صاحب التبيان:  
"اللغة الفصيحة: اترج، واترجة واحدة، ومنه الحديث: (ومثل المؤمن الذي يقرأ  
القرآن كالأترجة: ريحها طيب وطعمها طيب) <sup>(٦)</sup> ... <sup>(٧)</sup> ، وذكر الفيروز آبادي  
اللغتين معا دون ترجيح احدهما على الأخرى <sup>(٨)</sup> ، ويرى الحضرمي ان  
(الاترج) مما تغلط به العامة فنقول: (ترنج) <sup>(٩)</sup> .

ويظهر مما تقدم ان العلماء متفقون على ان (الأترج) هي الفصحى، أما  
الترنج فمن العلماء من يرى انها واردة عن العرب، ومنهم من يرى انها فصيحة  
ولكن الاترج افصح، ومنهم من يرى انها مرغوب عنها، او انها لغة العامة لا  
الفصحاء.

ويبدو ان المنتبى كان مضطرا في استعماله (ترنج)؛ لأنه لو قال: (أترج)  
لانكسر وزن البيت الشعري، فاستعمل هذه اللغة وان كانت ليست بشهرة الاترج،  
معتمدا على ما رواه ابو زيد وابن السكيت ليستقيم له الوزن، ولما كان اكثر من

(١) ينظر: تاج العروس (ترج).

(٢) ديوانه : ٥١ .

(٣) الصحاح (ترج).

(٤) ينظر: معجز احمد، ٣ / ٢٨٨-٢٨٩ .

(٥) ينظر: شرح الواحدي، ٢ / ٤٩٦ .

(٦) صحيح البخاري ٥ / ٢٠٧٠ .

(٧) التبيان: ٣ / ٩٠ .

(٨) ينظر: القاموس المحيط (ترج).

(٩) ينظر: تنبيه الاديب : ٢١٥ .

عالم قد اكد ورودها عن العرب وكان ابو الطيب مضطراً لاستعمالها لم يكن هناك داع لمؤاخذته عليها وتخطئته فيها.

### ٣- استعمال (أفعل) بمعنى (فعل).

جاء في كتاب الوساطة<sup>(١)</sup> ان مما انكره خصوم ابي الطيب عليه قوله:

أثاب بها معيي المطي ورازمه<sup>(٢)</sup> .....

قال الجرجاني: "فزعموا ان كلام العرب: ثاب جسم فلان: رجع لقوته بعد المرض ، وهذا ابو زيد يروي عن العرب: اثاب الرجل إذا ثاب اليه جسمه، وقد حكاه عنه ابو عبيد في الغريب المصنف ، وحكى غيره: ثاب وأثاب بمعنى واحد"<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف العلماء في ورود (أفعل) بمعنى (فعل)، فأنكر قسم منهم ان يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، فنرى الاصمعي يفرق بينهما في المعنى، فهو يفرق بين معنى باع ومعنى اباع ونزف وانزف، وهوى وأهوى، ونراه احياناً ينكر استعمال إحدى الصيغتين، فهو مثلاً ينكر استعمال أسرى في سرى، والحق في لحق، وجبر في اجبر، وثرى في اثرى، ولم يؤيد هذا القسم ورود الصيغتين بمعنى واحد الا في قليل من الافعال، منها: جد واجد، وبكر وابكر<sup>(٤)</sup>.

وتابعه في انكار احدى الصيغتين البصريون، قال ابن دريد (ت ٣٢١هـ):  
"غلفت الباب واغلقته، وابى البصريون الا اغلقته، ولم يجيزوا غلقته البتة"<sup>(٥)</sup> ،  
وقال ايضاً: "انكر البصريون ضب عليه، ولم يجيزوا الا اضب فهو مضب"<sup>(٦)</sup> ،

(١) ينظر: الوساطة، ٤٤٠.

(٢) ديوانه، ٢٥٧، وصدرة: إذا ظفرت منك العيون بنظرة.

(٣) الوساطة ٤٤٠.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة ٣ / ٤٣٤ - ٤٤٠.

(٥) جمهرة اللغة، ٣ / ٤٣٩.

(٦) المصدر نفسه، والموضع نفسه .



وانكر ابن خالويه (ت ٣٧٧هـ) أن يكون فعل وافعل بمعنى واحد؛ "لأن جميع كلام العرب ان يقال فعل الشيء، وأفعله غيره، مثل : جلس زيد واجلسه غيره".<sup>(١)</sup> ويفهم من كلام ابن خالويه ان همزة (افعل) هي للتعدية دائماً، وفي كلامه نظر؛ لأن للهمزة معاني اخرى وان كان معنى التعدية هو الغالب فيها، كالدخول في الوقت، مثل انهر الرجل أي دخل في النهار، والدخول في المكان الذي هو أصل الفعل، او الاتيان اليه، نحو اغار أي: دخل في الغور، او اتى اليه، ووجود الشيء على صفة، نحو اعظمته، أي : وجدته عظيماً، والسلب نحو اعجمت الكتاب اذا ازلت عجمته، والحينونة او الاستحقاق، مثل احصد الزرع، أي : حان ان يحصد او استحق ان يحصد، والاتيان بالشيء على صفة نحو اكاست المرأة أي: أنت بولد كيس، والصيرورة نحو أغد البعير أي: صار ذا غدة<sup>(٢)</sup> ، وقد يختلف فعل وافعل ولكن ليس بالطريقة التي ذكرها ابن خالويه، وذلك مثل قام واقام، فالأول بمعنى وقف والثاني بمعنى ثبت واستقر، كما قد يكونان بمعنى واحد كما روى عن الاصمعي مثل بكر وابكر وغيرها.

ويرى قسم ثان جواز ان يكون فعل وافعل بمعنى واحد، ويمثل هذا القسم ابو زيد الانصاري الذي اجاز: رعد وارعده، وبرق وابرقت<sup>(٣)</sup> ، والكسائي (ت ١٨٩هـ) الذي يقول: "قلما سمعت في شيء فعلت الا وقد سمعت فيه افعلت"<sup>(٤)</sup>، و ابو عبيدة الذي روي عنه ان "غمد السيف واغمده لغتان فصيحتان"<sup>(٥)</sup>، كما اجاز : "برقت السماء وابرقت، ورعدت وارعدت"<sup>(٦)</sup> .

ووقف قسم ثالث موقفاً وسطاً بين القسمين الاول والثاني، ويمثل هذا القسم الخليل (ت ١٧٥هـ) وسيبويه، فهما يريان ان (فعل وافعل) قد يفترقان في المعنى

(١) ليس في كلام العرب : ١٥٦ .

(٢) ينظر: المهذب في علم التصريف : ٩٠-٩٢ .

(٣) ينظر: الخصائص، ٢٩٧ / ٣ .

(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٤٠٧ / ٢ .

(٥) جمهرة اللغة، ٤٣٤ / ٣ .

(٦) المصدر نفسه، ٤٣٥ / ٣ .

بكون همزة افعال للتعدية نحو: "دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت ان غيره صيره إلى شيء من هذا قلت: اخرجه وأدخله وأجلسه" (١)، أو بكون معنى الأول غير معنى الثاني: "يقال طلعت أي: بدوت، وطلعت الشمس أي بدت، واطلعت عليهم، أي هجمت عليهم، وشرقت بدت، وأشرقت اضاءت" (٢)، وقد يتفقان في المعنى بشرط ان تكون اللغتان مختلفتين، فيجيء به قوم على (فعلت)، ويلحق فيه قوم الألف فيبنونه على (افعلت) (٣).

وتابعهما في اشتراط ذلك ابن درستويه (ت ٣٧٤هـ)، قال: "لا يكون فعل وافعل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد إلا ان يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فاما من لغة واحدة فمحال ان يختلف اللفظان والمعنى واحد... وليس يجيء شيء من هذا الا على لغتين متباينتين كما بينا، او يكون على معنيين مختلفين" (٤)، وقال ايضا: "ولا يكون معنى رعد وارع واحد، ولا معنى برق وأبرق واحدا الا ان يكون ذلك في لغتين متباينتين" (٥)، وتابعهما أيضاً في هذا الشرط ابن سيده (٦).

ويبدو ان من انكر على المتبني استعماله (اثاب) بمعنى ثاب ينتمي إلى القسم الأول، وهو مذهب الأصمعي ومن تابعه، ويبدو أيضاً ان هذا الانكار لا يؤيده عدد من شراح ديوان المتبني، فهم يرون ان ثاب واثاب بمعنى واحد، قال المعري: "ثاب واثاب بمعنى... (٧)" ، وقال صاحب التبيان: "و. واثاب: رجع، يقال: ثاب إليه عقله واثاب: رجع." (٨).

(١) الكتاب (بولاق)، ٢ / ٢٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ٢ / ٢٣٤.

(٣) ينظر المصدر نفسه، ٢ / ٢٣٦.

(٤) تصحيح الفصيح، ١ / ١٦٥-١٦٦.

(٥) المصدر نفسه، ١ / ١٧٧.

(٦) ينظر: المخصص، ١٤ / ١٧١.

(٧) معجز احمد، ٣ / ١٨.

(٨) التبيان، ٣ / ٣٣١.

أما المعجميون فهم على قسمين:  
 أما أحدهما فيرى ان معنى (أثاب) غير معنى (ثاب)، قال ابن فارس: "...  
 وثاب يثوب رجع.. ويقال: أثاب: عدا...<sup>(١)</sup> ، أو لا يرى غير ثاب بمعنى رجع  
 كالفيروز آبادي<sup>(٢)</sup> .  
 وأما الآخر فيرى ان ثاب واثاب بمعنى واحد، قال الجوهري: "... وثاب  
 الرجل يثوب ثوباً وثوباناً: رجع بعد ذهابه... وأثاب الرجل: أي رجع إليه جسمه  
 وصلح بدنه"<sup>(٣)</sup>، ويرى مثل ذلك الزبيدي في تاج العروس<sup>(٤)</sup> .  
 والذي ادعاه ابن فارس من ان (أثاب بمعنى عدا) ليس مؤكداً بدليل انه  
 صدره بكلمة: (يقال)، أما عدم ذكر الفيروز آبادي الفعل (أثاب) بمعنى رجع فلا  
 يدل على أنه غير موجود؛ لذكر غيره اياه، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ،  
 فضلاً عن ان غيره كالجوهري متقدم عليه وأقرب منه زمناً من اللغة الفصحى.  
 ويظهر مما سبق ان (أثاب) بمعنى رجع وارد عن العرب ومستعمل في  
 لغتهم وما دام كذلك فلا مسوغ لإنكاره على ابي الطيب .

(١) مجمل اللغة (ثوب).

(٢) ينظر القاموس المحيط (ثوب).

(٣) الصحاح (ثوب).

(٤) ينظر تاج العروس (ثوب).

# الفصل الثاني المسائل النحوية

المبحث الأول : الأسماء  
المبحث الثاني : الأفعال  
المبحث الثالث : الحروف  
والأدوات

## المبحث الأول الأسماء

### ١- مجيء المثنى والأسماء الستة بالألف مطلقاً .

ورد في الوساطة<sup>(١)</sup> أن من أغلاط الشعراء قول الشاعر :

طاروا عليهن فطر علاها واشدد بمتي حقب حقواها  
ناجيةً وناجياً أباهما<sup>(٢)</sup>

قال الجرجاني : " فرغ حقواها ، وحقه النصب ، كما قد نصب أباهما ، وحقه الرفع. " <sup>(٣)</sup> .

وكلام الجرجاني السابق يستند الى اللغة المشهورة في إعراب المثنى، وهي أن يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء ، وعلى هذا كان يجب ان يقول الشاعر: (حقويها) ؛ لأنه مفعول به ، ويستند أيضا الى اللغة المشهورة في إعراب الاسماء الستة، وهي أن يرفع بالواو وينصب بالالف ويجر بالياء، وعلى هذا كان يجب أن يقول : (أبوها) ؛ لأنه فاعل لاسم الفاعل ( ناجياً ) ؛ ولهذا خطأ الشاعر في قوله.

وقد ذكر النحاة لغةً أخرى في المثنى، وهي أن يلزم الالف في جميع حالات الاعراب ( الرفع والنصب والجر) ، فيقال : جاء الطالبان ورأيتُ الطالبان ومررتُ بالطالبان ، قال ابو زيد إن " لغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة، إذا انفتح ما قبلها ، ألفاً ، يقولون : أخذتُ الدرهمان، واشتريتُ ثوبان، والسلام علاكم ، وهذه الأبيات على لغتهم " <sup>(٤)</sup> .

وفي هذه الحالة يكون المثنى قد رُفِعَ بالالف على اللغة الأشهر ، ونصب بالياء ، فقيل: (أخذتُ الدرهمين) ، ولكن لما كانت الياء ساكنة مفتوحاً ما قبلها قلبت الفاء على لغة بني الحارث ، فقيل: أخذتُ الدرهمان، ومثلها (حقواها) في بيت الشاعر، أصلها

(١) ينظر: الوساطة : ٧.

(٢) الرجز لبعض أهل اليمن كما في النوادر : ٥٨ ، ١٦٤ وهو من شواهد الخصائص ٢٦٩/٢، وشرح المفصل ٣/٣٤ وهو موجود في ملحقات ديوان رؤية : ١٦٨.

(٣) الوساطة : ٧.

(٤) النوادر : ٥٨.

(حقوقها) ، الياء ساكنة ما قبلها مفتوح قلبت على لغة بني الحارث ألفاً فأصبحت (حقواها).

وقد نسب هذه اللغة أبو الخطاب (ت ١٥٧هـ) الى كنانة ، والكسائي الى بلحارث وزبيد وختعم وهمدان ، وبعضهم الى بلعنبر وبلهجم وبطون من ربيعة<sup>(١)</sup> .  
وذكر ابن يعيش<sup>(٢)</sup> أن التزام الالف في حال الرفع والنصب والجر يكون في جميع الاسماء المثناة وليس خاصا باسم الإشارة ، ونسب هذه اللغة الى بني الحارث وبطون من ربيعة، وأنشد فيها أبياتاً ، منها قولُ الشاعر:

تزود منا بين أذناه طغنةً      دعتهُ الى هابي التراب عقيم<sup>(٣)</sup>  
وقول الشاعر:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى      مساعاً لنا باه الشجاع لصمما<sup>(٤)</sup>  
وقول الشاعر:

إن لسلمي عندنا ديوانا      اخزى فلاناً وابنه فلانا  
أعرفُ منها الألف والعينانا      ومنخرين أشبها ظبياننا<sup>(٥)</sup>

ومحل الاستشهاد في قول الشاعر الأول (أذناه) إذ جاء المثنى بالالف على الرغم من كونه مجروراً بالاضافة، وقول الثاني (ناباه) فالتزم الالف مع أنه مجرور بحرف الجر (اللام)، وقول الثالث (العينانا) و (ظبياننا) فالتزم الالف فيهما على الرغم من كونهما مفعولين .

وذكر ابن هشام أن مما سمع قولهم : " ضربتُ يداه، ولو استطعتُ لاتيئك على يداي" <sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٥٨-٥٩ .

(٢) ينظر: شرح المفصل : ١٢٨/٣ .

(٣) البيت لهووبر الحارثي، وهو من شواهد شرح شذور الذهب ٤٧ والدرر اللوامع ١٤/١ .

(٤) البيت للمتمس الضبعي في ديوانه ١٤ ، وفيه (لنابيه) بدلاً من (لناباه) وعليه لاشاهد فيه .

(٥) الابيات لرجل من بني صبه في النوادر ١٥ ، وشرح المفصل ٦٧/٤ ، وموجودة في

ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ .

(٦) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ٥٩ .

أما ( أب وأخ وحم) ففيها ثلاث لغات كما ذكر النحاة<sup>(١)</sup> .  
اولاها: التمام وفيها تعرب الاسماء الستة بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء  
جرا، نحو قولنا: جاء أبوك ، ورأيتُ أباك ، ومررتُ بأبيك.  
وثانيتها: النقص وتعرب في هذه الحالة بالحركات ، كقولنا : هذا أبه ، ورأيت  
أبه ، ومررت بأبه .

وثالثتها: القصر وهي أن تلزم هذه الاسماء الالف في جميع حالات اعرابها،  
فيقال : هذا أباك ، ورأيتُ أباك ، ومررتُ بأباك ، ومن الشواهد على هذه اللغة قول  
الشاعر :

إن أباهـا وأبا أباهـا      قد بلغا في المجد غايتها<sup>(٢)</sup>  
فقوله : ( وأبا أباهـا) شاهد على مجيئها بالألف مطلقاً، والدليل عليه أن (اباهـا)  
جاءت بالالف على الرغم من كونها مجرورة بالاضافة، ولو كانت على لغة التمام لقال  
الشاعر: (وأبا أبيها) ، وعلى هذه اللغة لغة القصر يمكن ان يحمل قول الشاعر :

#### ناجية وناجياً أباهـا

فيكون ( أباهـا ) مرفوعاً بضمه مقدرة على الألف.  
ومن النحاة من شكك في عدد من هذه الأبيات التي تؤيد تلك اللغات، فقول  
الشاعر:

أي قلوـص راکب تراها      طاروا عليهن فشـل علاها  
واشدد بمثني حقب حقواها      ناجيةً وناجياً أباهـا<sup>(٣)</sup>  
ذكر فيه أبو زيد أن أبا حاتم (ت ٢٤٨هـ) قال : ((سألتُ عن هذه الابيات أبا  
عبيدة فقال: انقط عليه، هذا صنعه المفضل " <sup>(٤)</sup> ، وقد أنكر المبرد التزام المثني بالالف  
في كلام أو شعر <sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢٩/١-٣٣، وشرح ابن عقيل ٤٩/١ ، ٥٠ .

(٢) البيتان موجودان في ملحقات ديوانه رؤبة ١٦٨ ، ويُنسبان إلى أبي النجم ، ينظر:  
الانصاف: ١٨ ، والمقرب ٤٧/٢ .

(٣) سبق تخريج هذه الابيات ، ويلاحظ اختلاف في رواية هذه الأبيات هنا ، تنظر : ص ٧٠ .

(٤) النوادر : ٥٨ .

(٥) ينظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٥٩ .

ومن المحدثين من شكك في قول الشاعر:

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبهها ظبيانا (١)

قال: "وأنا لا أشك في أن هذا الشاهد من جملة الشواهد الكثيرة المصنوعة، إذ لو كان القائل من الجارين على فتح نون المثني، والتزام الالف فيه، لم يكن له ان يأتي ببناء المثني مكسور النون، وبالياء حين جاء به معطوفاً على ما قبله، كما في قوله: (ومنخرين) وعلى هذا يتبين ان هذا الشاهد مما صنعه ليقفوا عليه هذه الوقفة الطويلة ويفيدوا منه بالرغم من شكهم في صدق هذا الشاهد" (٢).

ويبدو ان هذه اللغة موجودة فعلاً بدليل روايتها عن اكثر من شخص من الثقات، ووجود شاهد او شاهدين يعتقد كونهما مصنوعين لاينفي الشواهد الاخرى التي لم ينظروا الى نفيها او الشك فيها، وإذا ثبت ورود البيت الذي رواه الجرجاني عن العرب، فالظاهر أنه ليس غلطاً من الشاعر وانما هو لغة من لغات العرب كما ذكر اغلب العلماء.

٢- قلب ياء المتكلم المضاف اليها الاسم في غير النداء ألفاً:

ذكر في الوساطة (٣) أن من أغلاط الشعراء قول نقيع بن جرمود:

أطوف ما اطوف ثم اوي الى امي ويرويني النقيع (٤)

قال الجرجاني: " فأدخل الالف في امي لغير نداء ولاضرورة." (٥).

وأصل (أمي) (أمي) بإضافة (أم) الى ياء المتكلم، والذي فعله الشاعر هو إبدال

ياء الاضافة ألفاً، وليس إدخال الالف كما يرى الجرجاني.

(١) سبق تخريج هذين البيتين والرواية هنا (الجيد) بدلاً من (الانف) هناك.

(٢) التطور اللغوي ٧٩، وينظر: النحو العربي نقد وبناء ٦٩-٧٠.

(٣) ينظر: الوساطة: ٨.

(٤) البيت لنقيع بن جرمود، ينظر: النوادر: ١٩، ومعاني القرآن ١٧٦/٢، والمؤتلف

والمختلف: ١٩٥.

(٥) الوساطة: ٨.



وإبدال ياء الاضافة ألفاً جائز ، إذا كان المضاف منادى ، فقد ذكر أن المنادى المضاف الى ياء المتكلم إذا كان صحيح الاخر جاز فيه خمسة اوجه منها: قلب ياء المتكلم ألفاً وإيقاؤها، وقلب الكسرة فتحة، نحو " ياعبدا" (١) .

أما إبدال ياء الاضافة الفا في غير النداء، فالذي يبدو من كلام الفراء جوازه، قال شارحا قوله تعالى ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِدِكْرِي ﴾ (٢) : " ويقراً : (لذكر) (٣) بالالف ... وان شئت جعلتها ياء اضافة حولت الفا لرؤوس الايات ، كما قال الشاعر:

أطوف ما أطوف ثم اوي الى أما (٤) ويرويني النقيع (٤)

والعرب تقول : بأبا وأما يريدون : بأبي وأمي ... " (٥) .

ويرى ابن عصفور أن هذا من قبيل إبدال الحركة من الحركة، فهو عنده " إبدال الكسرة التي قبل ياء المتكلم في غلامي وأمثاله في غير النداء فتحة ، فتقلب الياء لذلك الفأ، إجراءً له مجراه إذا كان منادى" (٦) ، واستشهد بأبيات منها قول الشاعر:

فيالهِفَ ما أما عليك إذا غدا علي ذوو الاضغان بالنظر الشزر (٧)

قال : " يريد : ما أمي عليك ، أي : يالهِفَ أمي عليك ، ... " (٨) .

وذكر ابن مالك أنه ربما ورد قلب ياء المتكلم الفأ دون نداء (٩) ، وذكر ابن عقيل أنه يجوز في الياء المضاف اليها غير المنادى الفتح والتسكين ، فتقول : (غلامي وغلامي) (١٠) ، وزاد الخصري (١٢٨٧هـ) ثلاثة أوجه اخرى على ما ذكره ابن عقيل،

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ٢٧٤/٣ .

(٢) من سورة طه ، الآية ١٤ .

(٣) هذه قراءة أبي عبدالرحمن السلمي والشعبي والزهري، ينظر: معجم القراءات ٧٤/٤ .

(٤) كذا والصواب امي بالالف النائمة لانها رباعية.

(٥) سبق تخريج البيت.

(٦) معاني القرآن ١٧٦/٢ .

(٧) ضرائر الشعر ٢١٦ .

(٨) البيت لعبد الرحمن بن جمانة المحاربي في النوادر ١٥٦ .

(٩) ضرائر الشعر ٢١٦ .

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ١٤٣/٣ .

(١١) ينظر: شرح ابن عقيل ٩٢/٣ .

قال : " ... ويجوز حذف الياء اكتفاء بالكسر قبلها، وقلبها ألفاً بعد فتح ما قبلها، كغلاما، وقد تحذف اكتفاء بالفتحة ، فالجملة خمسة أوجه ... " (١).

وجملة القول أن في إبدال ياء الاضافة في غير النداء ألفاً أربعة أقوال :

الاول: الجواز ، وهو رأي الفراء ، وممن قال بذلك الخصري.

الثاني: الجواز للضرورة حملاً على إبدالها ألفاً في النداء، وهو رأي ابن عصفور.

الثالث: الجواز على قلة، وهو رأي ابن مالك. بدليل تصدير قوله بـ(ربما).

الرابع: المنع، وهو رأي ابن عقيل.

والظاهر جواز إبدالها في غير النداء ألفاً، والدليل عليه ورود عدد من الشواهد النثرية والشعرية التي حدث فيها هذا الابدال ، ولكنها قليلة ، ومادامت قليلة كان القياس عليها غير صحيح ووجب ان يقتصر الجواز على السماع فقط.

### ٣- الجر على الجوار :

ورد في الوساطة (٢) أن من اغلط الشعراء قول امرئ القيس:

كأن ثبيراً من عرائينِ وبله كبير أناسٍ في بجادِ مزمل (٣)

وقول الفرزدق :

بخير يدي من كان بعد محمد وجاريه والمقتول لله صائم (٤)

قال الجرجاني تعليقاً على البيت الاول : " فخفض مزماً، وهو وصف كبير " (٥)

وقال معلقاً على البيت الثاني : " فخفض (صائم) " (٦) .

والملاحظ في هذين البيتين أن الاسم الاخير المجرور قد سبق بكلمة مجرورة

وهي (بجاد) في البيت الاول، ولفظ الجلالة ( الله) في البيت الثاني ، فضلاً عن كون

(١) حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ٣١/٢.

(٢) ينظر الوساطة : ٨.

(٣) ديوانه : ٢٥ ، ورواية صدره فيه : كأن أبانا في أفانين ودقه.

(٤) ديوانه ٣٠٨/٢ ، وفيه ( المظلوم) بدلا من (المقتول).

(٥) الوساطة : ٨.

(٦) المصدر نفسه : ٨.

حكم الاسم الاخير الرفع في كلا البيتين، لذا حاول عدد من النحاة أن يجدوا مسوغاً لهذا الجر وسموا مثل هذه الظاهرة بـ ( الجر على الجوار) أو (الخفض على الجوار) .  
وقد اختلف النحاة في هذا الجر وشروطه وتأويله، فقد نقل سيبويه عن الخليل قوله : " لايقولون الا هذان جحرا ضب خربان، من قبل أن الضب واحد ، والجحر جحران، وإنما يغلطون اذا كان الاخر بعدة الاول، وكان مذكراً مثله او مؤنثاً، فقال: هذه جحرة ضباب خربية؛ لأن الضباب مؤنثة، ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة" (١) ، أي ان " هذا الذي تجره العرب على الجوار إنما تجعله على بعض الاوصاف، وهو أن يكون النعت الذي يجره يوافق الاسم الذي يُجاوره في عدته، وفي تذكيره وتأنيثه ، فإن اختلفت العدة، وكان أحدهما مذكرا والاخر مؤنثا استعملوا الكلام على اصله، ولم يجروه على المجاورة ... " (٢) .

وخالف سيبويه استاذة بقوله : " ولانرى هذا والاول الا سواء؛ لانه اذا قال: هذا جحر ضب متهدم، ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثل مافي التثنية من البيان أنه ليس بالضب " (٣) ، واستشهد بقول الشاعر :

#### كأن نسج العنكبوت المرمل (٤)

وقال ابو بكر ابن الانباري (ت ٣٢٨هـ) ان " المزمّل نعت الكبير في المعنى، اجراه على اعراب البجاد للمجاورة كما تقول العرب: هذا جحر ضب خرب، يخفضون خرباً على المجاورة للضب ، وهو في المعنى نعت للجحر" (٥) ، واستشهد بالبيت السابق، وقول الشاعر :

#### كأنما ضربت قدام أعينها قطنا بمستحصد الاوتار ملحوج (٦)

قال: "فخفض ملحوجاً على الجوار للمستحصد، وهو في المعنى نعت للقطن" (٧) .

(١) الكتاب ( بولاق ) ٢١٧/١ .

(٢) شرح ابيات سيبويه للسيرافي ٣٤١/١ .

(٣) الكتاب ( بولاق ) ٢١٨/١ .

(٤) ينسب هذا البيت إلى العجاج في ديوانه : ٤٧ .

(٥) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ١٠٧ .

(٦) البيت لذي الرمة في ديوانه : ٧٥ وفيه (قطنٌ) بالرفع.

(٧) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ١٠٧ .

وتابعه النحاس (٣٣٨هـ) في كون (مزمل) مخفوضاً على الجوار (١) ، ثم ذكر أن البيت يُروى : " في بجاد مزمل على الاقواء (\*) " (٢) . ويرى ابن جني ان اصل (هذا حجر ضب خرب) " هذا حجر ضب خرب جحره، فيجري وصفاً على (ضب) ، وإن كان في الحقيقة للحجر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه ، فتجري (قائماً) وصفاً على (رجل) ، وإن كان القيام للاب، لا للرجل لما ضمن من ذكره .

والامر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه، فلما كان أصله كذلك حذف الحجر المضاف الى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (ضب) ، فجرى وصفاً على ضب وإن كان الخراب للحجر لا للضب - على تقدير حذف المضاف على ما أرينا، وقلت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع.

وعلى نحو من هذا حمل أبو علي رحمه الله :

كبير أناسٍ في بجاد مزمل (٣) .....

ولم يحمله على الغلط ، قال : لأنه أراد : مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجر، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول.

فإذا أمكن ماقلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع واطرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به ، ومثله قول لبيد :

أو مذهب جدد على الواحه      الناطق المبروز والمختوم (٤)

(١) ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات : ١٩٧.

(\*) الاقواء : هو اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة، وهو أن يجيء بيت مرفوعاً وآخر مجروراً. ينظر : الكافي في العروض والقوافي : ١٦٠.

(٢) شرح القصائد التسع المشهورات ١٩٨.

(٣) سبق تخريج البيت، تنظر : ص ٧٥ .

(٤) ديوانه ١٥١.

أي المبروز به ، ثم حذف حرف الجر ، فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول ، وعليه قول الآخر :

..... الى غير موثوق من الارض تذهب (1)

أي : موثوق به ، ثم حذف حرف الجر ، فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول . " (2) .

ورد ابن جني ابنُ مضاء القرطبي ( ت ٦٧١ هـ ) قائلاً : " لكن لقائل ان يقول لابي الفتح: ان الحذف للمضاف لايجوز الا في المواضع التي يسبق الى فهم المخاطب المقصود من اللفظ فيها، كقوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ (3) ، وأما في المواضع التي يحتاج في معرفة المحذوف منها الى تأمل كثير وفكر طويل ، فلا يجوز حذفه لما فيه من اللبس على السامعين .

وهذا من المواضع البعيدة ، والدليل على ذلك أنه قد مر هذا القول على اسماع قوم فهماء عارفين بالنحو واللغة ، فلم يهتدوا الى هذا المحذوف ؛ لأنه لو ظهر ، لكان قبيحاً ، لو قالت العرب : هذا جحر ضب خرب جحره ، قبح ؛ لأنه عيٌّ من القول ، تغني عنه ضمة الباء ، ويكون الكلام وجيزاً فصيحاً ، فلما كان اصله هكذا ، ثم تكلف فيه ماتكلف من الحذف لما لايسبق حذفه الى الفهم بعد ، ثم إنه لو كان المضاف اليه ظاهراً لكان أبين ، ولكنه حذف المضاف واستكن المضاف اليه ، فعزب عن الفهم ، وصار فهمه مع هذا الحذف والاضمار من تكليف ما لايستطاع... " (4) .

والذي يبدو أن يحمل الجر في مثل هذه الحالة على الغلط وأن لايقاس عليه ، وان تكون الرواية على الاصل كما روي (مزمل) بالرفع فيحدث عيب من عيوب القافية ، وهو الاقواء ، وهذا أسهل من هذه التخريجات البعيدة عن روح النحو وما ذكرها العلماء إلا لتصحيح كلام من يحتج بكلامهم (5) .

(1) لم اقف على قائله .

(2) الخصائص ١/١٩١-١٩٢-١٩٣ .

(3) من سورة يوسف ، الآية ٨٢ .

(4) الرد على النحاة ٨٥ .

(5) ينظر : شرح القوائد العشر ( الهامش ) ٧٣ .

#### ٤- رفع المستثنى في الاستثناء التام الموجب :

ذكر القاضي الجرجاني<sup>(١)</sup> أن مما لحن فيه أبو نواس قوله :

ياخير من كان ومن يكون      الا النبي الطاهر الميمون<sup>(٢)</sup>

وقد سبق القاضي في تلحين ابي نواس في بيته هذا ابن الاثير الذي ذكر البيت وقال بعده معلقاً : " فرفع في الاستثناء من الموجب"<sup>(٣)</sup> ، فعد هذا الرفع لحناً لأن " حكم المستثنى بـ ( إلا ) النصب، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب، سواء كان متصلاً أو منقطعاً نحو : قام القوم إلا زيداً ... وقام القوم إلا حماراً ..."<sup>(٤)</sup> .

وحاول ابن ابي الحديد الدفاع عن ابي نواس في قوله السابق فقال رداً على قول ابن الاثير : " ... إن ابا نواس يستعمل في شعره مذهب الكوفيين كثيراً، وهذا من جملة مذاهبهم، وقد قال :

لمن ظل عافي المحل دفين      عفا عهده الاخوالد جون<sup>(٥)</sup>

فابتدأ بقوله: خوالد جون ، وحذف الخبر، ... ، على ان من الناس من رواه:

..... الا النبي الطاهر الميمون<sup>(٦)</sup>

فنصب اللفظتين الاوليين على الاستثناء من الموجب ونعته ، ورفع الميمون على حذف المبتدأ تقديره: هو الميمون ، ويجوز في الوصف إذا كرر ان يتبع وأن يستأنف."<sup>(٧)</sup> .

ويبدو أن ابا نواس ليس الشاعر الوحيد الذي رفع المستثنى في الاستثناء الموجب فقد ورد أكثر من بيت فيه ما أخذ على ابي نواس، ومنه قول الاخطل التغلبي:

وبالصريمة منها منزل خلق      عاف تغير الا النووي والوتد<sup>(٨)</sup>

(١) ينظر: الوساطة ٦١ .

(٢) ديوانه ٥٢٩ .

(٣) المثل السائر ٥٢/١ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢/٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٥) ديوانه ٢١٠ والرواية فيه : لمن ظل عاري المحل دفين      عفا آيه الا رواكد جون

(٦) سبق تخريج البيت .

(٧) الفلك الدائر : ٤٥ .

(٨) شعر الاخطل ٢/٤٣٤ .

فرفع (النؤي) على الرغم من كون الاستثناء موجباً، وقول عدي بن زيد:

لدم ضائع تغيب عنه أقربوه الا الصبا والدبور (١)

فرفع (الصبا) على الرغم من ان الاستثناء موجب، والدليل على رفعه (الصبا) أنه عطف عليه بالرفع، وقد أول عدد من العلماء هذين البيتين ونحوهما فبينوا فيهما " أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفت اليه، وأن الكلام ، وان كان ايجاباً في الظاهر، نفي عند التحقيق ؛ لأن معنى (تغير) في البيت الاول " لم يبق على حاله " ومعنى " تغيب عنه اقربوه " في البيت الثاني " لم يحضروا " ، وأنت تعلم أن الشاعر الاول لو أنه قال : " لم يبق على حاله الا النؤي والبعد " وأن الشاعر الثاني لو قال : " لم يحضر اقربوه الا الصبا والدبور " لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد الا على البدلية ، وأن ينصبه على الاستثناء، فقد صنع كل منهما مايجوز له ؛ لأنه فهم ان الكلام إذا كان بمعنى كلام منفي ، أخذ حكم الكلام المنفي. " (٢) .

وذكر الشيخ يس ( ١٦١٥م ) أن وجوب نصب المستثنى بعد إلا إذا كان موجباً تاماً إنما هو في " لغة الجمهور، فلا ينافي جواز رفعه في لغة حكاها أبو حيان ، وخرج عليها بعضهم حديث ( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الا امرأة او مسافر او عبد او مريض ) (٣) ... وظاهر كلام ابن مالك أن ذلك جائز في لغة الجمهور، فانه قال، قال ابو الحسن ابن عصفور : فإن كان الكلام الذي قبل (إلا) موجباً جاز في الاسم الواقع بعد (الا) وجهان افصحهما النصب على الاستثناء، والاخر أن تجعله مع الا تابعاً للاسم الذي قبله ، فتقول : قام القوم الا زيدا بنصبه ورفع، وعليه يحمل قراءة من قرأ: ( فشرّبوا منه الا قليل ) (٤) بالرفع، ...

(١) شعره : ٩٠ .

(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (هامش شرح ابن عقيل ) ٢١٠/٢ .

(٣) ينظر : سنن البيهقي الكبرى ٣/ ١٨٤ .

(٤) قرأها ابي بن كعب وعبدالله بن مسعود والاعمش ينظر: معاني القرآن ١٦٦/١ والبحر المحيط ٢٦٦/٢، ومعجم القراءات ١٩٣/١ .

وما قاله ابن عصفور سبقه اليه الفراء كما نقله عنه ابن الناظم في الكلام على قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ، ونقله ابن عمار المالكي في رسالة لطيفة سماها التاج المذهب في رفع المستثنى من الموجب...<sup>(١)</sup>.

ومن هذا الكلام يتضح جواز رفع المستثنى بعد إلا في الكلام الموجب، وأنه وارد ومسموع عن العرب، لذا لاداعي لتأويل البيتين السابقين ونحوهما ذلك التأويل ؛ لأنه لا يصلح لكل ماورد على هذه اللغة فإنهم، وإن اولوا هذين البيتين، لا يستطيعون تأويل القراءة الواردة به وكذلك الحديث الشريف.

ومما تقدم يبدو صحة قول ابي نواس؛ إذ إنه، وإن لم يكن الافصح، فصيح على كل حال تؤيده الشواهد النثرية والشعرية فضلاً عن قول كثير من العلماء به.

#### ٥- وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) :

ورد في الوساطة<sup>(٢)</sup> أن مما أخذ على أبي الطيب قوله :

ليس إلّاك يا علي همام سيفه دون عرضه مسلول<sup>(٣)</sup>  
وقوله :

لم تر من نادمتُ إلا كما.....<sup>(٤)</sup>

قال الجرجاني: " فأنكروا اتصال الضمير بالا ، وحق الضمير ان ينفصل عنها، وبذلك جاء القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وهو الظاهر في قياس النحو، والمشهور عن العرب.

وقد روى الفراء بيتاً عن العرب احتج به أبو الطيب واحتذى عليه:

فما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا ألا يجاورنا إلّاك ديار<sup>(٦)</sup>

(١) حاشية يس على شرح التصريح ٣٥٨/١-٣٥٩.

(٢) ينظر: الوساطة : ٤٥٦-٤٥٧.

(٣) ديوانه ٤٣١.

(٤) ديوانه ١٥٤ وعجزه: لا لسوى ودك لي ذاك.

(٥) من سورة الاسراء ، الآية ٦٧.

(٦) البيت مجهول القائل وهو من شواهد شرح المفصل ١٠١/٣ ، وشرح الكافية ٤٢٩/٢.



وأنا أرى ان لا يطالب الشاعر أكثر من إسناد قوله الى شعرٍ عربي منقول عن ثقة وناهيك بالفراء. " (١) .

مما يميز الضمير المتصل من الضمير المنفصل كون الاول لا يبتدأ به ، ولا يقع بعد إلا (٢) ، وقد ورد مجيء الضمير المتصل بعد إلا في الشعر ، كقول الشاعر السابق وقول الآخر:

أعوذ برب العرش من فئةٍ بغت عليّ فمالي عوضُ إله ناصر (٣)

فاختلف النحاة في ذلك ، " فمنع المبرد ذلك مطلقاً ، وأنشد مكان الاك سواك" (٤) وأجازه ابن الانباري مطلقاً (٥) ، ويرى ابن يعيش أن الشاعر ربما اضطر ، فوضع المتصل موضع المنفصل (٦) ، ويرى ابن هشام أن (إلا) " قد يليها المتصل بشرطين : كونه بلفظ المنصوب لا الموقوع ، وكون ذلك في الشعر" (٧) واستشهد بالبيت المروي عن الفراء ثم بين أن الضمير المتصل " إنما سهل وصله في الضرورة لثلاثة أمور: أحدها : أن الأصل في الضمير الاتصال.

والثاني: أن الأصل في الحرف الناصب للضمير أن يتصل به ، نحو : إنك ولعلك.

والثالث: اجراء (إلا) مجرى أختها (غير) كما أجريت مجراها في الوصف بها... " (٨) ثم ذكر أن ابن مالك زعم في شرح التسهيل (٩) " أن الفصل في البيت ليس بضرورة ، لتمكن الشاعر من ان يقول : ألا يكون لنا خل ولا جار " (١٠) .

(١) الوساطة ٤٥٧ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل : ٨٩/١ وشرح التصريح ٩٨/١ .

(٣) لم أقف على نسبه الى شاعر معين، وهو من شواهد شرح التصريح ٩٨/١ .

(٤) ينظر : شرح التصريح ٩٨/١ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه والموضع نفسه .

(٦) ينظر: شرح المفصل ١٠٣/٣ .

(٧) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٨١ .

(٨) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٨٢ وينظر خزانة الادب ٤٠٥/٢ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ١٩٨/٢ .

(١٠) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٨٢ .

ورده بقوله : " وإذا فُتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر، ... " (١) ، وذهب ابن عقيل الى شذوذ وقوع الضمير المتصل بعد إلا (٢) .

وأما شراح ديوان أبي الطيب كالمعري والواحي وصاحب التبيان فقد ذكروا أن وصل (إلا) بالضمير المتصل جائز في ضرورة الشعر (٣) .

ومما تقدم يتبين أن الاراء في هذه المسألة ثلاثة، المنع مطلقاً والجواز مطلقاً والجواز للضرورة.

ويبدو أن الرأي الذي يقول بالجواز مطلقاً لايعضده الدليل ؛ لأنه بخلاف المشهور ، ولأن هذين البيتين ليسا كافيين لاقامة قاعدة عامة فضلاً عن كونهما من الشواهد التي لايعرف قائلوها وكون الاول منهما مرويا برواية أخرى ليس فيها شاهد على ما قيل.

ويبدو أيضاً أن الرأي الذي يقول بالجواز للضرورة - وإن كان أقوى من الرأي الاول - لايمكن الاخذ به ؛ لكون البيتين غير ثابت ورودهما عن العرب، ولم ينسب الى شاعر بعينه، وإنما تناقلهما النحاة من السلف الى الخلف من دون إثبات صحة ورودهما عن العرب، فضلاً عن أن القياس على بيتين لايصح لقلتهما، ومالم يكثر استعماله لاسبيل الى القياس عليه .

وعلى هذا لايبقى إلا الرأي الذي يقول بالمنع مطلقاً.

## ٦- حذف الياء المضاف اليها الاسم المضاف اليه المندوب :

قال الجرجاني في بيت ابي الطيب :

واحر قلباه ممن قلبه شجم ومن بجسمي وحالي عنده سقم (٤)

(١) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٨٢ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٨٩/١ .

(٣) ينظر : معجز أحمد ٥٨٧/٣-٥٨٨ وشرح الواحي ٢٣٨/١ والتبيان ١٥٦/٣ .

(٤) ديوانه ٣٣١ .

: " وأضعف من إلحاق هذه الهاء (\*) إسقاط الياء في قلباه، وإنما الوجه : وأحر قلبياه، وكذلك : وانقطاع ظهرياه؛ لأن الياء إنما تسقط حيث يحذف التنوين من المنادى، فلما كنت تقول : يازيد ، فتحذف التنوين ، قلت : واغلاماه، فاسقطت الياء، ولو قلت : واغلام غلامياه ، أثبت الياء؛ لأنك تقول في النداء: ياغلام زيد ، فتنون المضاف الى المنادى (\*) ، ولك في المفرد إثبات الياء، تقول : واغلامياه، وإذا جاء موضع تثبت فيه النون، فليس غير إثبات الياء، هذا الذي عليه جلة النحويين وحذاقهم، وقد أجاز بعضهم إسقاط الياء في هذا الموضع، وهو في الشعر أقوى منه في الكلام . " (١) .

إن ما ذكره القاضي الجرجاني من وجوب إثبات الياء في مثل هذا الموضع وارد عن عدد من النحاة ، قال ابن السراج ( ت ٣١٦ هـ ) : " ... فان اضفت الى مضاف اليك قلت : واغلام غلامي ، فان ادخلت الالف ، قلت : واغلام غلامياه، لا يكون الا ذلك؛ لأن المضاف الثاني غير منادى ، ... ، وكذلك ، وا انقطاع ظهرياه ، لا بد من إثبات الياء ... " . (٢) .

وذكر أن السيرافي كان يرى ان القياس في حذف الياء من المنسوب ومن المضاف اليه المنسوب واحد، يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين. (٣) .  
وذكر المعري مضمون ما ذكره الجرجاني من قبل (٤) ، ثم اختصر كلامه بقوله: " والحاصل أن الياء إنما تحذف من المنادى ، لامن المضاف اليه المنادى، وقد أجاز بعض النحويين اسقاط الياء في هذا الموضع، وإن كان ضعيفاً ، فيجوز في الشعر؛ لأنه موضع الضرورة. " (٥) .

ويرى القزاز أن احد وجهي الغلط في بيت أبي الطيب " أنه اسقط الياء من المضاف اليه، وهو موضع لا تسقط فيه الياء؛ لأنه ، اذا قال : ياغلام، أسقط الياء، فإذا

(\*) سيأتي الكلام على إلحاق الهاء في مبحث ( الحروف والأدوات ) .

(\*) الظاهر أن الصحيح : المضاف اليه المنادى.

(١) الوساطة : ٤٦٤ .

(٢) الاصول في النحو ٣٥٦/١ .

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٥٧/١ .

(٤) ينظر: معجز أحمد ٢٤٧/٣-٢٤٨ .

(٥) المصدر نفسه ٢٤٨/٣ .

قال : ياغلام غلامي، لم يجز اسقاطها، فقله: واحر قلباه، بمنزلة ياغلام غلامياه، فلما لايجوز\* اسقاط الياء من الاخر، كذا لايجوز اسقاطها من القلب." (١).

وقد حاول صاحب التبيان الاعتذار لابي الطيب بغير ما اعتذر به المعري من قبل، فقال : " وكان الاصل قلبي، فأبدل من الياء الفأ طلباً للخفة، والعرب تفعل ذلك في النداء، ... " (٢).

وذكر خالد الأزهري ( ت ٩٢٥هـ) أنه " إذا قيل : ياغلام غلامي لم يجز في الندبة حذف الياء؛ لأن المضاف اليها، وهو غلام الثاني، غير منادى، ... ، فلما لم يحذف في النداء لم يحذف في الندبة . " (٣).

وذكر الصبان ( ت ١٢٠٦هـ) أن المندوب إذا اضيف " الى مضاف الى الياء لزممت الياء؛ لان المضاف اليها غير مندوب نحو : وا ولد عبديا .. " (٤).

ويبدو أن قول من قال: إنه أسقط الياء لضرورة الشعر غير صحيح؛ لان النحويين لم يقدموا لنا الشواهد الشعرية التي حذف فيها الياء في مثل هذا الموضع، ويبدو ايضا ان قول من قال: إن ابا الطيب أبدل الياء الفأ طلباً للخفة غير صحيح كذلك؛ لأن الالف الموجودة في (قلباه) هي ألف الندبة ، وهي مستقلة بذاتها لامبدلة من ياء الاضافة، فضلاً عن عدم وجود مسوغ لابدال الياء الفأ في مثل هذا الموضع.

وأما قول من قال بجواز سقوطها لالتقاء الساكنين فهو مقبول عقلاً إلا أنه لايعضده السماع؛ إذ لم يرد ولم يسمع عن العرب أنهم حذفوا الياء المضافة الى المضاف اليه المندوب، فالذي جوز هذا الحذف لم يأتنا بأي شاهد على مايقول به .

والظاهر مما تقدم أن حذف الياء في مثل هذا الموضع غير جائز في جميع أحوال الكلام نثره وشعره ولهذا كان من أخذ على المتنبى قوله السابق محقا ولاسبيل الى الاعتذار عن أبي الطيب بمثل تلك الاقوال.

(\*) كذا والصحيح فلما لم يجز ... لم يجز اسقاطها..

(١) مايجوز للشاعر في الضرورة ٣٩.

(٢) التبيان ٣/٣٦٣.

(٣) شرح التصريح ٢/١٨٣-١٨٤.

(٤) حاشية الصبان على شرح الاشموني ٣/٧١١.

٧- الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول :

مما أخذ في الوساطة <sup>(١)</sup> على أبي الطيب قوله :

حملتُ اليه من ثنائي حديقة سقاها الحجي سقي الرياض السحائب <sup>(٢)</sup>

قال الجرجاني : " قالوا : فصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول ، وإنما

يفصل بينهما بالظروف والحروف وما أشبههما، كقول الشاعر:

لما رأْتُ ساتيدما <sup>(\*)</sup> استعبرتُ لله در اليوم مَن لأمها <sup>(٣)</sup>

.... معناه لله در من لأمها اليوم ، وقول الشاعر:

كتحبير الكتاب بكف يوماً يهودي يقاربُ أو يزيل <sup>(٤)</sup>

وقول الآخر :

كأن أصوات من ايغالهن بنا أواخر الميس أصواتُ الفراريج <sup>(٥)</sup>

يريد : كأن أصوات أواخر الميس، فأما في هذا فلا يجوز الفصل بينهما؛ لأنهما

كالاسم الواحد.

قال المحتج : قد أجاز الفراء هذا ، وأنشد فيه:

ترى النور فيها مدخل الظل رأسه وسائره باد إلى الشمس أجمع <sup>(٦)</sup>

والرواية المشهورة رأسه - بالنصب - ، وأنشد أبو عبيدة:

تفرق الاف الحجيج على منى وصدعهم مشي النوى عنك أربع <sup>(٧)</sup>

(١) ينظر: الوساطة : ٤٦٤ .

(٢) ديوانه : ٢٢٨ وفيه (من لساني) بدلاً من (من ثنائي).

(\*) ساتيدما : جبل متصل من بحر الروم الى بحر الهند، ينظر: معجم البلدان ٦/٣ .

(٣) البيت لعمر بن قميئة في ديوانه : ٧٣ .

(٤) البيت لأبي حية النميري، وهو من شواهد المقتضب ٣٧٧/٤ ، والموشح : ٣٥٥ ، وفيهما (كما خط) بدلاً من (كتحبير).

(٥) البيت لذي الرمة في ديوانه : ٧٦ .

(٦) لم أقف على نسبته الى شاعر معين ، وهو من شواهد تأويل مشكل القرآن : ١٤٨ ، وأمالى المرتضى ٢١٦/١ .

(٧) ينسب البيت إلى كثير عزة في الموشح : ٣٣٢ ، والرواية فيه :

وفرقهم صرف النوى مسي أربع ، وهو ليس موجوداً في ديوان كثير

أراد : وصدعهم النوى عنك مشي أربع ليالٍ ، وأنشد أيضا:

وحلقُ الماذي والقلانسِ فداسهم دوس الحصاء الدائس<sup>(١)</sup>  
وقال آخر:

يفرك حب السنبل الكنافج بالقاع فرك القطن المحالج<sup>(٢)</sup> " (٣) .

وفي ما نقله الجرجاني عن الخصوم والمحتج نظر، فأما ما نقله عن الخصوم وهو قولهم : " فأما في هذا ، فلا يجوز الفصل بينهما؛ لأنهما كالاسم الواحد " ، فمردود بأن المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد في جميع الاحوال، فإذا كان سبب عدم الفصل بينهما بالمفعول أنهما كالاسم الواحد ، فينبغي الا يفصل بينهما بالظرف او الجار والمجرور أيضا للسبب نفسه وقد أجازوهما دون الفصل بالمفعول.

وأما قول المحتج : " قد أجاز الفراء هذا " وروايته عنه ذلك البيت فمردودان بأن الفراء قد ورد عنه عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، قال معلقاً على قراءة ابن عامر ( وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم )<sup>(٤)</sup> : " وليس قول من قال : إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فززتها متمكنا زج القلوص أبي مزادة<sup>(٥)</sup>

بشيء ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية<sup>(٦)</sup> ، وبأن لادليل في البيت الذي رواه المحتج عن الفراء على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، على الرواية المشهورة بنصب ( رأسه ) إذ لا يوجد أي مفعول قد فصل بين المضاف والمضاف إليه.

وأما الشاهد الذي رواه المحتج عن ابي عبيدة وهو قول الشاعر:

(١) الرجز لعمر بن كلثوم في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٤٦١/٣ وليس موجوداً في ديوانه .

(٢) البيتان لجندل بن المثنى في لسان العرب (حنبج).

(٣) الوساطة : ٤٦٤-٤٦٥ .

(٤) ينظر: ارشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر: ٣١٩ ومعجم القراءات ٣٢١/٢ .

(٥) لم أقف على نسبه الى قائل معين، وهو من شواهد مجالس ثعلب : ١٥٢ ، والخصائص

٤٠٦/٢ ، وشرح المفصل ١٩/٣ ، والمقرب ٥٤/١ .

(٦) معاني القرآن ٣٥٨/١ .

تفرق آلاف الحجيج على منى وصدعهم مشي النوى عنك أربع (١)  
وقوله فيه : " أراد : وصدعهم النوى عنك مشي أربع ليالٍ " ، ففيه الفصل بين  
الفعل والفاعل بالمفعول ، لا الفصل بين المتضايين .

وقد اختلف النحاة في القول بالفصل بين المتضايين بغير الظرف وحرف  
الخفض فذهب البصريون الى عدم جوازه ، وذهب الكوفيون الى أنه جائز لضرورة  
الشعر (٢) ، واحتجوا " بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن العرب قد استعملته كثيراً في  
أشعارها ، قال الشاعر :

فزرجتها بمزجاة زج القلوص أبي مزادة (٣)

والتقدير : زج أبي مزادة القلوص ، ففصل بين المضاف والمضاف اليه  
بالقلوص ، وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض ، ... ، وقال الآخر :

يظفن بحوزي المراتع لم ترع بواديه من قرع القسي الكنائن (٤)

والتقدير : من قرع الكنائن القسي ، ...

وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة ( وكذلك زين لكثير من المشركين قتل  
اولادهم شركائهم ) (٥) بنصب أولادهم وجر شركائهم ، ففصل بين المضاف والمضاف  
اليه بقوله ( أولادهم ) ، والتقدير فيه قتل شركائهم أولادهم ، ولهذا كان منصوباً في هذه  
القراءة ، وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لان المضاف  
والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما  
بالظرف وحرف الجر ... ؛ لأن الظرف وحرف الجر يسع فيهما ما لا يسع في غيرهما ،  
فبقينا فيما سواهما على مقتضى الاصل .

(١) سبق تخريج البيت ، تنظر : ص ٨٦ .

(٢) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٤٢٧ ، وائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة  
والبصرة : ٥١-٥٢ .

(٣) سبق تخريج البيت ، تنظر : الصفحة السابقة ، والرواية هنا فيها (بمزجة) بدلاً من (متمكناً)  
هناك .

(٤) البيت للطرماح في ديوانه : ٤٨٦ .

(٥) سبق تخريج هذه القراءة ، تنظر : الصفحة السابق .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لايعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به ... وأما قراءة من قرأ من القراء ( وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها ، لانكم لاتقولون بموجبها؛ لأن الاجماع واقع على امتناع الفصل بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الاجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ... " (١) .

وذهب ابن جني الى ان الفصل بين المتضايفين ضرورة (٢) ، وكذلك ابن سيده (٣)، ويرى ابن يعيش أن " الفصل بغير الظرف لم يرد به بيت والقياس يدفعه " (٤) ، ويرى ابن عصفور أن من الضرائر " الفصل بينهما بسائر الاسماء التي ليست ظروفًا ولامجروبات .. " (٥) ، وذكر أن أكثر النحويين لايجيز القياس على الفصل بينهما بالمفعول في الشعر وان بعضهم يجيزه، وأن أبا الطيب قد أخذ بمذهب من أجازه (٦) ، ويرى رضي الدين الاسترلابادي أن الفصل بينهما " بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولاً كان الفاصل أو يميناً أو غيرهما، فقراءة ابن عامر ليست بذلك " (٧) ؛ لأنه لايسلم " تواتر القراءات السبع، وإن ذهب اليه بعض الاصوليين " (٨) .

ويرى ابن مالك أن المضاف إذا كان " مصدراً جاز ان يضاف نظماً ونثراً الى فاعله مفعولاً بمفعوله " (٩) وأن ذلك لا يختص بالشعر " خلافاً لأكثر النحويين، والعمدة قراءة ابن عامر ، ومن الشعر :

زج القلوص أبي مزادة (١٠)

- 
- (١) الانصاف في مسائل الخلاف : ٤٢٧-٤٣٦ .  
 (٢) ينظر: الفسر ٣٥١/١ .  
 (٣) شرح مشكل أبيات المتنبي : ١٧٧ .  
 (٤) شرح المفصل ٢٢/٣ .  
 (٥) ضرائر الشعر : ١٩٦ .  
 (٦) ينظر: المصدر نفسه : ١٩٧-١٩٨ .  
 (٧) شرح الرضي على الكافية ٢٩٣/١ .  
 (٨) المصدر نفسه : والصفحة نفسها .  
 (٩) شرح التسهيل ١٣٧/٣ .  
 (١٠) سبق تخريج البيت .



وربما فصل في اختيار اسم الفاعل المضاف الى المفعول بمفعول آخر ...  
 كقراءة بعض السلف : " فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله " (١) " (٢) ، وتابعه في رأيه  
 ابن هشام (٣) وابن عقيل (٤) .

وذكر أبو حيان أن بعض النحويين أجاز الفصل بينهما بالمفعول ، وأنه هو  
 الصحيح عنده (٥) ؛ " لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة الى العربي الصريح  
 المحض ابن عامر ... ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات... " (٦) ، ولا  
 التفات عنده الى أقوال من منعها من النحويين (٧) .

وذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) أنه حسن الفصل في قراءة ابن عامر " كون  
 الفاصل فضلةً ، فإنه يصلح بذلك لعدم الاعتداد ، وكونه غير أجنبي من المضاف ، ومقدر  
 التأخير ، ... " (٨) .

ومما تقدم يظهر أن للنحاة في القول بالفصل بين المضاف والمضاف اليه  
 بالمفعول ثلاثة آراء:

الاول : المنع مطلقاً ، وهو قول البصريين .

الثاني : الجواز للضرورة ، وهو قول الكوفيين وعدد من النحويين .

الثالث : الجواز نثراً وشعراً ، بشرط ان يكون الفاصل مفعولاً للمضاف .

ويبدو أن الرأي الذي يقول بالجواز للضرورة هو الأقرب الى الصواب لسببين :

الاول : ورود عدد من الشواهد التي تؤيد الفصل ، وهذه الشواهد ، وإن كان

أكثرها لايعرف قائله ، بعضها معروف قائله على نحو اليقين ، وبعضها مشكوك به .

الثاني : قلة هذه الشواهد ، ولاسيما الشواهد المعروفة القائل .

(١) هذه القراءة مجهولة القارئ ، ينظر: البحر المحيط ٤٣٩ ، ومعجم القراءات ٢٤٤/٣ .

(٢) المساعد ٣٧٣/٢ .

(٣) ينظر: اوضح المسالك ٢٣٤/٢ ، وشرح التصريح ٥٧/٢ .

(٤) ينظر: المساعد ٣٧٣-٣٧٢/٢ .

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢٢٩/٤ .

(٦) المصدر نفسه : الصفحة نفسها .

(٧) المصدر نفسه ٢٣٠/٤ .

(٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٩٤/٤ .

ولكون هذه الشواهد قليلة جداً لا يحق لأبي الطيب أو غيره من المولدين القياس عليها؛ لأن القياس يجوز " على ماكثر استعماله منها، ومالم يكثر استعماله فلا سبيل الى القياس عليه. " (١) .

## المبحث الثاني الأفعال

### ١ - فتح فعل الامر المسند الى ضمير المخاطب :

ذكر في وساطة القاضي (٢) أن من اغلاط الشعراء قول امرئ القيس:

ياراكبا بلغ إخواننا مَن كان من كندة او وائل (٣)

قال الجرجاني : " فنصب (بلغ) " (٤) .

و(بلغ) فعل أمر مسند الى ضمير مخاطب مستتر ، فكان يجب أن يبنى على السكون، كما تقول: (اكتب) و (كرم) وغيرهما، لكنه جاء في البيت منصوباً، فعده الجرجاني غلطاً.

وقد أورد العلماء، مجموعة من الأبيات جاء فيها فعل الامر مفتوحاً، فحاول عدد منهم تأويل هذا الفتح، فذهب الأخفش الى أن فعل الأمر كان متصلاً بنون التوكيد الخفيفة فحذفت، وبقيت الفتحة قبلها دالة عليها (٥) ، وذهب ابن جني الى كون حذف نون التوكيد ضعيفاً في القياس وشاذاً في الاستعمال، قال: " وأما ضعف الشيء في القياس، وقتله في الاستعمال فمرذول مطرد، غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل ، وذلك نحو ما انشده أبو زيد من قول الشاعر:

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسوط قونس الفرس (٦)

(١) ضرائر الشعر : ٣١١ .

(٢) ينظر : الوساطة : ٥ .

(٣) هذا البيت ينسب إلى امرئ القيس، ينظر ديوانه : ٢٥٨ .

(٤) الوساطة : ٥ .

(٥) ينظر: النوادر : ١٣ .

(٦) البيت مصنوع لطرفة في النوادر : ١٣ ، وهو من شواهد الخصائص ١٢٦/١ ، والمحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات وانواعها ٣٦٧/٢ .

قالوا : أراد (اضربن عنك) فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ماتراه، ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك ، وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتشديد، وهذا مما يليق به الاطناب والاسهاب، وينتفي عنه الايجاز والاقتصاد ، ففي حذف هذه النون نقض الغرض" (١) .

وذكر ابن يعيش أن هذه النون " ربما حذفت في الشعر ، وإن لم يكن بعدها ساكن ، على توهم الساكن .. (٢) " واستشهد ببيت الشاعر السابق، وذكر ابن عصفور أن من الضرورة " حذف النون الخفيفة الداخلة على فعل الامر (\*) للتأكيد من غير أن يلقاها ساكن، نحو قوله : أنشده ابو زيد في نوادره:

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسوط قونس الفرس (٣)  
قال ابن خروف: إنما جاز ذلك على التقديم والتأخير (\*)، فتوهم اتصال النون من (اضربن) بالساكن بعده.

والصحيح انه حذفها تخفيفاً، لما كان حذفها لا يخل بالمعنى، وكانت الفتحة التي في الحرف قبلها دليلاً عليها ويدلك على صحة ذلك قول الشاعر ، أنشده الجاحظ في البيان له :

خلفاً لقولي من فيالة رأيه كما قيل قبل اليوم خالف تذكر (٤)  
يريد : خالفن ، وقول الآخر ، أنشده الفارسي:  
إن ابن أحوص مغرور فبلغه في ساعديه إذا رام العلا قصر (٥)  
يريد : فبلغنه ، وقول الآخر:

(١) الخصائص ١٢٦/١ .  
(٢) شرح المفصل ٤٤/٩ .  
(\*) ورد في الاصل (الفعل المضارع) بدلاً من (فعل الامر) والصحيح ان الكلام على فعل الامر بدليل الشواهد التي رواها.  
(٣) سبق تخريج البيت، تنظر: الصفحة السابقة، والرواية هنا فيها (بالسوط) بدلاً من (بالسيف).  
(\*) قوله على التقديم والتأخير يعني ( على تقديم ( الهجوم) على (عنك) وبهذا يكون مابعد النون ساكناً.  
(٤) لم أقف على نسبته الى قائل معين ، وهو موجود في البيان والتبيين ١٨٧/٢ ، وشرح الاشموني ٢٢٧/٣ .  
(٥) لم أقف على نسبته الى قائل معين ، وهو من شواهد المحتسب ١٩٦/١ .

ياراكبا ببلغ إخواننا من كان من كندة أو وائل (١)

يرد: بـلغـن ، ألا ترى أن النون من : (خالفن) و (بلغنه) و (بلغن) لا يمكن أن يقال إنها حذفت على توهم اتصالها بساكن؟ ، ... " (٢)

وقد حمل ابن مالك حذف النون على القلة (٣) ، وابن هشام على الضرورة (٤) ؛ لأن النون الحقيقية يجب حذفها " إذا لقيها ساكن نحو " اضرب الغلام " بفتح الباء ، والأصل اضربن ، ... " (٥) .

ويبدو أن هذه المسألة مصطنعة وليس لها وجود في كلام العرب؛ لأمر :  
الاول : ماورد في النوادر من أن أبا حاتم قال: " أنشدني الاخفش بيتا مصنوعاً لطرفه: ... " ، ودلالة كلمة (مصنوع) واضحة، ويؤكد هذا الكلام عدم وجود هذا البيت في ديوان طرفة.

الثاني: أن البيت المنسوب إلى امرئ القيس إنما نسب على نحو الشك لا على نحو اليقين.

الثالث: أن الابيات التي اوردها ابن عصفور لم ينسب أي منها الى شاعر معين على نحو اليقين.

الرابع : ماذكره العلماء من أن نون التوكيد الخفيفة إنما تحذف إذا كان ما بعدها ساكناً، أي : تحذف لالتقاء الساكنين، ولم ير في أي بيت من الابيات أنها جاء بعدها ساكن.

الخامس : ماذكره ابن جني من التناقص بين الغرض من التوكيد والغرض من الحذف.

السادس : تعدد الروايات لعدد من هذه الابيات بطريقة ينتفي منها الشاهد ، كرواية : ( خالف لتذكرا) أو ( خالف فتذكرا) بدلا من ( خالف تذكرا) (٦) .

(١) سبق تخريج البيت تنظر : ص ٩٢ .

(٢) ضرائر الشعر : ١١١-١١٢ .

(٣) ينظر : المساعد ٦٧٦/٢ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٦٤٢/٢ .

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦) ينظر: هامش ضرائر الشعر : ١١١ .

والظاهر أن هذه المسألة إنما نقلها الخلف عن السلف من دون تثبيت ، فهم متأثرون بما ذكر عن الاخفش من قبل ، وإذا قيل إن هذه الابيات او بعضها وارد عن العرب بفتح فعل الأمر فيها فإنما جاء هذا الفتح لضرورة استقامة وزن البيت الشعري ليس إلا فيكون هذا اسهل من القول بحذف نون التوكيد الخفيفة على الرغم من عدم ورود الساكن بعدها.

ولما لم يرد في الضرورات أن السكون إذا كان علامة إعراب او بناء جاز تحريكه، لم يجز لأي شاعر فتح فعل الامر المبني على السكون، وعلى هذا تكون مؤاخذه القاضي الجرجاني على بيت الشاعر في محلها.

## ٢- تسكين الفعل المضارع على غير قياس :

ورد في الوساطة <sup>(١)</sup> أن من اغلط الشعراء قول امرئ القيس:

فاليوم اشرب غير مستحقب **إثماً من الله ولا واغـل** <sup>(٢)</sup>

فقال الجرجاني : " فسكن (أشرب) " <sup>(٣)</sup> ، وقول لبيد :

تراك أمكنة إذا لم أرضها **أو يرتبط بعض النفوس حمامها** <sup>(٤)</sup>

فقال الجرجاني : " فسكن (يرتبط) ، ولاعمل فيها لكم " <sup>(٥)</sup> ، وقول الشاعر :

كنا نرقعها وقد مزقت **واتسع الخرق على الراقع** <sup>(٦)</sup>

فقال الجرجاني: " فسكن (نرقعها) " <sup>(٧)</sup> ، وقول الآخر:

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسباً **وابنا نزار وأنتم بيضة البلد** <sup>(٨)</sup>

(١) ينظر: الوساطة : ٥ .

(٢) ديوانه : ١٢٢ ، والرواية فيه (أسقى) بدلاً من أشرب .

(٣) الوساطة : ٥ .

(٤) ديوانه : ١٧٥ وفيه (يعتلق ) بدلاً من (يرتبط).

(٥) الوساطة : ٥ .

(٦) البيت لأنس بن العباس او أبي عامر جد العباس، وهو من شواهد شرح المفصل ١٠١/٢ ، وشرح شذور الذهب ٨٧ .

(٧) الوساطة : ٦ .

(٨) البيت للراعي النميري في ديوانه ٢٠٣ ، والرواية فيه : تأبى قضاة ان ترضى لكم نسباً .

فقال الجرجاني: " فسكن (تعرفُ) " (١) .

والناظر في هذه الأبيات ووجد أن في كل منها فعلاً مضارعاً قد سكن آخره من دون ان يسبقه مايدعو الى تسكينه كالحرف الجازم، ولهذا عد الجرجاني هذه الأبيات من أغلاط الشعراء.

وقد اختلف النحاة في القول بتسكين آخر الفعل المتحرك، أو حذف علامة إعراب الفعل، فمنعه قسم منهم، وأجازه قسم آخر، فقد أورد سيبويه (٢) بيت امرئ القيس السابق، فاعترض عليه ابو العباس المبرد، وذكر رواية أخرى للبيت، يكون فيها (فاشرب) بدلا من (أشرب) (٣) وهذا يدل على أن المبرد لايجيز حذف علامة الاعراب من الفعل ، بدليل روايته (فاشرب) ، فههنا فعل أمر مبني على السكون ، بدلا من رواية سيبويه (أشرب) ، وهو فعل مضارع يجب ان يكون مرفوعاً، إذا لم يسبق بناصب او جازم، ولكن الشاعر سكنه ، فحذف علامة الاعراب.

وتكلم على البيت نفسه ابن قتيبة قائلاً : " ولولا أن النحويين يذكرون هذا البيت، ويحتجون به في تسكين المتحرك لاجتماع الحركات ، وأن كثيراً من الرواة يروونه هكذا، لظننته:

فاليوم أسقى غير مستحبٍ ..... " (٤)

وقد أيد ابن جني رواية سيبويه بيت امرئ القيس ، واحتج بها على جواز تسكين المتحرك (٥) ، ورد على ابي العباس بقوله : " وأما اعتراض ابي العباس هنا على الكتاب، فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب ؛ لأنه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضاً غيره.

(١) الوساطة ٦ .

(٢) ينظر: الكتاب (بولاق) ٢٩٧/٢ .

(٣) ينظر : المحتسب ١١٠/١ .

(٤) الشعر والشعراء ٤٧ .

(٥) ينظر: المحتسب ١١٠/١ .

وقول ابي العباس: إنما الرواية : فاليوم فاشرب، فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب، ولم تسمع ماحكيتهم عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف، فقد سقطت كلفة القول معه. (١)

وقد تكلم أيضاً على بيت لبيد السابق قائلاً: " فقد قيل فيه : إنه يريد : (أو يرتبط) على معنى ( لألزمه أو يعطيني حقي) ، وقد يمكن عندي أن يكون (يرتبط) معطوفاً على (أرضها) أي : مادمت حياً فإني لا أقيم، والأول أقوى معنى" (٢) .

وقال في بيت الشاعر :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسباً وابنا نزار فأنتم بيضة البلد (٣)

: " فانه أسكن المفتوح ، وقد روي (لاتعرف لكم) فاذا كان كذلك فهو اسهل لاستئصال الضمة." (٤) .

وفي البيت وجه آخر، فقد جوز " بعض الكوفيين الجزم بـ (أن) ، قال الرؤاسي من الكوفيين: فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها، وأنشد على الجزم:

أحاذر أن تعلم بها فتردها ..... (٥)

وممن حكى الجزم بها لغةً من البصريين أبو عبيدة ، واللحياني ، وزاد أنها لغة بني صباح." (٦) . ونقل ابن هشام (٧) بيتاً آخر ، وهو قول الشاعر :

إذا ماغدونا قال ولدان أهلنا تعالوا الى ان يأتنا الصيد نحطب (١)

(١) المصدر نفسه ١١٠/١ .

(٢) الخصائص ٣٤١/٢ وينظر المحتسب ١١١/١ .

(٣) سبق تخريج البيت، تنظر: ص ٩٥ ، والرواية هنا فيها(فأنتم) بدلاً من (وأنتم) هناك .

(٤) الخصائص ٣٤١/٢ .

(٥) ديوان جميل بن معمر العذري : ٩٩ ، وعجزه : فاتركها ثقلا علي كما هيا ، وصدر الشاهد في الديوان :

أخاف إذا انبأكم ان تردني ولا شاهد في البيت في هذه الرواية .

(٦) همع الهوامع ٩١/٤ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب ٣٠/١ .

ورد احتجاج عدد من العلماء ببيت الشاعر:

أحاذر أن تعلم بها فتردها فأتركها ثقلاً علي كما هيا (٢)

قائلاً: " وفي هذا نظر، لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة، لامجزوم. " (٣) .

فهو يستدل بنصب الفعل (تترك) ، وهو معطوف على (تعلم) ، على أن (تعلم) منصوب مسكن للضرورة، لامجزوم ؛ لأنه لو كان مجزوماً حقاً لجزم (تترك) لأنه معطوف عليه .

وقوله هذا لايعني إنكار الجزم بـ (أن) ؛ لأنه ، وإن رد احتجاجهم بالبيت السابق، لايستطيع أن يرد ما نقل من قول الشاعر: (أن يأتنا) وعلى هذا يمكن ان يحمل قول الشاعر (أن تعرف) ، وقد يستدل مما سبق على ان الشعراء قد لايلتزمون باللغة الموحدة بل قد يتمسك واحدهم بلغة قبيلته ويضرب صفحاً عما قرره النحاة من احكام .

ويرى ابن عصفور أن من الضرورة حذفهم الفتحة التي هي علامة إعراب من اخر الفعل المضارع (٤) ، ومن الضرورة أيضا " حذف علامتي الاعراب الضمة والكسرة من الحرف الصحيح تخفيفاً، إجراء للوصل مجرى الوقف او تشبيهاً للضمة بالضمة من (عضد) ، ... نحو قول امرئ القيس في إحدى الروايتين:

فاليوم أشرب غير مستحقبٍ إثمًا من الله ولا واغل (٥) " (٦)

وذكر أيضاً أن المبرد والزجاج ( ت ٣١١هـ) أنكرا " التسكين في جميع ذلك ، لما فيه من إذهاب حركة الاعراب، وهي لمعنى ، ورويا موضع (فاليوم أشرب) : (فاليوم فاشرب) ... " (٧) ، ورد قولهم بأن " الصحيح أن ذلك جائز سماعاً وقياساً، أما

(١) البيت منسوب إلى امرئ القيس وليس في ديوانه وهو من شواهد المحتسب ٢٩٥/٢ وشرح الاشموني ٢٨٤/٣ .

(٢) سبق تخريج البيت، ينظر : هامش ٤ .

(٣) مغني اللبيب ٣٠/١ .

(٤) ينظر: ضرائر الشعر : ٨٩ .

(٥) سبق تخريج البيت ، تنتظر : ص ٩٥ .

(٦) ضرائر الشعر : ٩٣ .

(٧) المصدر نفسه : ٩٥ .



القياس فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الاعراب للإدغام، لا يخالف في ذلك أحدٌ منهم، وقد قرأت القراء : ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾<sup>(١)</sup> بالإدغام، وخط المصحف بنون واحدة، فلم ينكر ذلك أحد من النحويين، فلما جاز ذهابها للإدغام، وجب ان لا ينكر ذهابها للتخفيف.

وأما السماع فثبوت التخفيف في الابيات التي تقدم ذكرها ، وروايتها بعض تلك الابيات على خلاف التخفيف لا يقدح في رواية غيرهما لهما ، ... " (٢).

ومن المحدثين من حاول ان يعطي معنى لهذا السكون الموجود في بعض هذه الأفعال، فيرى الاستاذ ابراهيم مصطفى أن المتكلمين ربما " أتوا بالسكون في غير الأمر دلالة على التأكيد وتقوية الكلام" (٣) ، واستدل بقول امرئ القيس السابق، وقراءة أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) (إن الله يأمركم) بإسكان الراء "تشديداً للأمر، لما كان استتكار المأمورين له ظاهراً، ونفورهم منه قريباً، ... " (٤).

والظاهر أن هذا التأويل لا ينطبق على جميع ما روي من الأفعال الساكنة ، وإن كان منطبقاً على بعضها؛ إذ إننا لو نظرنا الى الفعل (نرقعها) في بيت الاسدي السابق لم نر فيه ما يدعو الى التأكيد وتقوية الكلام.

ويبدو مما تقدم أن تسكين آخر الفعل المضارع جائز لضرورة الشعر بدليل كثرة ما روي من أبيات شعرية تؤيد ذلك فضلاً عن بعض القراءات، وكذلك عدم ضياع معنى البيت عند حذف علامة الاعراب من بعض افعاله.

### ٣- حذف نون الافعال الخمسة على غير قياس :

عد الجرجاني من أغلاط الشعر قول طرفة :

قد رُفِعَ الفخ فماذا تحذري<sup>(٥)</sup>

فقال معلقاً عليه : " فحذف النون. " (٦) .

(١) سورة يوسف ، من الآية ١١ .

(٢) ضرائر الشعر : ٩٥-٩٦ .

(٣) احياء النحو ٨٦ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٥) ديوانه ٤٦ (مط صادر) .

(٦) الوساطة ٥ .

والفعل (تحذري) من الامثلة الخمسة وهي " كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين ، او واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، وحكمها أن ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة ، وتتصب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون، مثال الرفع قوله تعالى : ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَهُمْ لَأَيُّشْعُرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فالمضارع في ذلك كله مرفوع ؛ لخلوه من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون، ومثال الجزم والنصب قوله تعالى : ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾<sup>(٥)</sup> فـ ( لم تفعلوا) جازم ومجزوم، و(لن تفعلوا) ناصب ومنصوب ، وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون " <sup>(٦)</sup> ، ولما كان الفعل (تحذري) محذوف النون على الرغم من خلوه عن الناصب والجازم عده القاضي من أغلاط الشعراء.

وقد وردت مجموعة من الشواهد الشعرية والنثرية ، جاءت فيها الأفعال الخمسة محذوفة النون على الرغم من خلوها من الناصب والجازم، فحاول جماعة من العلماء أن يؤولوها تأويلاً معيناً يخرجها عن موطن الشذوذ، قال أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٧هـ) تعقيباً على بيت طرفة السابق: " قد حذف طرفة النون من قوله: فماذا تحذري لوفاق القافية او لالتقاء الساكنين" <sup>(٧)</sup> .

وقال ابن جني : " وسألت أبا علي ، رحمه الله ، عن قوله:

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدَلْكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبِرِ وَالْمَسْكَ الذِّكِّي <sup>(٨)</sup>

فخضنا فيه، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من (تبيتين) ، كما حذف

الحركة للضرورة في قوله:

- 
- (١) الرحمن ٥ .  
 (٢) البقرة ٢٢ .  
 (٣) البقرة : ٨٤ .  
 (٤) الاعراف : ٩٥ .  
 (٥) البقرة : ٢٤ .  
 (٦) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ٦١ .  
 (٧) شعراء النصرانية ( الهامش ) ٢٩٨/١ .  
 (٨) لم اقف على نسبه الى شاعر معين، وهو من شواهد الخصائص ٣٨٨/١، وخزانة الادب ولب لباب لسان العرب ٥٢٥/٣ .

فاليوم أشرب غير مستحقب (١) .....  
 كذا وجهته معه، فقال لي : فكيف تصنع بقوله (تلكي) ؟ ، قلت : نجعله بدلاً من  
 (تبيتي) او حالاً فتحذف النون، كما حذفها من الاول في الموضعين، فاطمأن الامر على  
 هذا ، وقد يجوز أن يكون (تبيتي) في موضع النصب بإضمار (أن) في غير الجواب،  
 كما جاء بيت الاعشى:

لنا هضبة لاينزل النذل وسطها ويأوي اليها المستجير فيعصما (٢)  
 .... " (٣)

وتابعهما ابن عصفور فذكر أن من الضرورة " حذف النون الذي هو علامة  
 للرفع في الفعل المضارع ، لغير ناصب، وللاجازم تشبيها لها بالضممة من حيث كانتا  
 علامتي الرفع، نحو قول أيمن بن خريم:

وإذ يغصبوا الناس أموالهم إذا ملكوهم ولم يغصبوا (٤)  
 ... ، وقول الآخر ، أنشده الفارسي:

والأرض أورثت بني آداما  
 ما يغرسوها شجراً أياما (٥)

وقول الآخر ، أنشده ابنُ جني ... :

ثم تقولي اشتر لي قرطين (٦)

الا ترى أن النون قد حذفتم من يغصبون، ... ، ويغرسون، وتقولين ، لغير  
 ناصب وللاجازم، كما فعل بالحركة في (أشرب) من قوله:

- 
- (١) سبق تخريج البيت ، تنظر : ص ٩٥ .  
 (٢) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ( مط برطرنند ) ١٥٩ ، وقد نسبه ابن جني مشتبهها الى  
 الاعشى .  
 (٣) الخصائص ٣٨٨/١-٣٨٩ .  
 (٤) البيت من شواهد الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر ١٢٦ .  
 (٥) لم أقف على نسبه الى شاعر معين، وهو من شواهد ضرائر الشعر ١١٠/٣٣ ، والضرائر:  
 ١٢٦ .  
 (٦) الرجز لأبي القمقام الأعرابي في لسان العرب (عكك).

فاليوم أشرب غير مستحب<sup>(١)</sup> .....

ولا يحفظ شيء من ذلك في الكلام ، إلا ما جاء في حديث خرجه مسلم<sup>(٢)</sup> في قتلى بدر، حيث قام عليهم رسول الله ﷺ ، فناداهم ... الحديث، فسمع عمر قول النبي ، ﷺ فقال : يا رسول الله ، كيف يسمعون ؟ ، وأنى يجيبوا؟ ، وقد جيفوا، فحذف النون من (يسمعون) و (يجيبون). " (٣) .

والظاهر أن قول أبي عمرو : إن طرفة حذف النون لوافق القافية ممكن أن يكون صحيحاً ، وأما قوله : إنه حذفها لالتقاء الساكنين، ويعني به التقاء الياء الساكنة بالنون الساكنة؛ لأنها موقوف عليها، فحذفت النون لهذا الالتقاء فمردود بأن الساكنين إذا التقيا وكان الأول منها حرف علة، والثاني حرف صحيح، فإن الحذف يحدث لحرف العلة، وليس للحرف الصحيح، نحو قولك (يُعين) ، فإذا أدخلت عليه حرف الجزم ، وقلت (لم يُعين) التقى ساكنان فيحذف حرف العلة (الياء) لالتقائهما، ويصبح الفعل (يُعن) ، ولا يوجد مثال واحد على حذف الحرف الصحيح الساكن، إذا وقع بعد حرف العلة الساكن.

وأما قول ابن جني في الفعل (تدلكي) : إنه يجعله حالا فتحذف النون فمردود بأن الحال إنما يظهر عليها النصب إذا كانت اسماً صحيح الآخر، نحو : جاء الرجل مبتسماً ، أما إذا كانت جملة فعلية فإن فعلها يبقى مرفوعاً، إذا خلا من الناصب والجازم، نحو : جاء الرجل يبتسم ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ف (يبيكون) جملة فعلية في محل نصب حال، وفعلها جاء مرفوعاً وليس منصوباً كما يتخيل ابن جني وأستاذه في تأويلهما (تدلكي) على أنه حال.

وأما قوله : يجوز ان يكون (تبيتي) في موضع النصب بإضمار (أن) في غير الجواب، فلا دليل عليه، وسياق الكلام على خلافه، ولو قدرها لما استقام معنى ما يريد الشاعر.

(١) سبق تخريج البيت ، تنظر : ص ٩٥ .

(٢) صحيح مسلم ٢٢٠٣/٤ .

(٣) ضرائر الشعر ١٠٩-١١٠-١١١ .

(٤) سورة يوسف الآية ١٦ .

وأما قول ابن عصفور : " ولا يحفظ شيء من ذلك في الكلام إلا ما جاء في حديث ... " ، فمردود بما ذكره ابن مالك ، حيث يقول : " حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه ، ... ومن حذفها لمجرد التخفيف قراءة الحسن (يوم يدعوا كل اناس بإمامهم) <sup>(١)</sup> ... ومن حذف النون لمجرد التخفيف مارواه البغوي عن النبي ﷺ : ( لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ) <sup>(٢)</sup> ... ومن استعمال هذا الحذف في النظم قول أبي طالب :

**فإن سر قوماً بعض ماقد صنعتم ستحتلبوها لاقحاً غير باهل <sup>(٣)</sup>**

..... " <sup>(٤)</sup> .

ويظهر من كل ما تقدم أن حذف نون الافعال الخمسة من دون ان يسبقها ناصب او جازم وارد في اللغة نظمها ونثرها، ولا سبيل الى انكاره، ولكن لا يصح لنا استعماله؛ لأن اللغة الأقوى والاشهر والموافقة لما عليه أقوال النحاة هي ثبوت النون في حالة الرفع وحذفها في حالي النصب والجر.

وكان بإمكان النحاة ان يكتفوا بذكر الشواهد على حذفها من دون ان يؤولوا هذا الحذف، فالتأويل بالتشبيه او غيره لا يمكن ان يسلم به ، لأنه تعليل ذكر بعد ورود الشواهد لاقبلها، ومادام كذلك ليس واجباً الأخذ به والتعويل عليه.

#### ٤- إدخال الألف واللام على الفعل المضارع :

ذكر في الوساطة <sup>(٥)</sup> أن من أغلاط الشعراء قول ذي الخرق الطهري:

**يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً الى ربنا صوت الحمار يجدع <sup>(٦)</sup>**

قال الجرجاني : " فأدخل الالف واللام على الفعل. " <sup>(٧)</sup> .

(١) قراءة الحسن البصري، ينظر : البحر المحيط ٦/٦٢ .

(٢) مسند أحمد ١/١٦٧ .

(٣) ديوانه : ١٩١ ، والرواية فيه (وتحتلبوها) ، وما ذكر في المتن إحدى روايته .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٥٨-٦٠ .

(٥) ينظر: الوساطة : ٦ .

(٦) البيت من شواهد مغني اللبيب : ٤٩ ، وخزانة الادب ١/١٤ .

(٧) الوساطة : ٦ .

وقد اختلف العلماء في نوع (الـ) الداخلة على الفعل ، فرأى أبو زيد الانصاري انها جزء من الاسم الموصول (الذي) ، قال بعد ذكره بيت الشاعر السابق: " قوله : الحمار اليجدع، أراد الذي يجدع فحذف الذال والياء... " (١) ، ويرى الاخفش أنها اسم موصول مستقل بمعنى الذي، قال : " أراد : الذي يجدع ، كما تقول : هو الـيـضربك ، تريد : هو الذي يضربك... " (٢) ، ويرى أبو علي الفارسي أنها (الـ) التعريف، بقوله: " ومن الشاذ في القياس والاستعمال ، قولهم : اليجدع، وإدخال لام التعريف فيه على الفعل... " (٣) .

وتابع الاخفش في كونها اسماً موصولاً بمعنى الذي كل من ابن يعيش (٤) وابن عصفور (٥) وابن هشام الذي قال معقبا على بيت الفرزدق :  
**ما أنت بالحكم التدضي حكومته ولا الأصيل ولاذي الرأي والجدل (٦)**  
 : " ... و (الـ) في ذلك اسم موصول. " (٧) .

وقد ردّ كونها جزءا من الاسم الموصول (الذي) ابنُ عصفور بقوله : " من النحويين من ذهب الى أن هذه الألف واللام الداخلة على الفعل ليست الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، بل هي مبقاة من (الذي) ، وذلك باطل بدليل أنها لو كانت مبقاةً منه لجاز أن يقع في صلتها الفعل الماضي، كما يقع في صلة الذي، فلما لم تدخل من الأفعال إلا على الفعل المشبه لاسم الفاعل، وهو المضارع دل ذلك على أنها الداخلة على اسم الفاعل في الكلام . " (٨) .

- 
- (١) النوادر : ٦٧ .  
 (٢) الصحاح (جدع) .  
 (٣) المسائل العسكرية في النحو العربي : ١١٠ .  
 (٤) ينظر: شرح المفصل ١٤٣/٣ .  
 (٥) ينظر : ضرائر الشعر : ٢٨٨ .  
 (٦) البيت منسوب الى الفرزدق وغير موجود في ديوانه، ينظر: رسائل أبي العلاء : ٧٢، والانصاف : ٣٠٠ .  
 (٧) شرح شذور الذهب : ١٧ .  
 (٨) ضرائر الشعر : ٢٨٩ .

وأما كونها حرف تعريف فقد رده ابن هشام قائلاً : " ... وربما وصلت بظرف، أو جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع ، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف... " (١).

واختلف العلماء في وصف دخولها على الفعل بالشذوذ أو الضرورة تبعاً لاختلافهم في نوعها، فمن رأى أنها (الـ) التعريف ذهب الى شذوذ استعمالها مع الفعل المضارع، فيرى أبو علي الفارسي أن إدخال لام التعريف على الفعل شاذ في القياس والسماع؛ لأن موضع الفعل على خلاف التخصيص (٢) ، ومن رأى أنها اسم موصول بمعنى الذي ذهب الى أن وصلها بالفعل من الضرورة ؛ لأن " حكمها في الكلام أن لا تدخل إلا على اسم الفاعل أو المفعول، نحو : الضارب والمضروب ، تريد : الذي ضرب والذي ضرب " (٣) .

وممن ذهب الى ان وصلها بالفعل ضرورة ابن السراج الذي يرى ان الشاعر لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلاً، وهو من أفصح الضرورات (٤) ، وابن يعيش الذي يرى ان الشاعر " قد يضطر ، فيدخل الالف واللام على لفظ الفعل من غير ان ينقله الى اسم الفاعل وما أقله ! " (٥) ، وابن عصفور الذي يرى ان الشاعر " لما اضطر جعل وصلها بالفعل بدلاً من وصلها باسم الفاعل إجراء لها في ذلك مجرى ماهي في معناه، وهو (الذي) ... " (٦) ، وابن هشام الذي يرى أن دخولها على الفعل من الضرائر غير المستحسنة (٧) .

وقد خالف ابن مالك إجماع هؤلاء على كون وصلها بالفعل مختصاً بضرورة الشعر ، فقد ذهب الى ان وصلها بالفعل جائز في الشعر والنثر ؛ لأن الشاعر الأول كان يمكن ان يقول: صوت الحمار يجدع، وأن يقول الثاني: المرضي حكومته ، فإذا لم يقولا

(١) مغني اللبيب ٤٩/١ .

(٢) ينظر: المسائل العسكرية ١١٠ .

(٣) ضرائر الشعر ٢٨٨ .

(٤) ينظر: الصحاح (جدع) .

(٥) شرح المفصل ١٤٣/٣ .

(٦) ضرائر الشعر : ٢٨٨ .

(٧) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ١٥٤ .

ذلك مع تمكنهما منه دل على أنهما مختاران (١) ، وذكر ان مما يشعر بأنهما فعلاه  
اختياراً أنهما خصاه بالمضارع لشبهه باسم الفاعل. (٢)

وذكر أن " مذهب اليه باطل من وجوه :

أحدها : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع، وعلى إهماله في النظر  
القياسي ولو كان معتبراً لنبهوا عليه.

الثاني : أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما  
ذكر، إذ ما من ضرورة الا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا الا جاحد  
لضرورة العقل... وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله الا لفظة ماتضمنته  
ضرورة النطق به في ذلك الموضع الى زيادة او نقص او غير ذلك، بحيث قد يتنبه  
غيره الى ان يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة.

الثالث: أنه قد يكون للمعنى عبارتان او اكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها  
مطابقة لمقتضى الحال، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون الى الضرورة؛ لأن  
اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالالفاظ ، وإذا ظهر لنا في موضع أن مالا ضرورة  
فيه يصلح هنالك فمن اين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال؟ .

الرابع : أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارضٍ زحافٍ فتستطيب المزاحف  
دون غيره أو بالعكس ، فتركت الضرورة لذلك ... " (٣) .

وفضلاً عما ذكر لم يأتنا ابن مالك بشاهد نثري واحد، ورد فيه وصل (الـ)  
بالفعل المضارع.

والذي يبدو مما تقدم أن هذه اللام ليست حرف تعريف ولا جزءاً من الاسم  
الموصول (الذي) وإنما هي اسم موصول مستقل بمعنى (الذي) بدليل سياق الكلام ويبدو  
أيضاً أن دخولها على الفعل ضرورة لورود الشواهد الشعرية التي فيها دخول (الـ)  
على الفعل المضارع.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٩٨/١-٣٠١ .

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٩٨/١-٣٠١ وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد :  
١٥٤-١٥٥ .

(٣) خزانة الادب ١٥/١ .



٥- حذف نون (يكن) تخفيفاً :

قال الجرجاني: " فمما أنكره عليه (\*) أهل العلم واستضعفوه قوله:

جلاً كما بي فليك التبريحُ أغذاءُ ذا الرشأ الأغن الشيخ (١)

فقال أهل الاعراب: حذف النون من تكن، إذا استقبلتها اللام ، خطأ ؛ لأنها تتحرك الى الكسر وإنما تحذف استخفافاً إذا سكنت.

فقال لهم المحتج عن ابي الطيب: لعمرى إن وجه الكلام ماذكرتم، لكن ضرورة الشعر تجيز حذف النون مع الالف واللام، وقد حكاه أبو زيد عن العرب في كتابه المعروف بالنوادر<sup>(\*)</sup>، وأنشد فيه لحسيل بن عرفطة:

لم يكُ الحق سوى أن هاجه رسمُ دارٍ قد تعفى بالسرر (٢)

.... وأبو زيد ثقة ، والرواية عن العرب حجة ، وقد جاء مثله:

فلمست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل (٣)

كأنه حذف ، ثم جاء بالساكن من بعد ، فتركه على الحذف. (٤)

ومعنى ماذكر عن الخصم أن النون في (لكن) ساكنة ، وبعدها ساكن، وهو لام التعريف ، فكان يجب ان تكسر النون لالتقاء الساكنين، لا أن تحذف، أما المحتج فإنه يؤيد ماقاله الخصم، ولكنه يُعد حذف النون هذه في مثل هذه الحالة من ضرائر الشعر، وثمة شواهد شعرية تؤيد حذفها في مثل هذه الحالة ضرورة.

وحذف نون (يكن) المجزوم جائز لا واجب، وسببه التخفيف او كثرة الاستعمال او شبهها بحروف العلة (٥) ، واشترط أغلب النحاة لهذا الحذف أربعة شروط، " أحدها أن تكون بلفظ المضارع والثاني ان يكون مجزوماً ، والثالث : ان لا يقع بعد النون

(\*) الهاء في (عليه) تعود الى ابي الطيب.

(١) ديوانه : ٦٦ .

(\*) ينظر : النوادر : ٧٧ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والخصائص ٩٠/١ ، وخزانة الادب ٧٢/٤ .

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه : ٣٦٤ .

(٤) الوساطة : ٤٤١-٤٤٢ .

(٥) ينظر: همع الهوامع ١٠٨/٢ .

ساكن، والرابع أن لا يقع بعده ضمير متصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنْ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾<sup>(٢)</sup> " (٣) فالفعل (يك) مضارع مجزوم ليس بعده ساكن ولا ضمير متصل.

وخالف في هذا يونس، فأجاز الحذف، تمسكا بنحو قوله:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامةً .....<sup>(٤)</sup>

وحمله الجماعة على الضرورة ... " (٥).

وقد وافق يونس (ت ١٨٠هـ) في جواز حذفها مع الساكن ابن مالك في أحد قوليهِ " تمسكاً بنحو قوله:

لم يك الحق سوى أن هاجه رسمُ دارٍ قد تعفت بالسرر<sup>(٦)</sup> ... وقوله:

إذا لم تك الحاجاتُ من همة الفتى ..... " (٧) (٨)

وممن حمل حذف النون إذا وليها ساكن على الضرورة ابن السراج الذي يقول:  
" والنون إذا وليها الالف واللام للتعريف لم تحذف، إلا ان يضطر اليه شاعر، فيجوز ذلك على قبح واضطرار " (٩)، " وكذلك ذهب الى أنه ضرورة ابو علي في كتاب الشعر وابن عصفور في الضرائر " (١٠) وابن مالك في قوله الآخر. (١١)

(١) سورة النحل الآية ١٢٠.

(٢) سورة مريم الآية ٢٠.

(٣) شرح شذور الذهب ١٨٨؛ وينظر: شرح ابن عقيل ٢٩٩/١، ٣٠٠.

(٤) البيت لخنجر بن صخر الاسدي، وهو من شواهد المقتضب ١٦٧/٣، وتخليص الشواهد ٢٦٧ وعجزه: فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم.

(٥) أوضح المسالك ١٩١/١-١٩٣. وينظر شرح ابن عقيل ٣٠٠/١.

(٦) سبق تخريج البيت، تنتظر: الصفحة السابقة، والرواية هنا فيها (تعفت) بدلاً من (تعفى).

(٧) لم اقف على نسبه الى شاعر معين، وهو من شواهد تخليص الشواهد ٢٦٨، وعجزه: فليس بمغنٍ عنه عقد الرثائم.

(٨) همع الهوامع ١٠٨/٢.

(٩) خزانة الأدب ٧٢/٤.

(١٠) المصدر نفسه؛ وينظر ضرائر الشعر ١١٤-١١٥.

(١١) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٢٣٢.

وقد حاول عدد من العلماء ان يؤول هذا الحذف بطريقة لاتخلو من التمثل، فيرى ابن جنى في قول الشاعر: ( لم يك الحق .. ) أن يكون الشاعر " جاء بالحق بعدما حذفت النون من يكن، فصار (يك) مثل قوله : ولم تك شيئاً ، فلما قدره يك جاء بالحق بعدما جاز الحذف في النون، وهي ساكنة تخفيفاً فبقي محذوفاً بحاله، فقال: لم يك الحق، ولو كان قدره يكن ثم جاء بالحق لوجب ان يكسر نونه لالتقاء الساكنين" (١) .

وقال شارحاً بيت أبي الطيب السابق: " ... وهي في (فليكن التبريح) قوية بالحركة، وكان ينبغي الا يحذفها، ولكنه لم يعتد الحركة في (النون) لما كانت غير لازمة ضرورة،...، ومن أبيات الكتاب للنجاشي:

**فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل (٢)**

يريد : (ولكن اسقني) ، فحذف النون من (لكن) بعد أن حذفت منه نون أخرى ؛ لأن اصله (لكن) ... فحذف النون من (فليكن التبريح) أيضا سائغ... (٣) .

ويبدو أن ما ذكره ابن حني في قول الشاعر : ( لم يك الحق) من تأويل ليس متيناً؛ إذ لا دليل عليه، وظاهر الكلام بخلافه، فالكلام متصل بعبءه ببعض دون فاصل، وقد جاء الحرف الساكن بعد النون الساكنة مباشرة، ولادليل على أن الشاعر قد وقف قليلاً، ثم ذكر كلمة (الحق) .

وأما قوله في بيت أبي الطيب : إن الشاعر لم يعتد الحركة في النون لما كانت غير لازمة فمردود بأنها حركة على كل حالٍ سواء أكانت لازمة أم غير لازمة، وأما استدلاله على حذفها بحذفها من لكن على الرغم من أن (لكن) قد حذفت منها نون أخرى فمردود بأن (لكن) غير يكن، وحذف النون في (لكن) ليس مشروطاً بشيء، وليس مقبلاً، بخلاف نون يكن فإن حذفها خاص وله شروط كما ذكر .

ويرى المعري أن أبا الطيب " حذف النون لسكونها وسكون التاء الاولى من التبريح تشبيهاً للنون بحروف اللين، لما فيه من الغنة. " (٤) .

(١) خزائن الادب ٧٣/٤ .

(٢) سبق تخريج البيت ، تنظر : ص .

(٣) الفسر ١٦٩/٢ - ١٧٠ .

(٤) معجز أحمد ٢٣٩/١ .

وأول الواحدي قول أبي الطيب بما قال به ابن جني من قبل، ولكنه رأى ان في البيت قبلاً " من وجه آخر، وهو أنه حذف النون مع الإدغام ، وهذا لايعرف، لأن من قال في بني الحارث : بلحارث ، لم يقل في بني النجار: بنجار... " (١) .  
ومن يطالع شعر أبي الطيب يجد أنه قد أبقى نون يكن المجزوم إذا وليها ساكن،  
نحو قوله :

إن يكن البضع ضر باطنها      فربما ضر ظهرها القبل (٢)  
وقوله:

فإن تكن الأيام أبصرن صوله      فقد علم الأيام كيف تصول (٣)  
وقوله:

فإن تكن الدولات قسماً فإنها      لمن ورد الموت الزوام تدول (٤)  
وقوله :

فإن يكن المهدي من بان هديه      فهذا وإلا فالهدى ذا فما المهدي (٥)  
ولم يحذف هذه النون إذ وليها ساكن إلا في قوله:

جلاً كما بي فليك التبريح      أغذاء ذا الرشا الأغن الشيخ (٦)

والفارق بين أبياته التي ذكرت وهذا البيت أن استقامة وزن الشعر في الأبيات الأولى يكون ببقاء النون، فأبقاها، أما استقامته في بيته هذا (\*) فيكون بحذف النون، فحذفها، ومن ثم يكون أبو الطيب قد حذف النون من يكن المجزوم على الرغم من ان ما بعدها ساكن لضرورة الشعر ليس إلا.

(١) شرح الواحدي ١٠٧/١ وينظر : التبيان ٢٤٣/١.

(٢) ديوانه : ١٣٨ .

(٣) ديوانه : ٣٥٩ .

(٤) ديوانه : ٣٦٠ .

(٥) ديوانه : ٥٣٦ .

(٦) ديوانه : ٦٦ .

(\*) البيت من البحر الكامل ولايستقيم وزنه إلا بحذف نون (يكن).

## ٦- إزام الفعل المتعدّي :

ذكر في الوساطة (١) أن مما أخذ على أبي الطيب قوله:

ولم ترد حياةً بعد توليةٍ ولم تُغت داعياً بالويل والحرب (٢)

قال الجرجاني: " قالوا : العرب لاتقول: دعا بالويل والحرب، وإنما يقال:

دعاويله، كما يُقال : دعا فلاناً، قال الله تعالى : ﴿ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا

وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾ (٣) ، فإنما يُقال: دعا بكذا، إذا طلب أن يؤتى بذلك الشيء،

كقول الفرزدق:

دعون بقضبان الأراك التي جنى لها الركبُ من نعمان أيام عرفوا (٤)

وتداعوا بشعارهم، ودعا لكذا ، أي : من أجله.

فقال أبو الطيب: يُقال : دعا للقتال وللخير وللشر ولما به ، أي : إليه، ومن

أجله، قال طرفة:

وإن أدعَ للجلى أكن من حُماتها وإن يأتك الأعداءُ بالجهدِ أجهدِ (٥)

ويقال: دعا باللهف وبالويل والحرب بيا، وأيا ؛ لأنه لفظ الداعي، وقال ذو

الرمة:

تداعين باسم الشيب من متلم جواتبه من بصرةٍ وسلام (٦)

وقال الراعي:

إذا مادعتُ شيباً بجنبٍ عنيزةٍ مشافرها في ماءِ مزنٍ وبأقل (٧)

وقال:

دعا الداعي بحي على الفلاح (٨)

(١) ينظر: الوساطة : ٤٦٠ .

(٢) ديوانه : ٤٣٤ .

(٣) من سورة الفرقان ، الآية ١٤ .

(٤) ديوانه ٢٤/٢ .

(٥) ديوانه : ٣٥ (مط صادر).

(٦) ديوانه : ٦٠٩ .

(٧) ديوانه : ٧٧ ، ورواية صدره فيه : إذا ما دعت شيبى بجنبي عنتره.

(٨) الظاهر من النص أن البيت للراعي النميري ولكنه غير موجود في ديوانه.

وقال عنتره :

دعائي دعوةً والخيل تُردِي فما أدري بأسمي أم كناني (١)

وإنما يُقال : دعا بكذا ، إذا أمر ان يؤتى به ؛ لأنه ذكر اسمه .

والذي قاله أبو الطيب محكي عن العرب، معروف عند أهل العلم، فإذا أراد ذكر المدعو، قال: دعوته ، وإذا أراد مايلفظ به، قال : دعا بكذا وكذا، وعلى هذا بيت عنتره، وقول الآخر:

..... دعا الداعي بحي على الفلاح (٢) " (٣)

ومعنى ماورد في الوساطة أنّ الخصم يرى أن (دعا) متعد بنفسه ، ولايتعدى بالباء الا اذا كان بمعنى الطلب، وأن أبا الطيب والجرجاني يريان أن المتكلم، اذا اراد ذكر المدعو، جعل (دعا) متعديا بنفسه، وإذا أراد ذكر مايلفظ به جعل (دعا) متعدياً بالباء.

ويؤكد مايراه أبو الطيب والجرجاني ابن جني بقوله : " ... ويقال : دعا الرجل بالويل والحرب، والويل والحرب يُراد به لفظه الذي نطق به، قال الشاعر:

فبات خيالٌ طيفك لي عنيقاً الى أن حيعل الداعي الفلاحاً (٤)

أي : قال : (حيّ على الفلاح) ، فجاء بلفظ الفلاح في الحكاية، قال ذو الرمة :

تداعين باسم الشيب في متئلم جواتبه من بصرةٍ وسلام (٥)

والشيب صوتُ مشافرها عند الشرب، وقال الآخر الراعي:

إذا مادعتُ شيباً بجنبي عنيزةٍ مشافرها في ماء مزنٍ وياقل (٦)

وشيب اسمُ صوت مشافرها، فحكاها في البيتين ، ....

وإجاز أبو علي في قول الشاعر:

(١) ديوانه : ١٥٤ ، وفيه (تجري) بدلاً من (تردي).

(٢) سبق تخريج البيت ، تنتظر : ص ١١١ .

(٣) الوساطة : ٤٦٠ ، ٤٦١ .

(٤) لم أقف على قائله .

(٥) سبق تخريج البيت ، تنتظر : ص ١١١ ، والرواية هنا فيها (في) بدلاً من (من) .

(٦) سبق تخريج البيت ، تنتظر : ص ١١١ .

تداعوا بالرحيل غداً وفي ترحالهم نفسي (١)

ثلاثة أوجه في الرحيل: الرفع والنصب والجر ، ... ، وأما الجر فبالباء في (بالرحيل)، فحكى اللفظة ولم يحك الاعراب، فهذا نظير (دعا بالويل والحرب) في أن حكى الويل والحرب، وأعمل الباء، ولم يحك الاعراب ... " (٢) .

وتابعه صاحبُ التبيان بقوله شارحاً بيت أبي الطيب السابق : " ... وتُغيث من يدعوها، إذا دعاها بالويل والحرب، يراد به لفظه الذي نطق به ، فكأنه على الحكاية، وهو أن يقول: ياويلي ، يا حربي " (٣) .

وتابعهم ابن فورجة (ت بعد ٤٣٧هـ) (\*) بقوله: " ... وقد يقال : دعوتُ فلاناً ، ودعوتُ بفلان، ودعوتُ باسم فلان ، كما قال الآخر:

دعا باسم ليلى غيرها فكأنما أطار بليلى طائراً كان في صدري (٤)  
..... " (٥) .

ويظهر مما سبق ذكره أن (دعا) يتعدى بنفسه ، ويتعدى بالباء، إذا اريد مايلفظ به وأن ما استعمله ابو الطيب جائز لاسبيل الى إنكاره ؛ لورود مثله عن يحتج بقوله، وإذا كان كذلك فلا داعي لمؤاخذته عليه.

(١) لم اقف على قائله.

(٢) الفسر ٢١١/١-٢١٢.

(٣) التبيان ٨٨/١.

(\*) هو محمد بن حمد بن محمد بن عبدالله بن محمود البروجردي، أديب فاضل، مصنف، له الفتح على ابي الفتح، والتجني على ابن جني كان موجوداً في سنة سبع وثلاثين وأربعمئة ، ينظر في ترجمته: يتيمة الدهر ١٢٣/١ ، ومعجم الادباء ١٨/١٨٩، ١٨٨.

(٤) البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح في ديوانه ١١.

(٥) الفتح على أبي الفتح : ٥٢.

## المبحث الثالث الحروف والأدوات

### ١ - حذف نون التثنية من دون اضافة:

ورد في الوساطة <sup>(١)</sup> أن من أغلاط الشعراء قول امرئ القيس:

لها متنتان خطاتا كما **أكب على ساعديه النمر** <sup>(٢)</sup>

قال الجرجاني: " فأسقط النون من (خطاتا) لغير إضافة ظاهرة. " <sup>(٣)</sup> .

وقد اختلف النحاة في قول الشاعر: (خطاتا) ، فيرى الكسائي أنه اراد (خطتا) ، فلما حرك التاء، رد الالف التي هي لام الفعل ؛ لأنها إنما كانت حذفت لسكونها وسكون التاء، فلما حرك التاء، ردها فقال: (خطاتا) <sup>(٤)</sup> .

ويرى الفراء أن الشاعر أراد : (خطاتان) ، فحذف النون استخفافاً <sup>(٥)</sup> ، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

ومتنتان خطاتان **كزحوف من الهضب** <sup>(٦)</sup>

ويرى أبو علي الفارسي أن الشاعر يمكن " أن يكون حذف نون التثنية للضرورة" <sup>(٧)</sup> ، ويرى الجوهري أن الشاعر " أراد : خطاتان فحذف النون استخفافاً" <sup>(٨)</sup> .

ونقل الفزاز رأياً ثالثاً في قول الشاعر : (خطاتا) ، قال : " وذكر قوم أن النون حذفت منه ؛ لأنه يُريد الإضافة الى الكاف من (كما) ، وهي بمعنى (مثل)" <sup>(٩)</sup> ، إلا أنه

(١) ينظر : الوساطة : ٥ .

(٢) ديوانه : ١٦٤ .

(٣) الوساطة : ٥ .

(٤) ينظر: ضرائر الشعر : ٤٩ .

(٥) المذكر والمؤنث : ٨٠ .

(٦) البيت لأبي داود الايادي او عقبة بن سابق في المذكر والمؤنث للفراء : ٨٠ ، والاصمعيات: ٣٣، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ٣٣٢ .

(٧) المسائل العسكرية : ١٧٠ .

(٨) الصحاح (خطا) .

(٩) مايجوز للشاعر في الضرورة : ١٣٣ .



يرى أن أحسن الأقوال أن الشاعر أراد خطئا، فرد الألف المحذوفة بسبب التقاء الساكنين (١).

ويرى ابن عصفور أن من الضرورة " حذف النون من التثنية والجمع من غير أن يكونا موصولين أو مضافين، ... ، نحو قول تأبط شراً.

هما خطتا إما إيسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر (٢)

وفي رواية من رفع إيساراً ومنة (\*)، يريد : هما خطتان، وقول الآخر:

لنا أعنز لبن سمان فبعضها لأولادها ثنتا وفي بيتنا عنز (٣)

يريد : لأولادها ثنتان، وفي قول أبي حناء الفقعسي :

قد سالم الحيات منه القدما

الأفعوان والشجاع الشجعما (٤)

.... ، وقول الآخر :

ولم تنام العينا (٥)

يريد : العينان ، وقول أبي نخيلة :

كأن أذنيه إذا تشوفا

قادمتا أو قلما محرفا (٦)

يريد : قادمتان أو قلمان محرفان ، ...

(١) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٢) ديوانه: ٨٩، والرواية فيه: لكم خصلة إما فداء ومنة وإما دم والقتل بالمرء أجدر

ولا شاهد فيه .

(\*) وثمة رواية أخرى بكسر إيسار ومنه على إضافة (خطتان) اليهما.

(٢) لم اقف على نسبته الى قائله، وهو من شواهد الخصائص ٤٣٠/٢ ، ومايجوز للشاعر في

الضرورة : ١٠١ .

(٤) الرجز مختلف في نسبته الى مساور العبسي والعجاج والديبيري وعبد بني قيس، انظر:

المقتضب ٢٨٣/٣ ومعاني القرآن ١١/٣ والخصائص ٤٣٠/٢ .

(٥) لم اقف على نسبته الى قائل معين، وهو من شواهد خزانة الادب ٣٣٩/٣ ، والضرائر ١٦٣ .

(٦) الرجز لمحمد بن ذؤيب ، العماني الراجز، وهو في الكامل ٩٤/٢ ، والموشح : ٤٥٦ ،

والخصائص ٤٣٠/٢ .

ولا يحفظ شيء من ذلك في كلام العرب، إلا مانسبوه الى كلام الطير، وهو قول  
الحجلة للقطاة:

" قطاقطا ، بيضك ثنتا وبيضي مائتا" <sup>(١)</sup> ، أي : ثنتان ومائتان.

ووجه حذف النون في جميع ذلك التشبيه بما يجوز حذفها منه في فصيح الكلام ،  
وهو الموصول، نحو قول الأخطل:

أبني كليب إن عمي اللذا قاتلا الملووك وفككا الأغلالا <sup>(٢)</sup>  
وقول الأشهب بن رميلة :

إن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أمَّ خالد <sup>(٣)</sup> " <sup>(٤)</sup>.

وفصل ابن هشام الكلام على حذف نوني التنثية والجمع، فقال : " يحذفان  
للإضافة نحو ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> و ﴿ إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ولشبهه  
الإضافة نحو (لاغلامي لزيد) و ( لامكرمي لعمر) ، إذا لم تقدر اللام مقحمة،  
ولتقصير الصلة نحو ( الضاربا زيذاً، والضاربو عمراً) ، وللام الساكنة قليلاً نحو  
(لذائقو العذاب) <sup>(٧)</sup> فيمن قرأ بالنصب ، وللضرورة نحو قوله :

هما خطتا : إما إيسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر <sup>(٨)</sup>

فيمن رواه برفع ( إيسار ومنة) ... " <sup>(٩)</sup> .

ويبدو أن الرأي القائل بأن الشاعر أراد : (خطتا) ، فلما تحركت التاء، رجعت  
الالف، لأنها انما حذفتم لالتقاء الساكنين، ليس صحيحاً ؛ لأننا نقول : (دعنا وبكتنا

(١) ينظر: الخصائص ٤٣١/٢.

(٢) ديوانه : ١٠٨.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ١٩٠/٢ ، وصدر البيت غير موزون إلا بإضافة حرف قبل (إن) ،  
وأرى أن ذلك الحرف هو الواو .

(٤) ضرائر الشعر : ١٠٧-١٠٨-١٠٩.

(٥) سورة المسد الآية ١.

(٦) من سورة القمر الآية ٢٧.

(٧) قراءة أبي السمال ، ينظر: البحر المحيط ٣٥٨/٧.

(٨) سبق تخريج البيت تنظر : ص .

(٩) مغني اللبيب ٦٤٣/٢.

وسعتا) وغيرها، وهذه الكلمات كلها فيها ألف محذوفة بسبب التقاء الساكنين، ولم ترد على الرغم من تحريك التاء بعدما وصلت بالالف ، لأن وصل الفعل بالتاء هو الاسبق ، فلما وصل الفعل بالتاء الساكنة حذفت الفه لالتقاء الساكنين، وأصبح كالكلمة الواحدة مع التاء، وحين أسند الى الف الاثني لم ترجع الالف المحذوفة على الرغم من تحريك التاء، فضلاً عن أن من ذكر جواز رد الالف الى الفعل للضرورة لم يأت بشاهد غير قول امرئ القيس السابق، وهو يحتمل وجهين آخرين، وإذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال ، زد على ذلك ورود (خظاتان) بالنون في بيت شاعر آخر ، وهذا يقوي الرأي الثاني. ويبدو أيضاً أن الرأي القائل بأن الشاعر قد حذف النون بسبب اضافة (خظاتا) الى (كما) لأن الكاف بمعنى (مثل) غير متين ؛ لأن الكاف، وإن كان بمعنى (مثل) ، حرف يفيد التشبيه، والإضافة انما تكون الى الاسماء لا الى الحروف والأفعال. والظاهر أن الرأي الذي يقول بحذف نون التثنية للضرورة الشعرية هو الأقرب الى الصواب ؛ لوجود الشواهد التي تؤيد ذلك ، ولكن يجب ان يبقى مختصاً بما ورد للضرورة، ولايقاس عليه في النثر، وعلى هذا يكون امرؤ القيس قد استعمل ضرورة من ضرورات الشعر التي أجازها النحاة ، ومن ثم لامؤاخذة عليه في بيته السابق ، بخلاف مايراه صاحب الوساطة.

## ٢- إهمال (لم)

ذكر في الوساطة<sup>(١)</sup> أن من أغلاط الشعراء قول الشاعر :

ياعجباً والدهر جم عجبه      من عزي سبني لم أضربه<sup>(٢)</sup>  
قال الجرجاني: " فرفع (أضربه). " <sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر: الوساطة : ٦ .

(٢) البيت لزيد الاعجم وهو من شواهد الكتاب (هارون) ١٨٠/٤ ورواية صدره فيه: عجبت والدهر كثير عجبه.

(٣) الوساطة : ٦ .

و(لم) من الاحرف الجازمة التي تجزم فعلاً واحداً<sup>(١)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)<sup>(٢)</sup> ، ويرى أبو البركات الانباري في سبب عملها الجزم أنها " تدخل على الفعل المضارع ، فتنقله الى معنى الماضي، كما أن (إن) التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي، فتنقله الى معنى المستقبل، فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم، وكذلك ما أشبهه، ... " (٣) .  
والذي ينظر الى بيت الشاعر يجد أنه قد رفع الفعل المضارع (أضربه) على الرغم من دخول (لم) عليه فعده الجرجاني غلطاً من أغلاط الشعراء.  
وقد ورد مثل ما في هذا البيت في عدد من الابيات، فحاول النحاة تأويلها هي والبيت السابق تأويلاً يخرجها عن الغلط، قال النحاس شارحاً البيت السابق: " فرفع بـ (لم) وكان حقه ان يقول: لم اضربه، بسكون الباء ؛ لأن (لم) عاملة الجزم، ولكن لما كانت القافية موقوفة، حول الضمة التي في الهاء من (أضربه) الى الباء، لئلا يجتمع ساكنان " (٤) .

ومن الابيات التي لم تعمل فيها (لم) ما أورده سيبويه<sup>(٥)</sup> من قول الشاعر:  
ألم يأتيك والأبواء تُبني

فاستعمل الشاعر (يأتيك) ، وهو فعل مضارع معتل الآخر، ببقاء الياء على الرغم من دخول (لم) الجازمة عليه، وكان من المفروض أن يقول : (يأتك) بحذف ياء الفعل للجزم، فعمل السيرا في ذلك بقوله : " ... وكأنه بمنزلة من اضطر الى تحريك الياء بالضم في حال الرفع، فلما جزم حذف الحركة التي كانت على الياء." (٧) .

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٦/٤ .

(٢) سورة الاخلاص ، الآية ٣-٤ .

(٣) اسرار العربية : ٣٣٣ .

(٤) شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٣٨-٣٩ .

(٥) ينظر : الكتاب (هارون) ٣١٦/٣ .

(٦) البيت لقيس بن زهير العبسي، وعجزه: بما لاقت لبون بني زياد ، ينظر: معاني القرآن

١٦١/١ ، والموشح : ١٤٩ .

(٧) شرح ابيات سيبويه للسيرافي ٢٢٤/١ .

وتابع ابن جني<sup>(١)</sup> والقزاز<sup>(٢)</sup> أبا جعفر النحاس في كون الوجه في قول الشاعر  
الاول (أضربه) بسكون الباء، ولكنه رد حركة الهاء الى الباء الساكنة، وسكن الهاء .  
وورد قول الشاعر :

لولا فوارس من قيسٍ وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجارِ<sup>(٣)</sup>

فاستعمل الشاعر (يوفون) ، وهو فعل مضارع من الأفعال الخمسة، بثبوت النون  
على الرغم من دخول (لم) الجازمة عليه، وكان حقه أن يقول: (يوفوا) بحذف النون  
للجزم ، فعلمه ابن جني بكون بقاء النون في حال الجزم لغةً<sup>(٤)</sup> ، أو "على تشبيهه (لم)  
ب (لا).<sup>(٥)</sup> " ، وعده ابن يعيث شاذاً ، وسبيله عنده " على تشبيهه (لم) ب ( لا ) ... "<sup>(٦)</sup>  
كما يرى ابن جني.

وذكر ابن عصفور أن تقديم الحركة لأجل الضرورة قليل<sup>(٧)</sup> ، وقال معلقاً على  
قول الشاعر السابق وقول الشاعر :

وأمسوا بها ليل لو أقسموا على الشمس حولين لم تطلع<sup>(٨)</sup>

: " فحكم لـ (لم) بدلاً من حكمها بحكم (ما) ، لما كانت (ما) نافية مثلها ، فرفع  
المضارع بعدها كما يرفع بعد (ما) " <sup>(٩)</sup> .

وذكر ابن مالك " أن (لم) قد تهمل فيليها الفعل مرفوعاً"<sup>(١٠)</sup> ، وذكر ابن هشام  
أن ابن مالك يرى أن رفع الفعل المضارع بعد (لم) لغةً<sup>(١١)</sup> .

(١) ينظر: الفسر ٦٤/١ .

(٢) ينظر : مايجوز للشاعر في الضرورة ١٨٥-١٨٦ .

(٣) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد الخصائص ٣٨٨/١ ، وشرح المفصل ٨/٧ ، ورواية  
صدره : لكن فوارس من نعم وأسرتها .

(٤) ينظر: المحتسب ٤٢/٢ .

(٥) المصدر نفسه ٤٢/٢ .

(٦) شرح المفصل ٨/٧ .

(٧) ينظر: ضرائر الشعر : ١٨٧ .

(٨) لم أقف على نسبته الى قائل معين وهو من شواهد الضرائر : ٢٢٩ .

(٩) ضرائر الشعر : ٣١٠ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣ .

(١١) ينظر: مغني اللبيب ٢٧٧/١ .

ويبدو أن ما ذكره النحاس ومن تابعه، لو صح ، لكان مختصاً بالفعل المضارع المتصل بضمير الغيبة الواقع في نهاية البيت، ولا يؤول به ما ليس فيه هذه الشروط مثل (يأتيك) و (يوفون) في بيتي الشاعرين المذكورين آنفاً .

أما ما ذكره السيرافي في قول الشاعر (ألم يأتيك) فلا دليل عليه، وهو لا يعدو كونه تأويلاً ، وعدم التأويل أولى من التأويل.

وأما ما ذكره قسم من النحاة وهو أن الشعراء قد شبهوا (لم) بـ (لا) أو (ما) فمردود بأن (لم) ، وإن كانت تشبه (لا) أو (ما) في المعنى، جازمة، وهاتان غير جازمتين ، وبعبارة أخرى أن المعنى ليس شرطاً أن يكون له علاقة بالعمل ، فقد يكون الحرفان متشابهين في المعنى، ولكنهما يختلفان في العمل، نحو (لم) و (لا) ، فـ (لم) نافية جازمة في قولنا : (لم يأت محمد) ، و (لا) نافية غير جازمة في قولنا: (لايأتي محمد) .

والظاهر أن مجيء الفعل المضارع مرفوعاً بعد (لم) من دون أن يتصل بضمير الغيبة ينبغي أن يحمل على الشذوذ ليس إلا، أما إذا اتصل بضمير الغيبة في نهاية البيت كقول الشاعر : (لم أضربه) ، فينبغي أن يحمل على الضرورة، وهو ، وإن كان قليلاً، مقبول عقلاً.

٣- إسقاط تاء التانيث الساكنة من الفعل الماضي المسند الى ضمير المؤنث:

ورد في الوساطة <sup>(١)</sup> قول أبي الطيب :

مثلت عينك في حشاي جراحة فتشابهها كلتاهما نجلاء <sup>(٢)</sup>

فقال الجرجاني معلقاً عليه : " قوله : " فتشابهها" كان حقه " فتشابهتا" ، ولكن حمل الجراحة على الجرح، والعين على العضو. " <sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر: الوساطة : ١٣٩ .

(٢) ديوانه : ١٢٥ .

(٣) الوساطة : ١٣٩ .

والذي ينظر الى (فتشابهها) يجد أنه فعل ماضٍ مسند الى الف الاثنين العائدة الى كلمتين مؤنثتين (العين والجراحة) ، فكان من المفروض ان يقول : " فتشابهتا" بالحق تاء التأنيث الساكنة بالفعل؛ لأن تاء التأنيث الساكنة تلزم " الفعل الماضي في موضعين : أحدهما : أن يسند الفعل الى ضمير مؤنث متصل ، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي، فنقول : (هند قامت والشمس طلعت) ، ولا تقول : قام وطلع. الثاني: أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقياً التأنيث، نحو : (قامت هند). " (١) .

والملاحظ أن الحالة الواردة في بيت أبي الطيب تتدرج تحت الموضع الأول، لذا كان يجب أن يقول : (فتشابهتا) ، كما يقال : ( المعلمتان جاءتا والقستان قرنتا) ونحو ذلك.

وذكر ابن يعيش أن الفعل إذا " أسند الى مضمير مؤنث ، نحو : الدار تهدمت ، وموعظة جاءت، لم يكن بد من الحاق التاء، وذلك لأن الراجع ينبغي ان يكون على حسب ما يرجع اليه ؛ لئلا يتوهم أن الفعل مسند الى شيء من سببه ، فينتظر ذلك الفاعل، فلذلك لزم الحاق العلامة لقطع هذا التوهم، كما اضطرروا الى علامة الفاعل، إذا أسند الى ضمير تثنية أو جمع ، نحو : الزيدان قاما، والزيدون قاموا، للإيدان بأن الفعل للاسم المتقدم لا لغيره، فينتظر، وسواء في ذلك الحقيقي وغير الحقيقي، فأما قوله:

**فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل أبقالها (٢)**

فإن البيت لعامر بن جوين الطائي، والشاهد فيه حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل الى ضمير المؤنث ، وذلك قليل قبيح، ومجازه على تأويل أن الأرض مكان، فكأنه قال : ولا مكان أبقل أبقالها، والمكان مذكر ، ... ، ونحو قول الأعشى:

**فإما تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها (٣)**

ولم يقل : أودت ؛ لأن الحوادث بمعنى الحدثان، والحدثان مُذكر، والذي سوغ ذلك أمران:

(١) شرح ابن عقيل ٨٨/٢.

(٢) البيت لعامر بن جوين، وهو من شواهد المذكر والمؤنث ٨١، والكامل ٤٠٦/١ ، والخصائص ٤١١/٢.

(٣) ديوانه ٢٢، والرواية فيه : فإن تعهديني ولي لمة فإن الحوادث أوى بها

كون تأنيثه غير حقيقي ، والآخر أن فيه رداً على الاصل، وهو التذكير ، ولو قال : إن زينب قام ، لم يجز ؛ لأن تأنيث هذا حقيقي ... " (١) .

ويرى ابن عقيل أن حذف التاء من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي مخصوص بالشعر (٢) ، وذكر الخضري أن ابن كيسان ( ت ٢٩٩هـ ) جوزة في النثر، فيقال: الشمس طلع كطلع الشمس (٣) .

وأما قول أبي الطيب السابق فقد حاول الواحدي الدفاع عنه بمثل مادافع به الجرجاني، قال : " .... ولم يقل : تشابهتا ، حملاً على المعنى ، كأنه قال : فتشابه المذكوران أو الشيطان، أو ذهب بالعين الى العضو، وبالجرادة الى الجرح، كما قال : إن السماحة والمروءة ضمنا قبراً بمرؤ على الطريق الواضح (٤)

فذهب بالسماحة الى السخاء وبالمروءة الى الكرم ... " (٥) .  
ومما تقدم يتضح أن اسقاط تاء التأنيث من الفعل الماضي المسند الى ضمير المؤنث مخصوص بضرورة الشعر بدليل أنه لم يرد فيه أي شاهد نثري ، وقليل قبيح كما صرح بذلك ابن يعيش فضلاً عن ورود شاهدين اثنين فقط ، ولما كان قليلاً لم يصح لأبي الطيب القياس عليه . لذا كان مخطئاً في قوله السابق ولاداعي لتأويله ذلك التأويل.

#### ٤- التشبيه ب ( ما )

ذكر الجرجاني (٦) أن العلماء عابوا على أبي الطيب قوله :

أَمْطُ عَنْكَ تَشْبِيهِ بِمَا وَكَأَنَّهُ فَلَاحِدٌ فَوْقِي وَلَا أَحَدٌ مِثْلِي (٧)

قال الجرجاني : " فقالوا : إنما يشبه من الاسماء بمثل وشبه ونحوهما، ومن الادوات بالكاف، ثم تدخل على (أن) ، فيقال: كأنه الاسد، وقد تقرب العرب التشبيه بأن

(١) شرح المفصل ٩٤/٥ - ٩٥.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٩٢/٢.

(٣) ينظر: حاشية الخضري ٢٤١/١.

(٤) البيت لزياد الاعجم او الصلتان العبدى، وهو في معاني القرآن ١٢٨/١ ، والشعر والشعراء: ١٠٠.

(٥) شرح الواحدى ١٩٣/١ ، وينظر شرح البرقوقى ١٤٣/١.

(٦) ينظر : الوساطة : ٤٤٢.

(٧) ديوانه : ١٤ ، ومعنى (أَمْطُ) أزل.



تجعل أحد الشيين هو الآخر ، فنقول : زيد الاسد عادياً ، والسيف مسلولاً ، فأما (ما) ،  
فلها مواقع معروفة ، وليس للتشبيه في ابوابها مدخل .

وهذا مما سئل أبو الطيب عنه ، فذكر أن (ما) تأتي لتحقيق التشبيه ، تقول: عبد  
الله الاسد، وما عبد الله الا الاسد ، وإلا كالاسد ، تنفي أن يشبهه بغيره ، قال:

وماهند إلا مهرة عربية      سائلة أفراس تجلها بغل (١)  
وقد تجيء مع الكاف، قال لبيد :

وما المرء الا كالشهاب وضوئه      يحور رماداً بعد إذ هو ساطع (٢)  
فكان قائلاً قال: ماهو الا كهذا ، وآخر قال : كأنه كذا ، فقال: أمط عنك تشبيهي  
بما وكأنه.

وأقول : إن التشبيه بـ ( ما ) محال، وإنما يقع التشبيه في هذه المواضع التي  
ذكرها بحرفه، فإذا قال: ما المرء الا كالشهاب، فانما المفيد للتشبيه الكاف، ودخلت (ما)  
للنفي، فنفت أن يكون المرء الا كالشهاب، فهي لم تعد موضعها من النفي، لكنها نفت  
الاشتباه سوى المستثنى منها، وإذا قال: ماهند الا مهرة، فإن (ما) دخلت على المبتدأ  
والخبر، وكان الاصل هند مهرة، وهو في تحقيق المعنى عائد الى تقريب الشبه، وإن  
كان اللفظ مبايناً، ثم نفى ان يكون كذلك ، فأدخل حرفي النفي والاستثناء ، فليس بمنكر  
أن ينسب التشبيه الى (ما) إذا كان له هذا الأثر، وباب الشعر أوسع من أن يضيق عن  
مثله. " (٣) .

وقد ذكر العلماء ممن كتب في معاني الحروف أنواعاً كثيرة لـ ( ما ) منها  
الموصولة والشرطية والاستفهامية والنافية والكافة والزائدة وغيرها الا انه لم يذكر احد  
منهم أن من معانيها التشبيه، او تقيده بحال من الاحوال (٤) ، لهذا اختلف من شرحوا  
بيت ابي الطيب السابق في تأويل (ما) الواردة فيه، فذهب ابن جني الى ان ابا الطيب

(١) لم أقف على قائله .

(٢) ديوانه : ٨٨ .

(٣) الوساطة : ٤٤٢-٤٤٣ .

(٤) ينظر: حروف المعاني : ٥٣-٥٥ ومعاني الحروف : ٨٦-٩١ والجني الداني في حروف  
المعاني: ٨٦-٩١ ومغني اللبيب ٢٩٦/١-٣١٨ .

استعمل " (ما) في التشبيه؛ لأنها كانت سبب التشبيه، وإنما هي استفهام فذكر السبب والمسبب جميعاً لاصطحابهما، وقد فعل أهل اللغة هذا أيضاً، فقالوا : الفا التأنيث ، يعنون اللتين في حمراء ونحوها، وإنما علم التأنيث الهمزة وحدها لا الألف، ولكن لما كانتا مصطحبتين لاتفترقان سميتا جميعاً للتأنيث ، ولهذا نظائر." (١) .

وذكر الواحدي أنه سمع " أبا الفضل العروضي يقول : (ما) ، وإن لم يكن للتشبيه، فإنه يُقال: ماهو الا الاسد، فيكون أبلغ من قولهم: كأنه الاسد ... " (٢) ، وذكر أيضاً أن ابا بكر الخوارزمي ( ت ٣٨٣ هـ ) (\* ) كان يقول : " (ما) ههنا اسم بمعنى الذي، ومعناه ان يقال لمن يشبه بالبحر : كأنه ما هو نصف الدنيا، يعنون البحر؛ لأن الدنيا بر وبحر ، ويقولون : كأنه ماهو سراج الدنيا، يعنون الشمس والقمر، وكأنه ما أبصر بها ، وهي العين ، فلما كانوا يكثرول لفظ (ما) في المشبه به ، ذكره المتنبى مع كأن أيضاً." (٣) .

ويرى ابن سيده أنه " قد يجوز أن تكون (ما) هنا بمعنى الجحد ، فجعلها اسماً، وأدخل الحرف عليها، كأنه سمع قائلاً يقول : ماهو الاسد ؟ ، وفي هذا معنى التشبيه ، أي : مثل الأسد ... " (٤) .

وذكر ابن فورجة أنها " (ما) التي تصحب كأن ، إذا قلت : كأنما زيد الاسد" (٥) ، " واليه ذهب الخطيب التبريزي ، قال : يريد : أمط عنك تشبيهي بأن تقول : كأنه الاسد، وكأنما هو الليث " (٦) ، ورد قولهما صاحب التبيان بقوله : " وهو قول رديء بعيد عن الصواب ؛ لأن أبا الطيب قد فصل (ما) من كأن، وقدمها عليه، وأتى في

(١) الفتح الوهبي على مشكلات المتنبى : ١٢٠ .

(٢) شرح الواحدي ٢٢/١ - ٢٣ .

(\*) هو محمد بن العباس أبو بكر الخوارزمي كان واحد عصره في حفظ اللغة والشعر وسمع من أبي علي اسماعيل بن محمد الصفار وأقرانه توفي سنة ثلاث وثمانين وثلاثمئة . ينظر : في ترجمته بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/١٢٥ .

(٣) شرح الواحدي ٢٢/١ - ٢٣ .

(٤) شرح مشكل أبيات المتنبى : ٤١ .

(٥) الفتح على ابي الفتح : ٢٤٨ وينظر : التبيان ٣/١٦١ .

(٦) التبيان ٣/١٦١ .

مكانها بالهاء، فاتصال (ما) بكأنه غير ممكن لفظاً ولا تقديراً، وهي مع ذلك لاتفيد

معنى، إذا اتصلت بكأن ، فكيف إذا انفصلت منه وقدمت عليه ... " (١) ، وذكر الشريف هبة الله بن علي الشجري (ت ٥٤٢هـ) أن اللفظين اللذين مثل بهما الخطيب (كأنه وكأنما) هما كأن وحدها ؛ " لأن معنى كأن وكأنما واحد ، فلا فرق بين أن يقول : أمط عنك تشبيهي بكأن وكأنما ، فهو فاسد من كل وجه " (٢) .

ويرى ابن القطاع الصقلي أن (ما) في قول أبي الطيب السابق " نكرة بمعنى شيء موضوعة للعموم، كأنه قال: أمط عنك تشبيهي بشيء من الأشياء، كما أنك تقول : مررت بما معجب لك ، أي : بشيء معجب لك " (٣) .

ومن النحاة من له موقف من قول أبي الطيب السابق، فيرى ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أن لأبي الطيب أبياتاً، يقولها من غير روية ولا تمييز، وهذا من أبياته التي يتجرأ على مثلها (٤) ، وعد البديعي (ت ١٠٧٣ هـ) بيت أبي الطيب السابق من تعسفاته (٥) .

ومن المحدثين من يرى أن ابا الطيب كان يتعمد أن يأتي بالاداة ( ما ) في شعره غامضة يصعب توجيهها، فهي عنده حاجة لفظية أكثر ماتكون حاجة تعبيرية، فغالباً ما يستعملها لسد ثغرة أو قبيل ذلك (٦) ، ويرى آخر أن هذا البيت من أبياته التي لا يمكن القول فيها سوى أنه قالها ليثير الخلاف بين مفسري شعره (٧) .

والظاهر أن ماراه المتأخرون كابن الحاجب والبديعي ، وماراه أيضاً المحدثون هو الأقرب الى الصواب فضلاً عن ذلك أن ابا الطيب قد قال بيته هذا في صباه، كما

(١) التبيان ١٦١/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٦١/٣ .

(٣) شرح المشكل من شعر المتنبي : ٢٥٥ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الحاجب : ١١٧-١١٨ .

(٥) ينظر : الصبح المنبي : ٣٦٥ .

(٦) ينظر: (ما) في شعر المتنبي : ١٠٣ .

(٧) ينظر: النحو في شروح ديوان المتنبي : ١٢٣ .

يذكر قسم من شراح ديوانه (١) لذا كان من المفروض أن يقولوا : إنه أخطأ في قوله وفي فهمه معنى (ما) بدلاً من تلك التأويلات التي يبدو التعسف فيها واضحاً.

### ٥- الحاق هاء السكت بالمندوب في درج الكلام :

ورد في الوساطة (٢) أن مما أخذ على أبي الطيب قوله :

واحر قلباه ممن قلبه شبحم ..... (٣)

قال الجرجاني: " فالحق الهاء في قلباه ، قالوا : وإنما تلحق في الوقف لخفاء الالف، فتبين بها، فإذا وصلت حذفت.

قال المحتج : هذا هو الأكثر عند العرب، والاختيار عند النحويين، غير أنه ليس على الشاعر عيب في اتباع اللفظة النادرة، إذا رواها الثقات، ومتى وجدت الرواية من ثقة لم يحظر على الشاعر قبولها ، والعمل بها لأجل اختلاف النحويين، وقد أجاز الفراء (٤) وغيره الحاق هذه الهاء في الوصل، وروى فيه:

يارب يارباه إياك أسل عفواً أيا رباه من قبل الأجل (٥)  
وأنشدوا :

يا مرحباه بعمارٍ ناجيه (٦)

وانشدوا للمجنون:

فقلت أيا رباه أول سؤلتي لنفسي ليلى ثم أنت حسيبها (٧)

وقد قال أبو زيد في بيت امرئ القيس:

وقد رابني قولها ياهنا هُ ويحك الحققت شراً بشراً (٨)

(١) ينظر : معجز أحمد ٤٣/١ وشرح البرقوقي ٢٨٠/٣ وديوانه : ١٤ .

(٢) ينظر: الوساطة : ٤٦٣ .

(٣) ديوانه : ٣٣١ ، وعجزه: ومن بجسمي وحالي عنده سقم.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٤٢٢/٢ .

(٥) المصدر نفسه ٤٢٢/٢ .

(٦) البيت من شواهد معاني القرآن ٤٢٢/٢ والخصائص ٣٥٨/٢ .

(٧) ديوانه : ١٠ ، ورواية صدره فيه : وناديت يارحمن أول سؤلتي ، ولا شاهد فيه.

(٨) ديوانه : ١٦٠ .

: إن هذه الهاء هاء الوقف ، وخالفه جل النحويين، ففي هذه الآيات عذر واضح للمتنبّي ... " (١) .

وقد اختلف النحاة في القول بدخول هاء السكت عند الوصل، فأجازه الفراء (٢) ، وروى عن العرب الأبيات السابق ذكرها، وذهب ابن السراج الى حذفها في الوصل ، قال : " ... فإن وصلوا النداء بكلام أسقطوا الهاء ... " (٣) .

ونقل صاحب التبيان قول ابن جنّي إن أصحابه " لا يجيزون إثبات الهاء في الوصل ساكنة ولا متحركة؛ لأنها إنما تلحق في الوقف لبيان الالف قبلها، فإذا صيرت الى الوصل اسقطت عنها باللفظ بما بعدها، تقول في الوقف : وازيداه، فإذا وصلت قلت : وازيدا وعمراه ، فإنك تحذفها في الوصل ، وتثبتها في الوقف ، فإن قال قائل : هلا أجريت الهاء في الوصل على حد الوقف، كما أنشد سيبويه قول رؤبة :

#### ضخم يحب الخلق الإضخما (٤)

بتشديد الميم ؛ لأنهم إذا وقفوا على اسم شددوا آخره، إذ كان ما قبله متحركاً، ألا ترى أن من يقول: خالد ، في الوقف بتشديد الدال، إذا وصل رده الى التخفيف، إلا أنه قد يجريه في الوصل على حد مجراه في الوقف ، فلذلك جاز للمتنبّي أن يلحق الهاء في الوصل، كما كان يثبتها في الوقف .

قيل : في هذا أمران : أحدهما مكروه، والآخر خطأ فاحش، أما المكروه فإثباتها في الوصل على حد إثباتها في الوقف، ضرورة مستبحة للمحدث، وسبيل مثلها ان لا يقاس عليه إلا على استكراهه، وأما الخطأ فإن الذي ذهب الى هذا، واحتج به قد عدل عن صوب التشبيه، وذلك أنه لا يخلو من أن تجري الكلمة على حد الوقف، أو على حد الوصل، فإن كان على حد الوصل، وهو الوجه ؛ لأنه ليس واقفاً، فسبيله أن يحذف الهاء وصلاً ، لما ذكرناه من استغنائه عنها في الوصل بما يتبع الألف ، وإن كان على حد الوقف فقد خالف ذلك بإثباتها متحركة بالضم، أو الكسر، فالهاء في الوقف بلا خلاف

(١) الوساطة : ٤٦٣-٤٦٤ .

(٢) ينظر: معاني القرآن ٤٢٢/٢ .

(٣) الاصول في النحو ٣٥٥/١ .

(٤) ينظر: ملحقات ديوانه : ١٨٣ وفيه (ضخماً) بالنصب .

ساكنة، فالذي رام إثباتها متحركة لا على حد الوصل أجراها فيحذفها، ولا على حد الوقف أجراها، فيسكنها، ولانعلم منزلة بين الوصل والوقف يرجع اليها، وتجري الكلمة عليها، فلهذا كان إثبات هذه الهاء متحركة خطأ عندنا، وأما مارواه الكوفيون فشاذ عندنا، ... " (١) .

ويبدو أن ما نقل غير دقيق، إذ إن الوارد عن ابن جني العكس فقد ذهب الى أن ثبات هاء السكت متحركة في الوصل منزلة بين المنزلتين (٢) .

وذكر المعري أن هذه الهاء لاتدخل عند أهل البصرة إلا في الوقف، فإذا وصلت حذفت، ولما كان الفراء قد أجاز دخولها في حال الوصل، وأنشد فيه أبياتاً... كان ما ذكره أبو الطيب مما لا طعن فيه، إذ جاءت عن العرب والرواة الثقات (٣) .

ويرى ابن عصفور أن من الضرورة " إثبات هاء السكت في حال الوصل،... " (٤)، وتابعه ابن مالك (٥)، واستشهد بقول الشاعر:

ألا يـاعـمـرـو عـمـرـاه      و عـمـرـو بـن الـزـبـيـرـاه (٦)

وذكر أن هذا الحكم غير مختلف فيه، وتابعهما ابن عقيل فذهب الى ان هذه الهاء لاتثبت في الوصل إلا ضرورة (٧) .

ويظهر مما سبق أن للنحاة في ثبوت هاء السكت في المندوب ثلاثة آراء:

الاول : عدم الجواز، وهو رأي البصريين.

الثاني: الجواز، وهو رأي الكوفيين مستدلين بورود شواهد تؤيد ثبوت هاء

السكت في حال الوصل .

الثالث: الجواز للضرورة.

(١) التبيان ٣٦٢/٤-٣٦٣.

(٢) ينظر : الخصائص ٣٥٩/٢.

(٣) ينظر : معجز أحمد ٢٤٧/٣-٢٤٨.

(٤) ضرائر الشعر : ٥١.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٤٧/٣.

(٦) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد المقرب : ٣٩ وشرح الاشموني ١٧١/٣.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٨٥/٣.

ويبدو أن الرأي الثالث ، وهو كون ثبوت هذه الهاء في حال الوصل مختصاً بالضرورة ، هو الأقرب الى الصواب ، وهو ، وإن كان مخالفاً للقياس البصري، مؤيد بالسماع، وبسبب كثرة الشواهد الشعرية على ذلك جاز لأبي الطيب القياس عليه ولامطعن فيما قاله .

## ٦- حذف حرف النداء مع اسم الإشارة :

ذكر الجرجاني أن من الابيات التي " يحتاج في بعضها الى تبين وكشف، ويتجه في بعضها الطعن عليه، ويضعف في بعضها الاحتجاج عنه قوله (\*) :

هذي برزت لنا فهجت رسيسا ..... (١)

قالوا : حذف علامة النداء من (هذي) ، وحذفها خطأ ؛ لأن هذي تصلح أن تكون نعتاً لأي، وكل معرفة تصلح جاز أن تكون نعتاً لأي، فحذف علامة النداء منه غير جائز .

قال المحتج : هذا لعمرى أصل القياس في النحو، غير أن ضرورة الشعر تجيز ترك القياس في النحو، وقد أجازوا ذلك في النكرات، وهو ابعث في الجواز من هذه المعارف، قال الشاعر:

صاح هل أبصرت بالخـبـــ  
تـين من أسماء ناراً (٢)

وقال العجاج:

جاري لا تستكري عذيري (٣)

فإذا جاز هذا في النكرات، فهو في المعارف أجوز ، مع أن النحويين قد ذكروا ذلك وأدخلوه في أبواب ضرورة الشعر. " (٤) .

وقد اختلف النحاة في القول بحذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، فمنعه البصريون (١)، وعلل المبرد منعه بكون اسم الإشارة معرفة، وكل شيء من المعرفة

(\*) الهاء في (قوله) تعود الى ابي الطيب.

(١) ديوانه : ٥٨ ، وفيه (هذه) بدلاً من (هذي) ، وعجزه: ثم انثيت وماشفيت نسيسا.

(٢) البيت للاحوص ينظر : شعر الاحوص : ١٠٢ .

(٣) ديوانه : ٢٢١ .

(٤) الوساطة : ٤٦٥ .

يجوز ان يكون نعتاً لشيء، ولايجوز أن يجمع بين حذف الموصوف وحذف علامة النداء، فلا يجوز أن تقول : هذا هلم ؛ لأن الأصل يا ايها هلم (٢) ، وذكر رضي الدين الاستر ابادي أن سبب عدم جواز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة هو ان اسم الاشارة " موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب ، وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى ، أي : مخاطبا ، تتافر ظاهر، فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل ، وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً ، وهي حرف النداء، ... " (٣) .

وأجاز الكوفيون " حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهاداً بقوله تعالى : ﴿ تُمْ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ (٤) ... " (٥) ، وعدد من الشواهد الشعرية (٦) منها قول الشاعر :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام (٧)

أي : يا هذا ، وقول الشاعر :

إن الاولى وصفوا قومي لهم فبهم هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا (٨)

أي : يا هذا ، وقول الشاعر :

ذا ارعواءً فليس بعد اشتعال الـ رأس شيبا الى الصبا من سبيل (٩)

أي : ياذا .

(١) ينظر: المقتضب ٢٥٨/٤ وشرح الرضي على الكافية ١٥٩/١ .

(٢) ينظر: المقتضب ٢٥٨/٤ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٥٩/١ .

(٤) من سورة البقرة الاية ٨٥ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ١٥٩/١ .

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣-١٢٩٢ .

(٧) البيت لذي الرمة في ديوانه : ٥٦٣ .

(٨) لم أقف على نسبه الى شاعر معين ، وهو من شواهد شرح الاشموني ١٣٦/٣ .

(٩) البيت مجهول القائل وهو من شواهد شرح الاشموني ١٣٦/٣ .



وقد أول البصريون قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ ﴾ " بأن هؤلاء بمعنى الذين خبر انتم، وتقتلون صلتها، أو هو اسم إشارة خبر أنتم أو عسكه، وتقتلون

حال " (١) ، أما شواهد الشعر فقد حملوها على الشذوذ أو الضرورة (٢) .

وأيد ابن مالك الكوفيين في جواز ذلك الحذف، واستشهد على صحة ذلك بالابيات السابقة (٣) ، وعده ابن هشام شاذاً (٤) ، وذهب ابن عقيل الى كونه قليلاً (٥) .

وفي قول المتنبي : " هذي " رأيان :

الاول : أن اصله (يا هذه) ، وحذف حرف النداء ضرورة، وهذا ما يراه ابن جني (٦) ، وتابعه فيه المعري (٧) في أحد قوليه .

والثاني: أنه " يجوز أن يكون إشارة الى المرة الواحدة من ( برزت) ، فتكون هذه موضوعة موضع المصدر، كأنه يقول: هذه البرزة برزت لنا. " (٨) ، وهو قول المعري الثاني، وقد أيده الواحدي بقوله : " وهذا تأويل حسن لاضرورة فيه، ولا حاجة معه الى الاعتذار (٩) " ، ورده " ابن مالك بأنه لا يشار الى المصدر الا منعوتاً بالمصدر المشار اليه ، كضربته ذلك الضرب " (١٠) . وذكر ابن هشام أن قول ابن مالك هذا " يرده بيت انشده هو ، وهو قوله :

يا عمرو إنك قد مللت صحابتي      وصحابتيك إخال ذاك قليل (١١) " (١٢)

(١) حاشية الخضري ١١٤/٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١٣/٢ - ١١٤ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣ - ١٢٩٢ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٦٤١/٢ .

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٥٧/٣ .

(٦) ينظر: شرح الواحدي ٩٣/١ .

(٧) ينظر : معجز احمد ٢٠٩/١ .

(٨) معجز أحمد ٢١٠/١ .

(٩) شرح الواحدي ٩٣/١ .

(١٠) مغني اللبيب ٦٤٢/٢ .

(١١) من شواهد المقرب : ٢٢ .

(١٢) مغني اللبيب ٦٤٢/٢ .

فقوله (ذاك) إشارة إلى مصدر (مل) وهو الممل .

وسواء أكان قول أبي الطيب (هذي) أصله (ياهذي) ، وقد حذف منه حرف النداء أم أنه إشارة إلى المرة الواحدة ، فالظاهر أن كليهما جائز ؛ لأن الأول أجازه الكوفيون ، ورووا فيه أبياتاً كثيرة ، وأبو الطيب كوفي ، وقد سائر أشياخه في ذلك ، ولأن الثاني قد أجازه عدد من العلماء كالمعري والواحي وابن هشام .

#### ٧- نصب الفعل المضارع بـ ( أن ) محذوفة :

ورد في الوساطة <sup>(١)</sup> أن مما أخذ على أبي الطيب قوله:

بيضاء يمنعها التكلم دلها تيتها ويمنعها الحياء تميسا <sup>(٢)</sup>

قال الجرجاني: " فنصب (تميس) مع حذف (أن) ، وهو عند النحويين ضعيف، لايجيزون النصب على إضمار (ان) إلا أن يكون منها عوض، وقد أجازه الكوفيون، وأنشدوا قول طرفة :

ألا أيها اللامي أحضر الوغى ..... <sup>(٣)</sup>

بإضمار (أن) ، والبصريون يروونه على الرفع. " <sup>(٤)</sup> .

وقد اختلف النحاة في نصب الفعل المضارع بعد (أن) محذوفة من غير دليل يدل عليها، فذهب " الكوفيون الى أن (أن) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل ، وذهب البصريون الى أنها لاتعمل مع الحذف من غير بدل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة عبدالله بن مسعود (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ) <sup>(٥)</sup> ، فنصب (لاتعبدوا) بأن مقدره؛ لأن التقدير فيه: أن لاتعبدوا الا الله ، فحذف (أن) وأعملها مع الحذف، فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف ، وقال طرفة:

(١) ينظر: الوساطة : ٤٦٦ .

(٢) ديوانه : ٥٨ وفيه (تكلم) بدلاً من ( التكلّم) .

(٣) ديوانه (مط صادر ) : ٣٢ وعجزه : وأن أشهد للذات هل أنت مخلدي، وصدده غير موزون .

(٤) الوساطة : ٤٦٦ .

(٥) قراءة ابن مسعود ، ينظر: معجم القراءات ٨٠/١ .

الا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن اشهد اللذات هل أنت مخلدي (١)  
فنصب (أحضر) ؛ لأن التقدير فيه: أن أحضر ، فحذفها، وأعملها مع الحذف ،  
والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله : (وأن أشهد اللذات) فدل على أنها  
تنصب مع الحذف، وقال عمر بن الطفيل:

فلم أر مثلاً خباسة واجدٍ ونهنت نفسي بعدما كدتُ أفعله (٢)  
فنصب (أفعله) ؛ لأن التقدير فيه : أن أفعله، فدل على أنها تعمل مع الحذف،  
وهذا على أصلكم ألزم؛ لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد الفاء في جواب الأمر  
والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ، وكذلك بعد الواو واللام وأو وحتى، فكذلك  
هاهنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها لايجوز إعمالها مع الحذف  
أنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أن لاتعمل مع  
الحذف من غير بدل .

والذي يدل على ذلك أن (أن) المشددة التي تنصب الاسماء لاتعمل مع الحذف،  
وإذا كانت (أن) المشددة لاتعمل مع الحذف فأن الخفيفة أولى ان لاتعمل، وذلك لوجهين:  
أحدهما : أن (أن) المشددة من عوامل الاسماء، و(أن) الخفيفة من عوامل  
الأفعال، وعوامل الاسماء أقوى من عوامل الأفعال ، وإذا كانت (أن) المشددة لاتعمل  
مع الحذف، وهي الأقوى ، فأن لاتعمل (أن) الخفيفة، وهي الاضعف، كان ذلك من  
طريق الاولى.

والثاني : أن ( أن ) الخفيفة إنما عملت النصب؛ لأنها اشبهت (أن) المشددة، وإذا  
كان الأصل المشبه به لاينصب مع الحذف، فالفرع المشبه أولى ان لاينصب مع الحذف  
؛ لأنه يؤدي الى ان يكون الفرع أقوى من الاصل، وذلك لايجوز....

(١) سبق تخريج البيت . والرواية في الديوان ( اللاتمي) بدلاً من (الزاجري) ، والرواية هنا

فيها (أيهذا) بدلاً من (أيها) ، وأرى أن الصحيح (أيهذا) لأن وزن البيت مستقيم بها .

(٢) البيت من شواهد الكتاب (بولاق) ١٥٥/١ ونسبه سيبويه الى عامر بن جوين الطائي وليس  
موجوداً في ديوان عامر بن الطفيل.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قراءة من قرأ ( لاتعبدوا الا الله ) فهي قراءة شاذة ، وليس لهم فيها حجة ؛ لأن (تعبدوا) مجزوم بلا ؛ لأن المراد بها النهي ، وعلامة الجزم والنصب في الخمسة الامثلة التي هذا أحدها واحدة، وأما قوله طرفة:...، فالرواية عندنا على الرفع، وهي الرواية الصحيحة، وأما من رواه بالنصب ، فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال (أن) مع الحذف، فلا يكون منه حجة ، ولئن صحت الرواية بالنصب فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بأن ، فنصب على طريق الغلط ، ... ، وأما قول الاخر : " بعدما كدت أفعله" ، فالجواب عنه من وجهين : أحدهما : أنه نصب (أفعله) على طريق الغلط على ما بيناه فيما تقدم ، كأنه توهم أنه قال: " كدت أن أفعله" ؛ لانهم قد يستعملونها مع كاد في ضرورة الشعر، كما قال الشاعر:

#### قد كاد من طول البلى أن يمصحا<sup>(١)</sup>

فأما في اختيار الكلام، فلا يستعمل مع (كاد)، ولذلك لم يأت في قرآن ولا كلام فصيح، ... ، فأما الحديث (كاد الفقر أن يكون كفراً)<sup>(٢)</sup> ، فإن صح فزيادة (أن) من كلام الراوي، لامن كلامه **الْعَلَيْهِ** ؛ لأنه ، صلوات الله عليه ، أفصح من نطق بالضاد .  
والوجه الثاني : أن يكون أراد بقوله : " بعدما كدت أفعله" بعدما كدت أفعلها - يعني الخصلة - فحذف الالف ، والقى فتحة الهاء على ما قبلها، وهذا التأويل في هذا البيت حكاه أبو عثمان عن ابي محمد التوزي عن الفراء من اصحابكم، ...  
وأما قولهم : " إنها تعمل عندكم مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى" ، قلنا: إنما جاز ذلك ؛ لأن هذه الاحرف دالة عليها، فنزلت منزلة ما لم يحذف ، فعملت مع الحذف ، بخلاف هاهنا، فإنه ليس هاهنا حرف يدل عليها، فلم يعمل مع الحذف ، والله اعلم<sup>(٣)</sup> .

(١) الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه : ١٧٢ .

(٢) مسند الشهاب ٣٤٢/١ .

(٣) الانصاف ٥٥٩/٢ - ٥٧٠، وينظر: معاني القرآن ٢٦٥/٣ ، والمقتضب ٨٥/٢ والتبيان ١٩٥/٢ .

ويرى أبو علي الفارسي ان نصب الفعل باضمار (أن) قبيح<sup>(١)</sup> ، وذكر ابن عصفور المواضع التي تضرر فيها (أن) وقال بعدها: " ولاتضمر (أن) في عدا ما ذكر، إلا ضرورة،... ، أو في نادر كلام نحو قولهم : مره يحفرها، ولا بد من يتتبعها، التقدير: أن يحفرها وان يتتبعها. " (٢) .

ويرى ابن مالك ان بقاء النصب بعد حذف (أن) في غير مواضع الحذف " ضعيف قليل ولا يقبل منه الا ما نقله عدل ، ولا يقاس عليه ، ... " (٣) ، أو هو شاذ لا يقاس عليه ، قال :

**وشذ حذف (أن) ونصب في سوى مامر فاقبل منه ما عدل روى<sup>(٤)</sup>**  
وتابعه ابن هشام<sup>(٥)</sup> وابن عقيل<sup>(٦)</sup> .

ويرى أبو حيان ( ت ٧٤٥هـ ) أن الصحيح كون حذف (أن) في غير المواضع المعروفة مقصوراً " على السماع؛ لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه ، وهو نزر، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كلياً يقاس عليه، فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوباً ولا مرفوعاً، ويقتصر في ذلك على مورد السماع. " (٧) .

ويبدو أن ما ذكره البصريون من أدلة عقلية على عدم جواز النصب بأن محذوفة لا يسمو الى مستوى القبول وغير واقعي ومجرد تأويل وتعليل، فحملهم (أن) الخفيفة على المشددة في العمل لا دليل عليه، والظاهر أن كل واحدة منها مستقلة عن الأخرى في العمل، فالخفيفة تدخل على الأفعال وتنصبها ، والمشددة تدخل على الأسماء وتنصبها، وقولهم : إن الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت (أن) المشددة ليس مؤكداً، وليس شرطاً أن يكون صحيحاً، وإن ذكروا أشياء يتشابهان بها.

(١) ينظر : المسائل العسكرية : ١٣١ .

(٢) المقرب ٢٧٠/١ وينظر ضرائر الشعر : ١٥١-١٥٢ .

(٣) شرح كافية الشافية ١٥٥٩/٣ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٢٤/٤ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٦٤٠/٢ .

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٤/٤ .

(٧) همع الهوامع ١٤٢/٤ .

والظاهر مما تقدم أن نصب الفعل بعد (أن) محذوفة قليل الورود عن العرب، إذ لم يرد منه إلا النزر القليل، لذا يجب قصره على السماع كما يرى أبو حيان، ولا يصح لأبي الطيب أو أي شاعرٍ محدثٍ آخر القياس عليه.

## خاتمة البحث ونتائجه

في ختام البحث أذكر أهم ماتوصلت اليه من نتائج:


- ١- انتشرت مصطلحات البصريين والكوفيين في ثنايا كتاب الوساطة، واستعملها الجرجاني من دون ترجيح تماشياً مع ماشاع في الدرس النحوي في عصره.
- ٢- كشف الباحث عن شخصية المتتبي اللغوية من خلال كتاب الوساطة، فقد نقل الجرجاني في مواضع كثيرة عن المتتبي أقوالاً وردوداً وتعليقات صرفية ونحوية ساقها أبو الطيب دليلاً على استقامة أبياته الشعرية وسلامتها اللغوية.
- ٣- يرى الباحث أن المصدر (الإبياء) الوارد في أحد أبيات شعر ابي نواس يمكن أن تكون ياؤه قد نشأت من إشباع الكسرة كما قيل (الصياريف) أو أن يكون مصدراً للفعل (أبى) ، وهذا مالم يذكره القاضي الجرجاني، وإنما ذهب الى تخطئة ابي نواس في قوله.
- ٤- رجح الباحث أن تكون (البرارث) الواردة في أحد ابیات شعر رؤبة هي من وضع رؤبة تنسيقاً بينها وبين كلمة (العناث) في الرجز الذي سبقه .
- ٥- أنكر الباحث على الفيومي أن تجمع (بوق) على بوقات ؛ لأنه متأخر جداً، ولم يسبقه أحد من المعجميين الى قوله، وأنكر أيضاً عليه أن تجمع (بوق) على (بيقات) ، ورأى أن تكون (بيقات) محرفة عن (بيقان) على زنة (فعلان).
- ٦- زعم ابن يعيش أن القياس يأبى تثنية الجمع؛ لأن التثنية والجمع، في رأيه، معنيان متناقضان، ولايمكن أن يجتمعا في كلمة واحدة، وقد رده الباحث بأن للتناقض شروطاً يجب ان تتوافر كلها مجتمعة حتى يتحقق، وأن هذه الشروط لم تتوافر كلها في مسألة تثنية الجمع إذ لم يتوافر شرط وحدة الموضوع ، لذا فالقياس يبيح تثنية الجمع لكون التثنية والجمع معنيين غير متناقضين.
- ٧- ردّ الباحث ما استدل به ابن أبي الحديد على أن تكون (من) في قول أبي نواس (من فواقعها) زائدة على رأي أبي الحسن الأخفش الذي يجيز زيادتها في الإيجاب بما ورد عن البصريين والكوفيين من عدم زيادتها إلا بشروط وهذه الشروط لم تتوافر في قول أبي نواس السابق.

- ٨- اختلف النحويون في استعمال أفعال التفضيل المؤنث (فعلی) مجرداً من (الـ) والإضافة كـ(صغرى وكبرى) ، فمنعه أكثرهم ، ووصفوه بالشذوذ، وجوزه آخرون اعتداداً بالسماع، فألوه على مذاهب شتى، وتلمس الباحث فرقاً دلاليّاً دقيقاً في مثل هذا البناء ، اذا استعمل صفة، وهو الدلالة على قوة المعنى وزيادته على معنى الصفة المشبهة وثبوتها.
- ٩- رجح الباحث صحة اشتقاق (فُعال) في باب العدد مما تجاوز الاربعة، واستدل على ذلك بقولهم (خماسي وسداسي وسباعي) وغيرها من يائي النسب، وهذا يدل على انها موجودة مسموعة قبل ان تتصل بياء النسب.
- ١٠- رجح الباحث أن يكون أبو الطيب قد اراد المفاضلة في قوله : (لأنت أسود في عيني من الظلم) مستدلاً بسياق الكلام وتوافر شروط حالة من حالات اسم التفضيل، ورجح أيضاً جواز اشتقاق اسم التفضيل من الألوان متابعاً في ذلك الكوفيين.
- ١١- يرى الباحث أن يكون استعمال أبي الطيب اسم الفاعل (جائذ) جائزاً في كل حال، وليس محمولاً على الضرورة الشعرية كما يرى أحد الباحثين ؛ لأن العرب قد جاؤوا بنظيره، ونظيره كثير الورد في كلامهم.
- ١٢- حمل ابن جني تشديد النون مع الهاء في قول أبي الطيب (لدنه) على تشديد النون مع ياء المتكلم أو (نا) المتكلمين قياساً لها على حمل حذف الواو في (أعد و نعد و تعد) على حذفها في (يعد) ، ويرى الباحث ان حملة هذا ليس بصحيح ؛ لأن الواو المحذوفة من (يعد) و (نعد وأعد وتعد) لم تظهر ابتداءً لانطقاً ولاصورة، أما النون في (لدني) و (لدنا) بالتشديد فهي ظاهرة ابتداءً منطوق بها في الاتعمال فخالف هذا ذلك.
- ١٣- يرى الباحث ان المتبني كان مضطراً في استعماله كلمة (ترنج) بدلاً من (اترج) ليستقيم له وزن البيت الشعري، ولما كانت مروية عن العرب لم يكن هناك داع لمؤاخذته عليها وتخطئته فيها.



- ١٤ - ظهر في بعض كلام ابن خالويه أن همزة (أفعل) هي للتعدية دائماً، وردّه الباحث بأن لها معاني متعددة فضلاً عن التعدية، كالدخول في الوقت والدخول في المكان ووجود الشيء على صفة وغيرها.
- ١٥ - أثبت الباحث أن الفعل (اثاب) بمعنى (رجع) وارد عن العرب مستعمل في لغتهم ولا مسوغ لإنكاره على أبي الطيب.
- ١٦ - رجح الباحث أن تحمل مسألة (الجر على الجوار) على الغلط، وأن لا يقاس عليها بدلاً من أن يؤولوها تأويلات بعيدة عن روح اللغة.
- ١٧ - اختلف النحاة في رفع المستثنى بعد (إلا) في الكلام الموجب، فمنعه عدد منهم وجوزه آخرون، ورجح الباحث جوازه لوجود ما يؤيده من شواهد شعرية ونثرية.
- ١٨ - أيد الباحث منع مجيء الضمير المتصل بعد (إلا)؛ لأن الجواز مطلقاً أو الجواز للضرورة لا يعضده الدليل؛ لكون ماورد من شواهد قليلاً جداً فقد ورد بيتان فقط وهما من الشواهد التي لا يعرف قائلوها.
- ١٩ - أنكر الباحث حذف ياء المتكلم في الاسم المنسوب في قول أبي الطيب (واحر قلباه) لضرورة الشعر؛ لعدم وجود شاهد يؤيده، وأنكر أيضاً أن تكون تلك الياء قد أبدلت ألفاً طلباً للخفة؛ لأن الألف الموجودة في قلباه هي ألف الندبة ولا توجد ألف غيرها، وأثبت أن حذف الياء في مثل هذا الموضوع غير جائز في نثر الكلام وشعره.
- ٢٠ - أثبت الباحث عدم صحة ماذهب إليه أغلب النحويين من أن فعل الأمر إذا ورد منصوباً فهذا يعني أنه كان متصلاً بنون التوكيد الخفيفة، وقد حذف وبقيت الفتحة دالة عليها.
- ٢١ - رجح الباحث أن يكون تسكين آخر الفعل المضارع جائزاً لضرورة الشعر مستدلاً بمجموع ماورد من شواهد شعرية ونثرية تؤيد ذلك، وعدم تغير معنى الفعل المضارع، إذا حذف حركته في أحوال معينة.
- ٢٢ - كان أبو عمرو الشيباني يرى أن الشاعر طرفة قد حذف نون الرفع من الفعل المضارع (تحذري) لالتقاء الساكنين (الياء والنون)، فردّه الباحث بأن الساكنين، إذا التقيا وكان الأول منهما حرف علة والثاني صحيحاً فإن الحذف إنما يحدث

- لحرف العلة لا للحرف الصحيح، وكان الواجب ان تحذف الياء لا أن تحذف النون.
- ٢٣- ردّ الباحث ما رآه ابن جني من أنه يجوز أن يكون الفعل (تدلّكي) حالاً فتحذف منه النون، بأن الحال إنما يظهر عليها النصب إذا كانت اسماً ، أما اذا كانت جملة فعلية كـ (تدلّكي) فإن فعلها يجب أن يبقى مرفوعاً إذا خلا من الناصب والجازم.
- ٢٤- يرى ابن جني في قول الشاعر (لم يك الحق) أن الشاعر قال أولاً: (لم يك) فحذف النون ثم جاء بالحق بعد أن جاز حذف النون، وهذا الكلام مردود بأن لا دليل عليه وظاهر الكلام على خلافه، فالكلام متصل بعبءه ببعض من دون فاصل ولا يوجد ما يؤيد أن الشاعر قد وقف قليلاً ثم ذكر كلمة (الحق).
- ٢٥- يرى الباحث أن أبا الطيب قد حذف نون (يكن) في قوله : (فليك التبريح) لضرورة الشعر ليس إلا ، واستدل على ذلك بما ورد في شعر أبي الطيب من إبقاء هذه النون وعدم حذفها في مثل هذا الموضع إلا في قوله السابق.
- ٢٦- ذكر القزاز أن قوماً ذكروا أن الشاعر أراد في قوله (خظاتاكما) (خظاتان)، وأنه حذف النون ؛ لأنه يريد الإضافة الى الكاف من (كما) ، لانها بمعنى (مثل)، وهذا مردود بأن الكاف، وإن كانت بمعنى (مثل) ، حرف يفيد التشبيه، والإضافة إنما تصح مع الاسماء لامع الحروف.
- ٢٧- رجح الباحث ان يحمل مجيء الفعل المضارع مرفوعاً بعد (لم) من دون أن يتصل بضمير الغيبة على الشذوذ، أما إذا اتصل بضمير الغيبة في نهاية البيت كقول الشاعر: (لم أضربة) فينبغي أن يُحمل على الضرورة.
- ٢٨- يرى الباحث أن أبا الطيب مخطئ في استعمال (ما) بمعنى التشبيه في أحد أبياته الشعرية، واستدل على ذلك بأن لـ(ما) معاني كثيرة وليس من معانيها التشبيه ، وأن الشاعر قد قال بيته في صباه، وكان الأجدر بمن تطرق الى بيته وتأويله أن يذكر هذه الحقيقة ويعتمد عليها في تخطئته لا أن يؤوله بتأويلات يبدو التعسف فيها واضحاً.



# مصادر البحث ومراجعته

## اولاً: الكتب المطبوعة

### - القرآن الكريم



- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبداللطيف بن ابي بكر الشرجي الزبيدي ( ٨٠٢ هـ ) ، تحقيق طارق الجنابي، د.ط، عالم الكتب ، بيروت، د.ت.
- احياء النحو ، ابراهيم مصطفى ، د.ط، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.
- ارشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، أبو العز محمد بن الحسين بن بندار الواسطي القلانسي (٥٢١هـ) تحقيق ودراسة : عمر حمدان الكبيسي ، د. ط ، مطبعة جامعة أم القرى ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، د. ت .
- اسرار العربية، ابو البركات عبدالرحمن بن محمد الانباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق محمد بهجت البيطار، د.ط، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- الاصمعيات ، عبدالملك بن قريب الاصمعي(٢١٦هـ) ، تحقيق احمد شاکر وعبد السلام هارون، د.ط، دار المعارف، مصر ، ١٩٥٥م.
- الاصول في النحو ، ابو بكر محمد بن سهل بن السراج النخوي البغدادي ، (٣١٦هـ) ، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) ، د.ط، بيروت ، ١٩٠١م.
- اقرب الموارد في فصح العربية والشوارد ، سعيد الخوري الشرتوني ، د.ط ، د.م.ط ، د.ت .
- امالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، علي بن الحسين الشريف المرتضى (٤٣٦ هـ) ، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

- الامالي النحوية، ابو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق د. عدنان صالح مصطفى، الطبعة الاولى، دار الثقافة، الدوحة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين ابو البركات عبدالرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري (٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة، السعادة، مصر، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، ابو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الانصاري (٧٦١هـ)، ومعه كتاب هدية السالك الى تحقيق اوضح المسالك، محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة السادسة، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.
- ب**
- البحر المحيط، اثير الدين ابو عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الاندلسي (٧٤٥هـ)، د.ط، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، د.ت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، الطبعة الاولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- البيان والتبيين، ابو عثمان عمر بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، د.ط، دار الجيل، بيروت، د.ت.



- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ) ، تحقيق : جماعة من الأساتذة ، د. ط ، مطبعة الكويت ، الكويت ، من ١٩٦٥م إلى ٢٠٠٢م .
- تاريخ الادب العربي ، كارل بروكلمان، نقله الى العربية د. عبدالحليم النجار، الطبعة الثالثة، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٤م.
- تاريخ جرجان ، حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني ( هـ ) ، د.ط، دائرة المعارف النظامية ، الهند ، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- تاريخ النقد العربي الى القرن الرابع الهجري، د. محمد زغلول سلام، د.ط، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٤م.
- تأويل مشكل القرآن ، ابو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ( ٢٧٦ هـ ) ، تحقيق السيد احمد صقر، د.ط، الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.
- النبيان في شرح الديوان ، ( شرح ديوان المتنبى المنسوب الى العكبري ) ، ابو البقاء عبدالله بن الحسين ( ٦١٦هـ ) ، تحقيق مصطفى السقا وزميلييه، الطبعة الاولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الانصاري ( ٧٦١هـ ) ، تحقيق وتعليق د. عباس مصطفى الصالحي ، د.ط ، المكتبة العربية ، بيروت، ١٩٨٦م.
- تصحيح الفصح، ابن درستويه ( ٣٤٧هـ ) ، تحقيق د. عبدالله الجبوري، د.ط، الارشاد، بغداد ، ١٩٧٥م.
- التطور اللغوي التاريخي، د. ابراهيم السامرائي، د.ط، دار الرائد للطباعة، القاهرة، ١٩٦٦م.
- تنبيه الاديب على ما في شعر ابي الطيب من الحسن والمعيب، القاضي وجيه الدين عبدالرحمن بن عبدالله الحضرمي الشهير بـ (باكثر الحضرمي) ( ٩٧٥ هـ ) ، تقديم وتحقيق د.رشيد

عبدالرحمن العبيدي، د.ط، منشورات وزارة الاعلام ،  
بغداد، ١٩٧٧م.

- تهذيب اللغة ، ابو منصور محمد بن احمد الازهري (٣٧٠هـ) ، تحقيق  
عبدالكريم العزباوي، د.ط، الدار المصرية للتأليف  
والترجمة، القاهرة ، د.ت.



- جمهرة اللغة ، ابو بكر محمد بن الحسن الازدي البصري ابن دريد  
(٣٢١هـ)، د. ط ، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.

- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي ( ٧٤٩هـ ) ،  
تحقيق د. طه محسن، د.ط، مؤسسة دار الكتب للطباعة  
والنشر ، الموصل ، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.



- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، ضبط وتشكيل  
وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط، دار الفكر ،  
بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ، يس بن زيد الدين العلمي  
(١٠٦١هـ) مطبوع على هامش التصريح، د.ط، مطبعة  
مصطفى محمد ، مصر، د.ت.

- حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك، محمد بن علي  
الصبان ( ١٢٠٦هـ ) ، د.ط، مطبعة عيسى البابي الحلبي  
وشركائه، القاهرة، د.ت.

- حروف المعاني، ابو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ) ، تحقيق د. علي توفيق  
الحمدي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، دار  
الامل ، الاردن ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

## خ

- خزنة الادب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي (١٠٩٣هـ) ، د.ط، بولاق ، مصر، ١٢٩٩هـ.
- الخصائص، ابو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

## د

- درة الغواص في أوهام الخواص، ابو محمد القاسم بن علي الحريري (٥١٦هـ) ، الطبعة الاولى ، القسطنطينية ، ١٢٩٩هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، احمد بن الامين الشنقيطي (١٣٣١هـ) ، تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الاولى، دار البحوث العلمية، الكويت ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ديوان ابراهيم بن هرمة، تحقيق محمد جبار المعبيد، د.ط، مطبعة النجف الاشرف، النجف، ١٩٦٩م.
- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب ، صنعة أبي هفان البصري (٢٥٧هـ) ، صنعة علي بن حمزة البصري التميمي (٣٧٥هـ) ، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين ، الطبعة الأولى ، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- ديوان ابي نواس، شرح محمود واصف، د.ط، دمط، القاهرة، ١٨٩٨م.
- ديوان ابي نواس برواية الصولي، تحقيق د. بهجت عبدالغفور الحديشي، دط، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٩٨٠م.
- ديوان الاعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م.
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر ، ١٩٨٤م.



- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم، دط، دار صادر ودار بيروت ، بيروت ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- ديوان تأبط شراً وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذي الفقار شاکر، الطبعة الاولى، دار الغرب الاسلامي ، بيروت، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- ديوان جميل، جمع وتحقيق د. حسين نصار، دط، دمط ، القاهرة، د ت.
- ديوان ذي الرمة، نشر كارليل هنري هيس مكارتي، دط، دمط ، كمبردج، ١٩١٩م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، منشور ضمن كتاب (مجموع اشعار العرب) ، تحقيق: وليم بن الزرد البروسي، برلين، ١٩٠٣م.
- ديوان الراعي، دراسة وتحقيق د.نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، دط، المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.
- ديوان زهير بن ابي سلمى ، د.ط، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.
- ديوان الشماخ بن ضرار، شرح احمد بن الامين الشنقيطي، د.ط، مطبعة السعادة، مصر ، ١٣٢٧هـ.
- ديوان طرفة بن العبد البكري مع شرح الاديب الاعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) ، د. ط، برطرنده، شالون ، ١٩٠٠م.
- ديوان طرفة بن العبد مع شرح الاعلم الشنتمري، دط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥م.
- ديوان الطرماح، حققه د.عزة حسن ، دط ، مديرية احياء التراث القديم ، دمشق ، ١٣٨٨هـ -١٩٦٨م.
- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الاصمعي وشرحه، تحقيق د. عزة حسن، د.ط، مكتبة دار الشرق، بيروت، ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعبيد، دط، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥م.

- ديوان علقمة الفحل بشرح الاعلم الشنتمري، حققه لطفي الصقال ودريّة الخطيب، وراجعته د. فخر الدين قباوه، دط، دار الكتاب العربي، حلب ، دت.
- ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق د.خليل ابراهيم العطية، دط، دمط، بغداد، ١٩٧٢م.
- ديوان عنتر بن شداد، نشره امين سعيد، دط، المطبعة العربية، القاهرة، د.ت.
- ديوان الفرزدق، د.ط، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العمري، د.ط، دار صادر، بيروت ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ديوان المتلمس الضبعي برواية الاثرم وابي عبيدة عن الاصمعي ، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، د.ط، الشركة المصرية للطباعة والنشر، مصر، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ديوان المتنبي، دط، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣م.
- ديوان المتنبي في العالم العربي وعند المستشرقين، بلاشير، ترجمة د. احمد احمد بدوي، دط، مكتبة نهضة مصر، مصر ، دت.
- ديوان مجنون ليلى، جمع وترتيب ابي بكر الوالي، تحقيق وشرح جلال الدين الحلبي، د. ط، مصطفى الحلبي وابولاده، مصر، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.
- ديوان الهذليين، د. ط ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

## ر

- رائد الدراسة عن المتنبي، كوركيس عواد وميخائيل عواد ، دط، دار الحرية للطباعة، بغداد ، ١٩٧٩م.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ) ، تحقيق د.شوقي ضيف، الطبعة الاولى، دمط ، القاهرة، ١٣٦٦هـ -١٩٤٧م.
- رسائل ابي العلاء المعري، دط ، دمط ، اكسفورد، ١٨٩٨م.

## س

- سر صناعة الاعراب، ابو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دط، دمط، القاهرة، ١٩٥٤م.

## ش

- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تاليف محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة السادسة عشرة ، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.
- شرح ابيات سيبويه ، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨هـ) ، د. ط مطبعة الغري الحديثة ، النجف ، ١٩٧٤م .
- شرح ابيات سيبويه ، ابو محمد يوسف بن ابي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (٣٨٥هـ)، تحقيق محمد علي الزريح هاشم ، د ط ، دار الفكر، القاهرة ، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.
- شرح الاشموني على الفية ابن مالك، ابو الحسن علي بن محمد الاشموني (٩٢٩هـ) ، حققه وشرح شواهد وأتم مباحثه محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة الثانية، مصطفى البابي الحلبي واولاده، مصر ، ١٣٦٥هـ -١٩٤٦م.
- شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي

- السيد، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية، بيروت،  
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبدالله الازهري (٩٠٥هـ - ) ،  
د.ط، مطبعة مصطفى محمد ، مصر ، د.ت.
- شرح ديوان الحماسة، ابو علي احمد بن محمد بن الحسن المرزوقي  
(٤٢١هـ) ، نشره احمد امين وعبد السلام هارون ، الطبعة  
الاولى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ،  
١٣٧١هـ - ١٩٥١م.
- شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، د.ط ، دار الكتاب العربي،  
بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترآبادي  
(٦٨٦هـ) ، د.ط ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ -  
١٩٨٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري، ومعه  
كتاب منتهى الارب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد  
محيي الدين عبدالحميد، د.ط ، د.مط ، د.ت.
- شرح القوائد التسع المشهورات ، ابو جعفر احمد بن محمد النحاس  
(٣٣٨هـ) ، تحقيق احمد خطاب، د.ط ، دار الحرية ،  
بغداد، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، ابو بكر محمد بن القاسم الانباري  
(٣٢٨هـ) ، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون،  
الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر ، د.ت.
- شرح القوائد العشر ، ابو زكريا يحيى بن علي بن محمد المعروف  
بالخطيب التبريزي (٥٠٢هـ) ، حقق اصوله وضبط  
غرائبه وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد ،  
الطبعة الاولى، مطبعة المدني، مصر ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٢م.

- شرح الكافية الشافية، جمال الدين ابن مالك ( ٦٧٢هـ ) ، تحقيق عبدالمنعم احمد هريدي ، د.ط ، دار المأمون للتراث، د.ت.
- شرح مشكل ابيات المتنبي، ابو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي الاندلسي ( ٤٥٨ هـ ) ، تحقيق محمد حسن آل ياسين، الطبعة الاولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، باريس، ١٩٧٧م.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ) ، د.ط ، المطبعة المنيرية ، مصر، د.ت .
- شرح الواحدي على ديوان المتنبي، ابو الحسن علي بن احمد الواحدي النيسابوري (٤٦٨هـ)، دط ، مكتبة المثنى، بغداد، د. ت.
- شعراء النصرانية ، جمعه ووقف على طبعه وتصحيحه احد الابعاء اليسوعيين، د.ط، مطبعة الابعاء المرسلين اليسوعيين ، بيروت، ١٨٩٠م.
- شعر الاحوص بن محمد الانصاري، جمع وتحقيق د.ابراهيم السامرائي، د.ط ، النعمان ، النجف الاشرف، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.
- شعر الاخطل ، صنعة السكري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الطبعة الاولى، دار الاصمعي للنشر والتوزيع، حلب، ١٩٧١م.
- شعر الكميت بن زيد الاسدي، جمع وتقديم د. داوود سلوم، د. ط ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف، ١٩٦٩م.
- الشعر والشعراء، ابو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الطبعة الثانية، دار احياء العلوم ، بيروت، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك الاندلسي ، تحقيق د. طه محسن، دط، آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥م.

## ص

- الصبح المنبي عن حيثة المتنبى، يوسف البديعي ( ١٠٧٣هـ ) ، تحقيق د.مصطفى السقا وزميليه، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن جمال الجوهري (بحدود ٤٠٠هـ) ، تحقيق احمد عبدالغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل (٢٥٦هـ) ، تحقيق د.مصطفى ديب ، الطبعة الثالثة، دار ابن كثير، اليمامة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- صحيح مسلم ، ابو الحسين مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ) ، الطبعة الاولى ، عيسى الحلبي، ١٩٥٥م.

## ض

- ضرائر الشعر، ابن عصفور الاشبيلي ، (٦٦٩هـ) ، تحقيق السيد ابراهيم محمد ، الطبعة الاولى ، دار الاندلس ، ١٩٨٠م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، محمود شكري الالوسي (١٣٤٢هـ) ، د. ط، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤١هـ.

## ط

- طبقات الفقهاء، ابو اسحاق الشيرازي ( ٤٧٦هـ ) ، دط ، دمط ، بغداد، ١٣٥٦هـ.

## ف

- الفتح على ابي الفتح، ابن فورجة (٤٠٠هـ) ، تحقيق عبدالكريم الدجيلي، د. ط ، دار الحرية للطباعة، بغداد ، ١٩٧٤م.

- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي، ابو الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. محسن غياض، د.ط ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.
- الفسر ، شرح ديوان ابي الطيب المتنبي، ابن جني، حققه وعلق عليه د.صفاء خلوصي، دط، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨م.
- الفلك الدائر على المثل السائر، ابن ابي الحديد ( ٦٥٦هـ ) ، تحقيق د. احمد الحوفي ود. بدوي طبانة، طبع في آخر كتاب المثل السائر لابن الاثير، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، د.ت.

## ق

- القاضي الجرجاني الاديب الناقد، د. محمود السمره، الطبعة الاولى، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٦٦م.
- القاضي الجرجاني والنقد الادبي، د. عبده قليقطة، د.ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، ١٩٧٣م.
- القاموس المحيط ، مجد الدين الفيروز آبادي ( ٨١٧ هـ ) ، د.ط ، مؤسسة فن الطباعة، مصر ، د.ت.

## ك

- الكافي في العروض والقوافي ، الخطيب التبريزي، تحقيق حسن عبدالله الحساني، د.ط، دار الجيل للطباعة، القاهرة، د.ت.
- الكامل في اللغة والأدب ، ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، د.ط ، د. مط، القاهرة، ١٣٦٥هـ.
- الكتاب ، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسبيويه (١٨٠هـ) ، الطبعة الاولى، بولاق ، مصر، ١٣١٦هـ.
- الكتاب ، سبيويه ، تحقيق عبد السلام هارون، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة (١٠٦٧هـ - ) ، الطبعة الثالثة، المطبعة الاسلامية ، طهران، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.



- لسان العرب، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (٧١١هـ - )، د. ط ، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

- ليس في كلام العرب، ابن خالويه ( ٣٧٧ هـ ) ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، د. مط ، مكة المكرمة ، ١٩٧٩م.



- المؤلف والمختلف، الأمدي ( ٣٧٠ هـ ) (ضمن كتاب معجم الشعراء للمرزباني، نشر كرنكو، د.ط ، مطبعة القدسي، القاهرة، ١٣٥٤هـ).

- ما يجوز للشاعر في الضرورة، ابو عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز ( ٤١٢ هـ ) ، تحقيق وشرح ودراسة د. محمد زغول سلام ود.محمد مصطفى هدارة، دط، مطبعة المعارف، الاسكندرية، د.ت.

- المتنبي بين ناقديه في القديم والحديث، د. محمد عبد الرحمن شعيب ، د.ط، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الاثير (٦٣٧هـ) ، تحقيق د. احمد الحوفي ود. بدوي طبانة، الطبعة الاولى، نهضة مصر، القاهرة ، ١٩٥٩م.

- مجاز القرآن ، ابو عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ) ، عارضه باصوله وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين ، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.



- مجالس ثعلب ، ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الاولى ، دار المعارف، مصر، د.ت.
- مجمل اللغة، ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا اللغوي (٣٩٥هـ)، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق عبدالحليم النجار وآخرين، دط، لجنة احياء التراث الاسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- محيط المحيط ، بطرس البستاني، د.ط، د.مط ، د.ت.
- مدخل الى العلوم الاسلامية، المنطق - الفلسفة، مرتضى المطهري ، ترجمة: حسن علي الهاشمي ، مراجعة: عبدالجبار الرفاعي، الطبعة الاولى، دار الكتاب الاسلامي، مطبعة السرور، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، الطبعة الثالثة، دار الرائد العربي، بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث ، ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) ، تحقيق د.رمضان عبدالنواب، د.ط ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٥م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (٩١١هـ) ، صححه محمد احمد جاد المولى وآخرون ، د.ط ، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، د. ت .
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل ، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات ، الطبعة الاولى ، دار الفكر، دمشق ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- مسند الإمام احمد بن حنبل ، أحمد بن محمد الإمام (٢٤١هـ) ، د. ط ،  
المطبعة الميمنية ، ١٣١٣هـ .
- مسند الشهاب ، ابو عبد الله محمد بن سلامة القضائي ( ٤٥٤هـ) ، تحقيق  
حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة -  
بيروت ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، احمد بن محمد بن علي الفيومي  
( ٧٧٠هـ) ، صححه على النسخة المطبوعة بالمطبعة  
الاميرية: مصطفى السقا، د. ط ، مطبعة البابي الحلبي  
وأولاده، مصر ، د. ت .
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري،  
عوض حمد القوزي ، الطبعة الاولى، شركة الطباعة العربية  
السعودية، الرياض ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- معاني الحروف ، ابو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي ( ٣٨٤هـ)،  
تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، د . ط ، دار نهضة  
مصر، القاهرة، د. ت.
- معاني القرآن ، الفراء، تحقيق يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الطبعة  
الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.
- معجز احمد ، شرح ديوان المتنبي، ابو العلاء المعري (٤٤٩هـ) ، تحقيق  
د. عبدالمجيد دياب، د. ط ، دار المعارف، القاهرة،  
١٩٨٦م.
- معجم القراءات القرآنية، د. احمد مختار عمر و د. عبد العال سالم مكرم ،  
الطبعة الاولى، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٥هـ—  
١٩٨٥م.
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، د. ط ، مطبعة الترقى، دمشق ،  
١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام الانصاري ، حققه وفصله وضبط غرائبه محمد محيي الدين عبدالحميد، د. ط ، مطبعة المدني، القاهرة، د. ت.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية، محمود بن احمد العيني (٨٥٥هـ) ، مطبوع مع خزانة الادب، دار صادر ، بيروت.
- المقتضب ، ابو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، د. ط ، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- المقرب ، ابن عصفور ، تحقيق د. احمد عبدالستار الجواري ود. عبدالله الجبوري، الطبعة الاولى، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.
- من اسرار اللغة، د. ابراهيم انيس، الطبعة الرابعة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢م.
- المنية والامل، احمد بن يحيى ( ٨٤٠هـ) ، تصحيح توما آرنولد، د.ط، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣١٦هـ.
- المهذب في علم التصريف ، د. هاشم طه شلاش وزميلاه ، الطبعة الاولى، مطبعة التعليم العالي ، الموصل، ١٩٨٩م.
- الموشح ، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني ( ٣٤٨هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، د.ط ، د.مط ، القاهرة، ١٩٦٥م.



- النشر الفني ، د.زكي مبارك ، دط ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٥م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي (٨٧٤هـ) ، د.ط، دار الكتب المصرية، مصر ، ١٩٣٣م.
- النحو ، مذاهبه وتيسيره ، محمد صالح التكريتي وزميلاه ، د. ط ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٢ م .

- النحو العربي نقد وبناء ، د. ابراهيم السامرائي ، د.ط ، دار الصادق، بيروت، د.ت.
- النقد اللغوي بين التحرر والجمود ، د. نعمة رحيم العزاوي ، د. ط ، دار الحرية للطباعة ، منشورات دائرة الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- النقد المنهجي عند العرب، د. محمد مندور، د.ط، مطبعة الفكرة، القاهرة، ١٩٤٨.
- النوار في اللغة ، ابو زيد سعيد بن اوس بن ثابت الانصاري (ت٢١٥هـ)، صححه وعلق عليه سعيد الخوري الشرتوني، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت ، ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.



- هدية العارفين ، اسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) ، طبعة بالافسيت عن طبعة استانبول، ١٩٥١م، مكتبة المثنى، بغداد ، د.ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، د.ط ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.



- الوحشيات، وهو الحماسة الصغرى، ابو تمام، تحقيق عبد العزيز الميمني ومحمود شاكر، د.ط، دار المعارف ، مصر، ١٩٦٣م.
- الوساطة بين المتبني وخصومه، ابو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني (٣٩٢هـ) ، نشره احمد عارف الزين ، الطبعة الاولى، مطبعة العرفان، صيدا، ١٣٣١هـ.

- الوساطة بين المتنبي وخصومه، ابو الحسن علي بن عبدالعزيز الجرجاني، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي، الطبعة الرابعة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان ، ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد بن ابي بكر بن خلكان ( ت ٦٨١هـ ) ، حققه وعلق حواشيه وصنع فهرسه محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الاولى، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.



- يتيمة الدهر في محاسن اهل العصر، ابو منصور عبدالملك بن محمد بن اسماعيل الثعالبي ( ت ٤٢٩هـ )، حققه وفصله وضبطه وشرحه محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثانية، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

### ثانياً: الرسائل و الأطاريح

- المظاهر اللغوية في شعر المتنبي ، اطروحة دكتوراه تقدم بها: محمد عبد الزهرة غافل السوداني الى مجلس كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- النحو في شروح ديوان المتنبي، رسالة ماجستير تقدم بها : حسن منديل العكيلي الى مجلس كلية الاداب، جامعة الموصل، ١٩٩١م.

### ثالثاً: الدوريات:

- شرح المشكل من شعر المتنبي، ابن القطاع الصقلي ( ت ٥١٥هـ ) ، تحقيق د. محسن غياض، مجلة المورد، مج ٦ ، ٣٤ ، خريف ١٩٧٧م، ص ٢٣٧-٢٦٠.
- (ما) في شعر المتنبي، د. هادي الحمداني ، مجلة الجامعة المستنصرية، ٤٤، بغداد ، ١٩٧٤م، ص ١٠٣-١١٥.

**Conjugate and grammatical Issues  
In the book of  
Meduation between Al-Mutanabbi  
And his opponents for Judge Al- Jurjani  
(392 A.H)**

**A thesis submitted by  
*Esaam Kazem Shnawa Al-Galbi***

**To the council pf college of Education (Ibn Rushd) /  
University of Baghdad As a partial fulfillment to the  
requirement of Master degree in the Arabic language  
and It's Arts .**

**Supervised by**

***Prof. Dr. Hashim Taha Shilash***

**1426 A. H**

**2005 A.D**

## *Abstract*

Al- Mutanabbi considered- one of the most distinguish poets of Abbasi age, but from the most distinguish poets whom the Arab nation brought pass on ages so Al- Mutanbi get what other ports couldn't get from care by Arists and critics and poets ancient and modern time .

And write many books which clarified the virtue of his poets and defects. From these additions the book (mediation between Al- Mutanbi and his oppoent) for the judge one of the scientists of fourth Hihra century .

I chose this book as subject for my study in Master to clarify one of them : his connection with big poet filled the life and occupies people and the other : objectivity of it's writer and his fear and get a way from racism .

When the previous years for this book interested in Art critical issues without concern in conjugate and grammatical issues mean to study conjugate and grammatical issues in it .

The scientific method required to make the thesis in to two chapters pared in preface talked in it abut the book and it's writer.

And handled in the first chapter (conjugate issues) and made on four topics handled in the first (the resources), and un the second (the total) and in the third (derivation) , and in the fourth (spread conjugate issues).

While the second (grammatical issues), and divided in to three topics, studied in the first (Names), and in the second (verbs), and in the third (letters and tools) .

The research certified the credibility of what one of the researchers go to it in the year of death of it's writer in the year (392 A.H), and proved the truthfulness of the address of the book and the writer written it after he became a judge among group of written books in art and history and explanation. The research exposed the character of Al- Mutanabbi linguistically and his excellency in the art of expressing style .

The research discussed the grammatical and conjugate issues that form in Al- Mutanabbi poetry and others from poets

which Al- Jurjani mentioned and purpose of the accepted opinions in one issue and confirming or predominant.

Finally I present my thanks and appreciation to Prof. Dr. Hashim Taha Shlash the supervision on my thesis and all who help me and have participated in performing this thesis .